جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

أثـر الإرهاب الدولي على الأمن المغاربي
دراسة حالة : - الـجزائـر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص : دراسات مغاربية

من إعداد الطالب:
* شعير أحمد

تحت إشراف الأستاذ:
* بلحاج الهواري

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ: خـــــروبي شـــــــوقي رئيسا.
- الأستاذ : بلحـــــــاج الهـــــواري مشرفا و مقررا.
- الأستاذ: بن زايـــــد أمحمـــــد عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من مد لي يد العون لانجاز هذا العمل المتواضع

أخص بالذكر الأستاذ الفاضل: **بلحاج الهواري** المشرف على العمل الذي تفضل علي بصبره

و تواضعه و تفانيه و حرصه على إتقانه.

إلى الأستاذ المحترم:بن زيد أمحمد رئيس قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

إلى كل الطاقم الإداري و مسيري المكتبة.

إهداء

إلى روح و الـــــــــــــــــــــــدي رحمه اللـــــــــه

إلـــى و الـــــــــــــــــــدتـــــــي الغـــــــالية

إلـــــــــى أفـــــــــــراد أســـــــــرتـــــي

إلى كـــــل زمـــــــــــــــلائي في الـــــــــــعمـــــــل

إلى كل زملائي و في الدفعـــــــــــــــــــــــــــــة

خطة البحث

المقدمـــــــة

الفصل الاول : التأصيل المفاهيمي و المقاربات المفسرة للظاهرة الارهابية والأمن في المغرب العربي

المبحث الاول : :تعريـف الارهاب و أسبابه

المطلب الاول : إشكالية تعريف الإرهـاب

المطلب الثاني :التطور التاريخي لتطور الظاهرة الإرهابية

المطلب الثالث:مسببات و دوافع نشوء الظاهرة الارهابية

المبحث الثاني :مفهوم الأمن و تطوره في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الاول : التعريفات المختلفة للأمن

المطلب الثاني:الأمن في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الثالث :أبعاد و مستويات الأمن

المبحث الثالث :البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الاول : الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة المغرب العربي

المطلب الثاني:مفهوم الاقليم و أهم المفاهيم المرتبطة به

المطلب الثالث:الاطار النظري للأمن الاقليمي و مفهوم الامن الاقليمي المغاربي

الفصل الثاني: : الارهاب الدولي و تداعياته على الامن و إستقرار الجزائر

المبحث الاول : المقاربة التاريخية لفهم الظاهرة الارهابية في الجزائر

المطلب الاول : : واقع الظاهرة الارهابية في الجزائر

المطلب الثاني :العوامل المساعدةعلى الانحراف إلى العمل المسلح

المطلب الثالث : الانتقال من النشاط السياسي إلى العمل المسلح

المبحث الثاني::مصادرالتهديدات الأمنية

المطلب الاول :المصادر الداخلية للتهديد

المطلب الثاني :مصادر التهديد الإقليمي

المطلب الثالث :المصادر الخارجية للتهديد

المبحث الثالث: تداعيات الارهاب الدولي على أمن الجزائر

المطلب الاول :انعكاسات الإرهاب الدولي على السيادة الوطنية

المطلب الثاني :التداعيات الاقتصادية

المطلب الثالث : : الاثار الاجتماعية

الفصل الثالث : السياسات الامنية الجزائرية لمواجهة الارهاب

المبحث الاول : التنسيق الامني على المستوى الخارجي الجزائري

المطلب الاول : العقيدة الأمنية للجزائر

المطلب الثاني : الشق العسكري

المطلب الثالث: الشق الدبلوماسي

المبحث الثاني :التنسيق الامني على المستوى الداخلي

المطلب الاول :الادوات الاقتصادية لمكافحة الارهاب

المطلب الثاني الادوات الاعلامية لمكافحة الارهاب

المطلب الثالث :تأسيس المؤسسات الاجتماعية

المبحث الثالث : الاطار القانوني و التشريعي للوقاية من الارهاب و محاربته

المطلب الاول :الاليات القانونية الجزائرية

المطلب الثاني : اتفاقيات التعاون الثنائية في القضايا الامن المشترك

المطلب الثالث : التعاون الامني الامريكي الجزائري على مستوىالقانوني والقضائي

الخاتمـــــة

مقدمة

المقدمة

أصبحت ظاهرة الإرهاب ظاهرة خطيرة تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان في العالم كما أن هذه الظاهرة لم تعد ذات صفة المحلية أو الاقليمية ترتبط بدولة ما أو حضارة بعينها لكن الحقيقة التي تؤكدها الأحداث في كل لحظة أن هذه الظاهرة الاجرامية بلا وطن و لا دين و لا هوية.

أدرك المجتمع الدولي مؤخرا و هذا نتيجة تصاعد الأعمال الإرهابية أنه أصبح خطرا استراتيجيا يهدد جميع الدول ، بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن العمليات الارهابية فالإرهاب عمل لا إنساني و لا أخلاقي لا تقره الشرائع السماوية ، و لا القوانين الوضعية ،و يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان ، و قيم التحضر ، و يهدد المصالح الحيوية في المجتمع الدولي.

تعتبر الظاهرة الارهابية ظاهرة خارقة للدول و القارات مما أحدث خللا و تهديدا مباشر للأمن و السلام الدوليين، حيث تعاظمت مخاطر الارهاب الدولي بشكل خطير و ملفت للنظر أكدت إحصائيات الحديث و جود أكثر من 370 منظمة ارهابية تمارس نشاطها في غالبية الدول العالم و تحول بدلك من ارهاب داخلي يمارس داخل إقليم الدولة التي يتم فيها الاعداد و التخطيط و التنفيد و انتماء الضحايا لجنسيتها ، إلى إرهاب دولي تطور لدرجة استعماله وزرعه للقنابل و الرسائل المجرثمة و الاسلحة البيولوجية و غيرها من الوسائل المجرمة دوليا و الممنوعة من لاستعمال

فالإرهاب موضوع معقد نظرا لنتائجه الكارثية التي يحدثها على المستوى المادي و المعنوي بالنسبة للمختلف المجتمعات و الشعوبعلى اختلاف أنواعها الديني و الثقافي و الاجتماعي فالإرهاب الدولي ليس له دين و لا حدود فهو يضرب بجميع القيم الدينية و التشريعات الدولية عرض الحائط و لهدا اجتهدت دول العالم قاطبة في محاربة الارهاب فقد تنوعت أساليب مكافحته من القوة العسكرية و العمليات الاستخبارية و توعية إعلامية و توعية دينية ، و المتهم الابرز في هده الظاهرة هو الاسلام و المسلمين على وجه الخصوص مع درجة أقل بالنسبة للمنظمات الإرهابية الأخرى فالأزمات تعتبر نتيجة حتمية لفشل السياسات في مختلف دول العالم بالإضافة إلى الصراعات الدولية على مناطق النفوذ وأهم الموارد الطبيعية لهذه الدول التي تعاني من الديكتاتورية والجهل و الفقر والفساد المالي وانهيار الأنظمة الشمولية مما جعل الشعوب تتيه في موجة من الفوضى والعنف بمختلف أنواعه هذا المستوى الدولي أما على مستوى الدولة الجزائرية فقد عانت من ظاهرة الإرهاب الهمجي من قتل ودمار ومجازر في حق

المدنيين العزل وكذا الممتلكات الاقتصادية ولازالت تعاني من أثارها إلى غاية اليوم ولكن بفضل التضحيات الجسام للشعب تم القضاء على الظاهرة الإرهابية تدريجيا وذلك بفضل قانون المصالحة الوطنية التي أقرها فخامة الرئيس بالإضافة إلى البرنامج الاجتماعيوالاقتصادي الذي حقق للجزائر استقرارا داخليا وعودة خارجية بالنسبة للمحافل الدولية كما أصبحت شريكا استراتيجيا لمختلف دول العالم في محاربة الظاهرة الإرهابية.

بات موضوع الارهاب يلقي اهتمام العديد من الباحثين و كل منهم يتناوله من الزاوية التي يعتقد أنها هي الوسيلة الكفيلة لمكافحة في ضوء الايديولوجية التي يؤمن بها ، و العمل على تحقيق مصالح دولته بصورة قد تخلط بين الرؤيا القانونية و المواقف السياسية[1]

الإطار المنهجي و المفهومي و النظري :

أولا: المشكلة البحثية

إن توسيع دائرة الجريمة الارهاب في نختلف المناطق العالم و تأزم الواقع الاقتصادي و الاجتماعي بعديد الدول و عجز الدولة عموما عن مواجهة التهديدات الناجمة عن دلك منفردة ، شكل أبرز ظواهر مشكلة البحث و الدافع الرئيس لتدارس أسباب هدا الواقع المرير خاصة على مستوى الدول النامية .

ووفقا لذلك فإن مفهوم الأمن و مقتضياته أصبح في حاجة إلى المراجعة ، لا فقط كمطلب اجتماعي عاجل و إنما كخيار استراتيجي بعيد المدى . فالنزاع أصبح داخل الاقطار و بين الدول الشقيقة المتجاورة و في دلك ترجمة للأزمات التي تعيشها المجتمعات .

وعليه تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع الظاهرة الارهابية و تأثيراتها الامنية ، في المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة ، و البحث في أهم الاليات المطروحة لمواجهة هده الظاهرة و تحليلها ، و على هدا الاساس نطرح المشكلة البحثية التالية :

إلى أي مدى يمكن للإرهاب الدولي أن يشكل تهديدا للأمن بكل أبعاده في الجزائر، و ما هي الآليات المطروحة لمواجهته ؟

و تبرز عن هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات هي:

[1] عبد الله الاشعل ، **مستقبل الحملة الامريكية لمكافحة الارهاب في ضوء الاتجاعات الدراسية الحديثة** (مجلة السياسة الدولية ، العدد 159 ، القاهرة ، 2005) ، ص 30

- ماهي المقاربات المعرفية التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الارهابية و الأمن ؟
- ما هي أهم تأثيرات الظاهرة الارهابية على الامن في الجزائر ؟
- ما هي الاستراتيجية الامنية الجزائرية المتبعة للحد من هده الظاهرة ؟

ثانيا : مجالات الدراسة

أ- المجال المكاني

ترتكز هده الدراسة على الظاهرة الارهابية و الأمن ، و آليات مواجهتهاو تتخذ مجالا محدد لها في منطقة المغرب العربي و خاصة الجزائر كجزء مكاني لمسح تفاعلات الظاهرة الارهابية ، و تأثيرها على الامن حيث تتم دراسة هده الظاهرة أفقيا كامل الاقليم المغاربي ، إد تمثل الظاهرة الارهابية تهديدا امنيا لمنطقة المغرب العربي و خاصة الجزائر ، كون أن الارهاب أصبح تهديداللقومياتو القارات .

ب- المجال الزماني .

تتحدد الفترة التي تعالجها هذه الدراسة بفترة مابعد الثورات العربية 2011 كمجال زماني لها دلك أن ما بعد هده الثورات شهد تعدد للحركات و الفصائل الارهابية و كذا المليشيات المسلحة من خلال استغلال الحدود كمنافد لتهريب الاسلحة و الدعوة للفكر الجهادي ، و هو ما ولد يقظة أمنية جماعية لهدا الخطر ، و هو بدوره ما أسال الكثير من الحبر لمعالجة هدا الموضوع .

ج - المجالالموضوعي

تنصب هده الدراسة على مجموعة سلوكيات الظاهرة الارهابية ، و تما يزاتها و تطورها و إشكالية تحديد تعريفها ، و أهم مسبباتها وتحولاتها و عولمتها ، وتفاعلاتها المتنوعة في القارة الافريقية و كدا المغرب العربي ، وطبيعة الخطر الدي تمثله و أبعادها الاستراتيجية و الامنية على الجزائر .

ثالثا: الفروضالعلمية

تقوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض العلمية حول تحليل الظاهرة الارهابية و مدى تأثيرها على الوضع الامني لدول المغرب و الجزائر و قراءة أهم الاليات و الحلول الفعالة لمواجهتها ، كما تعتبر هده الفروض العلمية بمثابة الضوابط الاساسية التي تحدد مسار البحث ووجهات الدراسة التي تعتمد على تبني العديد من المتغيرات في هذه الدراسة .

الفرضيةالرئيسية

- ✓ **كلما زادت حدة خطر و تهديد الارهاب الدولي ، كلما أدى ذلك إلى نقص و انعدام شروط الامن بكل أبعاده و مستوياته .**

وتتفرع عن هذه الفرضية المركزية الفرضيات الثانوية التالية :

1- التباين والاختلاف في تحديد مفاهيم الظاهرةالإرهابيةنتيجة تعدد البنى الفكرية والإيديولوجية.

2- مواجهة الاعمال الارهابية بعد الحادي عشر سبتمبر أثرت بالسلب على حقوق الانسان و مبدأ السيادة .

3- اعتمدت الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية على عدة استراتيجيات أساسية تمثلت في استراتيجية الإكراه ,الإقناع والاحتواء.

رابعا : أهمية الدراسة العلمية و العملية

تعتمد على الدراسة في طبيعة الموضوع و المشكلة و كدا النتائج التي يتم التوصل لها عن طريق النقاشات و توضيح الافكار الغامضة مما يضفي أفكار جديدة من حيث الاطارين المعرفي و العلمي بشأن الظاهرة المدروسة .

الأهميةالعلمية.

إن هذه الدراسة تهتم بموضوع الإرهاب كقضية كبرى ضمن الدراسات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سيتمر 2001 ، و هدا ما يربط التهديد الارهابي بالعديد من القضايا و الاشكاليات في المغرب العربي عموما و الجزائرخصوصا حول بناء الدولة و النظام السياسي ، مشكلات الفقر و التنمية كما تهدف إلى تحليل مستويات الظـاهرة الارهابية و مستويات الامن و العنف و اليات مواجهة هده المستويات مع استطلاع لهاته الظاهرة و انماط تفاعلاتها و درجة الخطر الدي تمثله ، مع طرح عمليات المواجهة و و الانعكاسات و استشرافها مستقبلا .

2 : **الأهمية العملية** : يعد المغرب العربي بعد جيواستراتيجي ، و إذا ماأخدنا الجزائر نموذجا ، فهذه الدراسة تقتضي جمع معلومات على الاوضاع الامنية و الاخطار و التهديدات الامنية في الجزائر .

و تزداد أهمية هدا الموضوع كون أن الجزائر من أكبر الدول التي عانت من الظاهرة الارهابية المعاصرة ، و هدا ما يعطي أهمية عملية بالنسبة لصناع القرار في الجزائر .

كما كان لها الدور الفعال في استضافة المركز الافريقي للبحث و الدراسات حول الارهاب و كدا الضغوطات الدولية حول رفض الجزائر للقواعد العسكرية الامريكية بإفريقيا و التدخل الامني في

دول الجوار ، و مما سبق دكره تقدم هده الدراسة المستجدات الافريقيـة و الدولية حول هده الظاهرة الخطيرة ، و هذا ما يفرض على الجزائرإعادة ترتيب أولوياتها ،الامنية و تحديد و جهات الخطر للحد من التحديات المقبلة.

خامسا : الإطار المنهجي للدراسة:

إن من ضروريات البحث العلمي الأكاديمي هو الاعتماد على مناهج علمية بعضها أساسـي و الآخر مساعد للتمكين من الإحاطة بكل متغيرات الظاهرة ، و نحن سنحاول من خلال الدراسة التي بين أيدينا الاعتماد على عدة مناهج نراها ضرورية لأنها تخدم الموضوع قيد الدراسة ، ولأن طبيعة الموضوع تفرض ذلك.

- ☑ **المنهج التاريخي:** من خلال هذا المنهج يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع وبداياته الأولىومختلف المحطات التاريخية والأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا لتتبع مسار التطور التاريخي الذي مر ويمر عليه مفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة .
- ☑ **المنهج المقارن:** تظهر أهمية المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين الأطر النظرية والمفاهيمية للمقاربات التفسيرية التي عالجت مفهوم الأمن والإقليمية، كما ستتم المقارنة أيضا بين مختلف الإستراتيجيات والسياسات الأمنية التي تواجه التهديدات في المنطقة، والمقارنة بين 4متغيري الإرهاب والجريمة المنظمة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين.
- ☑ **منهج دراسة الحالة** :وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأيةوحدةسواءا أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما[2],و نحن في هذه الحالة سيكون موضوع الدراسة : الإحاطةبأثر الإرهاب الدولي علىالجزائر كحالة وطرق محاربته محليا و دوليا ، حتى يظهر الربط بين المستويين .
- ☑ **المنهج المسحي:**من خلال هذا المنهج يمكننا إجراء عملية مسحية للمناطق التي تسيطر عليها نشاطات الجريمة المنظمة في دول الجوار الفاشلة (دول الساحل الصحراوي).
- ☑ **المنهج التحليلي:**تظهر أهمية هذا المنهج من خلال التحليلات السياسية والأمنية والاقتصادية لمصادر التهديدات، لفهم لماذا تتواجد هذه التهديدات بهذه المنطقة دون غيرها.
- ☑ **المنهج الإحصائي:**يعتبر المنهج الإحصائي وسيلة منطقية استقرائية تقوم بتحليل الظاهرة الاجتماعية انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها[3],و من خلال هذا المنهج يمكننا تحليل

[2] محمد شلبي ,**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج ,الإقترابات و الأدوات** (القاهرة سنة 1997),ص ,87

[3] عبد الناصر جندلي ,**تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية**(ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,ط ,2 2007) ص 2014

التهديدات بلغة الأرقام خاصة فيما يتعلق بتجارة السلاح في القارة الإفريقية، والهجرة غير الشرعية، ومؤشرات الفشل الدولاتي، والهشاشة، والتخلف التنموي، وتجارة المخدرات .

سادسا: أدبيات الدراسة :

لدينا مجموعة من الدراسات متوفرة حول الموضوع ,سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة على بعض الدراسات :

- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية الاستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب بين 1992-2007 ، من إعداد الطالب شرقي عبد الغني- جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام 2009/2008.
- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان : التهديدات الامنية في منطقة المغرب العربي ، من إعداد الطالبة بلخثير نجية –جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان 2012/2011

صعوبات الدراسة:تمثلت الصعوبات التي واجهَتْنا في قلة المراجع خاصة في الإطار النظري للتهديدات الارهاب الدولي في منطقة المغرب العربي ، و بصفة خاصة الجزائر ، كوْن الموضوع حديث الساعة، وتم التغلب على هذه الصعوبات بالاعتماد على المقالات ومراكز الدراسات الاستراتيجية، ومُسايرة تطور مجريات كرونولوجيا الأحداث أول بأول عبر وسائل الإعلام بأنواعهامن أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة من المادة العلمية،وبالتالي المساهمة في توفير مراجع تتعلق بالتهديدات الأمنية

تبرير خطة الدراسة:ستقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: يتعلق بالجانب النظري لمفهوم الأمن والتهديدات،(الارهاب الدولي) وكيف نظرت مدارس العلاقات الدولية لمفهوم الأمن، وتم الاعتماد على هذه العناصر الأساسية في الفصل النظري لأنه لا يمكن تحديد مفهوم الأمن ومستوياته وأبعاده الجديدة دون معرفة وتحديد مفهوم التهديدات ومستوياتها، وهو أمر لا يتحقق إلا بوجود أطر نظرية تفسر الأمن والتهديدات انطلاقا من الواقـع و بالاستفادة من التجارب التاريخية،لأن مفهوم الأمن أصبح مرناً وديناميكياً خاضعاً لسيطرة التهديدات فكلما ظهرت تهديدات جديدة توسع مفهوم الأمن ليشملها، هذه الأخيرة التي لم تعد تقتصر على القوة العسكرية (مصدر تهديد تقليدي) بل توسعت إلى تهديدات لاتماثلية (من غير الدول) وهي في حدِّ ذاتها الأبعاد الجديدة للأمن .

الفصل الثاني: يتعلق بمصادر التهديدات الإقليمية التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن القومي الجزائري، وتم التركيز في هذه الدراسة على تهديدات رئيسية عابرة للحدود وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي تخترِق أمنياً كل دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي، إذ استطاعت التغلغل والسيطرة على دول الساحل الهشة لتكون خلفية لنشاطها الإجرامي، بالتحالف مع الجريمة المنظمة (تهديدات صلبة). ولا يمكننا دراسة ظاهرة الإرهاب في المنطقة دون التطرق لتجارة السلاح في الساحل الإفريقي لأنه كلما زادت تدفقات الأسلحة زاد التطرف والتمرد والعصيان والانفلات الأمني وهو ما يؤدي إلى الهجرة السرية وتدفق اللاجئين، هروباً من جحيم النزاعات المسلحة والحروب والفقر،وهذه العناصر كلها تجتمع في الدولة الفاشلة، والتي تُعد المصدر الرئيسي لكل التهديدات والمخاطر، وبذلك تُعتبر دول الساحل الإفريقي الحلقة المفقودة لأمن دول الجوار، وأكبر تحدي للأمن الوطني .

الفصل الثالث: يتعلق بالسياسات الأمنية التي تنتهجها الجزائر لمواجهة التهديدات وفق استراتيجية الأولويات الأمنية والتي تعتمد على مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله خاصة تجارة المخدرات ودفع الفدية ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق ضبط حدود التراب الوطني والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار، لأن التعاون الأمني أصبح ضرورة تفرض نفسها .يبقى التوسع في مفهوم الأمن مرهون بالتوسع في مصادر التهديدات، وهي الأخرى مرهونة بالتنمية، إذ كلما ضعفت معدلات التنمية تضاعفت مصادر التهديدات، وكلما عرفت البلاد نمواً وازدهاراً تقلصت التهديدات.

الفصل الأول

تمهيـــد:

تساعد المقاربة المعرفية لدراسة الظاهرة الإرهابية على فهم الإرهاب و إزالة الغموض و اللبس الذي يكتنفه، الأمر الذي يمكن من الوصول إلى نتائج صحيحة تعبر عن الواقع العملي للظاهرة. كما تعتبر ظاهرة الإرهاب "Le terrorisme" من أخطر الظواهر السلبية التي شاعت في العالم المعاصر، وقد امتد خطرها ليشمل العالم كله، فلم يعد أي مجتمع من المجتمعات بمنأى عنها، وفي الآونة الأخيرة تزايدت العمليات الإرهابية، وتنوعت صورها واتخذت أشكالا جديدة، مما جعلها تشكل تهديدا حقيقيا للمجتمع الدولي واستقرار مؤسساته وهياكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يكاد يمر يوم دون أن تطالعنا وسائل الإعلام المختلفة عن قيام فرد أو مجموعة بارتكاب أعمال إرهابية تثير الفزع وتشيع الاضطراب وتبعث الرعب في النفوس .

إذ أدت موجة الإرهاب التي انتشرت في العالم في السنوات الأخيرة ، إلى تباين الآراء و الاجتهادات فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الإرهابية كبنية قابلة للتفكيك و إعادة التركيب قصد الوصول إلى المقاربة العلمية شاملة .

كما أصبح الأمن المعادلة الصعبة في الأجندات الحكومية، لما شهده العالم من تحولات كبيرة أثرت على أمن واستقرار الكثير من الدول، بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية[1] التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وتعددت بتعدد مصادرها، وهو ما جعل الأمن بمفهومه التقليدي الضيق عاجزا عن محاربة التهديدات اللّاتماثلية[2]، وبذلك تم التوسع في مفهوم الأمن ليشمل مجالات جديدة هي في حد ذاتها مصادر للتهديد، وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود وتتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي، وكذلك بسبب انتشار الظاهرة في عدة دول مثل الإرهاب الذي يتواجد في عدة مناطق في الإقليم.

وعليـه تتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى البناء المعرفي لدراسة الظاهرة الإرهابية و الأمن ، يتضمن ثلاثة مباحث يتطرق الأول إلى إشكالية تعريف الإرهاب، و حدود العلاقة بينه و بين المفاهيم المرتبطة به، و كذا التطور التاريخي للظاهرة، و يتناول المبحث الثاني التعاريف المختلفة للأمن ، أما المبحث الثالث فيخصص للتعريف بمنطقة المغرب العربي .

[1] النهديدات التماثلية ، التدخل العسكري لدولة بالمفهوم التقليدي .
[2] التهديدات اللا تماثلية ، المتمثل في إنتشار الاسلحة ، التطرف الديني ، تجارة المخدرات ، الهجرة غير الشرعية ، الجريمة المنظمة .

المبحث الأول: تعـــريف الإرهـــــاب و أسبابـــــــه:

اختلفت أراء الفقهاء و تضاربت حول تحديد مفهوم الإرهاب ، و يعود ذلك إلى اختلاف المعايير التي اعتمدها أصحابها حول تحديد هذا المدلول ، و هو ما يمكن أن نعزوه إلى كل باحث في هذا المجال يحمل أولويات معينة و أفكار مسبقة تسيطر على ذهنه في تحديد مدلول فكرة الإرهاب .

ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن مفهوم الإرهاب يعتبر من المفاهيم غير الثابتة و غير مستقرة فإن التطورات النظرية و العلمية على الساحة الدولية أدت إلى حدوث قدر كبير من التداخل بين هذا المفهوم و العديد من المفاهيم الأخرى ، مثل الجريمة المنظمة و العنف السياسي ، و هو ما تسبب في حدوث قدر من الخلط في ما بين هذه المفاهيم .

و بالتالي يصبح من الضروري التعرض إلى أهم التعريفات للظاهرة الإرهابية و تبايناتها و إشكالية إيجاد تعريف موحد لهذه الظاهرة، و كذا توضيح الاختلاف في ما بين هدا المفهوم و المفاهيم الأخرى المتداخلة معه و تتبع المسار التاريخي و التطوري لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهـــــــــــــــاب

من أصعب جوانب دراسة الإرهاب هو محاولة الوصول إلى تعريف محدد له، فعلى الرغم من تنـامي خطورة هذه الظاهرة التي لا يختلف في شأنها اثنان فإن و ضع تعريف دقيق لها واجهته عدة صعوبات تحكمها الخلفيات الأيديولوجية و المصلحية ، و عليه تتعرض الدراسة لتعريفات الإرهاب المختلفة وفق المستويات التالية [1]:

✓ **التعريف على المستوى اللغوي (اللفظي):**

الإرهاب من المصطلحات الحديثة الاستعمال في اللغة العربية، و غيرها من اللغات ، و قد وردت كلمة الرهبة في القرآن الكريم و السنة النبوية بمعنى الخوف و الرهبة هي الرعب ، و قد وردت بمعنى الخشية و تقوى الله سبحانه و تعالى بدل الرهبنة و التعبد. [2]

تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد (أرهب)، يرهب، أو إرهابا و ترهيبا ويقال أرهب فلانا: أي خوفه وفزعه، و هو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف أو الثلاثي (رهب)، أما الفعل المجرد من نفس المادة (رهب)، يرهب رهبة ورهبا خافه، ويقال رهب الشيء رهبة، أي خافه و الرهبة هي الخوف والفزع.[3]
قال ابن فارس" رهب : الراء و الهاء و الياء أصلان : أحدهما على الخوف والأخر يدل على الدقة و الخفة.

فالأول : الرهبة ، تقول رهبت الشيء رهبا ورهبة ، ومن الباب : الإرهاب : و هو قدع الإبل من الحوض وديادها ، والأصل الأخر : الرهب: هي الناقة المهرولة ...

فإذا انتقلنا إلى الانجليزية – حيث نكون بصدد لغة عالمية أكثر شيوعا و استخداما و تداولا – أن كلمة Terrorو التي ترجع في أصولها إلى الفعل اللاتيني Ters التي تعني الترويع أو الرعب و الهول [4]

✓ **التعريف على المستوى الاصطلاحي :**

---

[1] حسنين المحمدي بوادي ، **حقوق الانسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب** (دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2004)،ص،54

[2] قوله تعالى (**و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة ورباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم و آخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم و ما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم و أنتم لا تظلمون**) سورة الأنفال الآية (60) و جاء بمعنى ترهيب المشركين لقوله تعالى (**لا تتخذوا إلهين إثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون**) سورة النحل الآية (51) . و تحذير من الترهيب العباد لبغضهم ، لقوله تعالى (**لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يعقلون**) سورة الحشر الآية (13) تحذير من لا يوفون بعهدهم (**يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم و أوفوا بعهدي أوف بعهدكم و إياي فارهبون**)، سورة البقرة الآية (40) .و جاءت كلمة الرهبة في تحريض الله للمسلمين بأن يرهبوا عدوا الله و الرسول ، لقوله تعالى (**و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم و آخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم و ما تنفقوا من شيئ في سبيل الله يوف إليكم و أنتم لا تظلمون**) سورة الأنفال ، الآية (60)

[3] حمدان رمضان محمد، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن و السلم العالمي** ، دراسة تحليلية من المنظور الاجتماعي (مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مجلد 11، العدد 1)، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الموصل 2011 ، ص ، 269

[4] بن عيسى قرمزلي ، **مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية و الثقافة المجتمعية** (المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،سنة 2008)،ص 36

جاء تعريف الإرهاب في كثير من الموسوعات العالمية و القواميس، فالإرهابيون:

- **في المعجم الوسيط** وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.
- **و في القاموس الفرنسي لاروس LAROUSSE** يعرف الإرهاب Terrorisme بأنه استعمال العنف لأغراض سياسية .
- **و حسب قاموس أكسفورد: ' OXFORD WORLD POWER DICTIONARY'** [1] يعود المصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة ، و هو كلمة فرنسية الأصل ، دخلت اللغة الانجليزية في عام 1794 ، وذلك بعد حكم الرعب Reignofterror ، و الإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه .

[1] حسان محمد نديم فاضل ، **الإرهاب في ضل النظام الدولي الجديد ،** بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم كلية الدراسات العليا شعبة العلوم السياسية ، سنة 2004 ، ص، ن .

- **أما موسوعة السياسة العالمية:** فقد عرّفت الإرهاب على أنه: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف، بغية تحقيق هدف سياسي.
- **وفي الموسوعة العالمية:** نجد أن الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف و هو لا يعمل بمفرده و لكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، و ذلك وفقا للاستراتيجية محددة.
- **في معجم الوجيز:** أرهب فلانا أي خوفه وفزعه كما أن الإرهابيون وصف يطلق على اللذين يملكون سبيل العنف و الإرهاب لتحقيق مطامعهم و أهدافهم السياسية و يتضح مما سبق، أن القاسم المشترك فيما بين هده التعريفات لمفهوم الظاهرة الإرهابية تشترك كلها، في نمط من أنماط العنف ذي الطبيعة السياسية.

✓ **التعريف على مستوى الايتمولوجي :**

من الناحية العلمية و الأكاديمية لا يوجد إجماع حول تعريف الإرهاب إذ تختلف التعاريف من توجه إلى أخر ، حيث تقتصر الدراسة على التعريف بعض الأشخاص .

- **على مستوى بعض الأشخاص:**

تعود أولى المحاولات العلمية للتعريف بالإرهاب إلى عام 1930حيث عرّف(**هاردمان**) في مقال له بموسوعة العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه المنهج أو النظرية الكامنة وراء المنهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية .

و توالت بعد هذه المحاولة الفكرية العديد من المحاولات الجادة التي ساهمت بدرجة أو بأخرى في توضيح المفهوم و تقريبه للأذهان.

ويلاحظ (**أرنولد**) أن الظاهرة الإرهابية وصفها أسهل من تعريفها أما (**ألكس شميد**) (A. Shimid) في كتابه الشهير (الارهاب السياسي) فقد أعطى تعريفا للإرهاب من قبل خبراء وباحثين في كافة المجالات و خلص إلى وجود عدة عناصر مشتركة بين هذه التعريفات[1] .

1 – الإرهاب مفهوم تجريدي بدون جوهر.

[1] وئام محمود سليمان ، **التوظيف السياسي في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001- 2008 م** (جامعة الأزهر – غزة عمادة الدراسات العليا و البحث العلمي كلية الاقتصاد و العلوم الادارية برنامج العلوم السياسية ، 2012) ، ص،24

2 – لا يكفي تعريف واحد لحصر جميع استخدامات المصطلح.

3 – العديد من التعريفات المختلفة تشترك في عوامل عامة.

4 – معنى الارهاب مستمد من الضحية المستهدفة.

و يعرف (**إريك موريس**) Eric Morris الإرهاب بأنه استخدام التهديد باستخدام عنف غير عادي ، أو غبر مألوف لتحقيق غايات سياسية ، و أفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي .

أمّا أحمد جلال عز الدين فيعرف الإرهاب بأنه عنف منظم و متصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية و الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

و يكون الغرض منه الضغط على الجماعة، أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما فهذا التعريف أضفى البعد الإنساني على ظاهرة الإرهاب الدولي و اعتبره جريمة ضد الإنسانية من جهةو خرق للقواعد الإنسانية من جهة أخرى.

كما يرى الدكتور" عبد الوهاب حامد" بأن الإرهاب مذهب يعتمد للوصول إلى أهدافه على الذعر و الإخافة و هذا المذهب ذو شقين، شق اجتماعي يرمي إلى القضاء على نظام الطبقات القائم بمجموعه، و تحت مختلف أشكاله، فيكون النظام الاجتماعي بمجموعه هدفا مباشرا له، وشق سياسي يهدف إلي تغيير أوضاع الحكم رأسا على عقب، و لا يتردد في ضرب ممثلي الدولة لضرب الدولة ذاتها[1].

فقد رأى الدكتور" أحمد نبيل حلمي " أن ظاهرة الإرهاب جريمة إنسانية دولية مخالفة لقواعد و تقاليد النظام العام الدولي، و القواعد الإنسانية ، و هي الاستخدام الغير مشروع للعنف، أو التهديد بواسطة فرد أو جماعة أو دولة، ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات أساسية، و يكون الغرض منه الضغط على الجماعة، أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما فهذا التعريف أضفى البعد الإنساني على ظاهرة الإرهاب الدولي و اعتبره جريمة ضد الإنسانية من جهة، و خرق للقواعد الإنسانية من جهة أخرى.

المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب بين الصعوبة و الاختلاف:

[1] هداج رضا ، **مقاومة الإرهاب في القانون الدولي** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، 2010/2009) جامعة الجزائر (1)كلية الحقوق – بن عكنون ، ص ،69.

يمكن أن نستخلص باستقراء بعض التعاريف الفقهية للإرهاب أن الفقهاء اعتمدوا في تعاريفهم على إحدى المعيارين : المعيار المادي الذي يعتمد على طبيعة العمل الإرهابي كأساس لتعريف الإرهاب، و المعيار الموضوعي الذي يعتمد على الغاية من العمل الإرهابي كأساس لتعريف الإرهاب

- ✓ **المعيار المادي لتعريف الإرهاب:**

يقوم الأساس المادي في تعريف الارهاب على السلوك المكون للجريمة ، أو الفعل الاجرامي أو الأفعال المكون لها و طبقا لذلك يعرّف الإرهاب بأنه عمل أو مجموعة من الأفعال المعنية التي تهدف إلى تحقيق هدف معين [1].

و قد قاد هذا المفهوم إلى تعريف الإرهاب بالاستناد إلى تعداد الجرائم التي تعد إرهابية دون البحث في الغرض، و الهدف من العمل الإرهابي.

ومن ثم ذهب أنصار هذا الأسلوب إلى الاكتفاء بتعداد الأعمال ، أي الافعال التي تعد إرهابية ، كالقتل ، و الاغتيال والاختطاف ، والاحتجاز الرهائن و أعمال القرصنة ...

و من أنصار هذا الفريق نجد الفقيه " ليمكن " Lemkin" الذي يعرف الإرهاب أنه' تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف '

يرى الفقيه ليكمن أن الإرهاب يقع بمجرد إخافة العامة بواسطة العنف دون النظر إلى الغرض أو الهدف من ذلك سواء أتحقق أم لم يتحقق ، و عليه فإن الفعل الإرهابي قد وقع بشكل تام و هو إرهاب العامة و إخافتهم كرد فعل من أفعال العنف و التدمير التي يرتكبها الإرهابيون .

و لا يخفي ما يكتنف هذا التحديد من قصور من حيث أنه تجاوز عن أهم عنصر الجريمة الارهابية و هو الغرض أو الهدف السياسي ، كما أن التحديد الحصري لجرائم معينة على أنها إرهابية يؤدي إلى فصل بعض الجرائم من دائرة الإرهاب لا شيء سوى أنها لم تذكر في ضمن هذا النوع من الجرائم متجاوزين عما قد يكون يجلبه التطور العلمي و التكنولوجي من صدور جديد للجرائم الإرهابية [2].

انطلاقا من هذا يمكن القول أن التعريفات السابقة وصفت العمل الإرهابي و لم تعرف الجريمة الإرهابية.

- ✓ **المعيار الموضوعي لتعريف الإرهاب:**

[1] كريم مزعل شبي ، **مفهوم الإرهاب دراسة في القانون الدولي و الداخلي** (أهل البيت العدد الثاني ،كلية كربلاء) ، ص ، 32

[2] كريم مزاعل شبي ، مرجع نفسه ، ص ، 33.

يرى أنصار هذا المعيار أن كل تعريف للإرهاب يجب أن يتسم بالنظرة الموضوعية و الاهتمام و التركيز على الغاية و الهدف الذي يسعى إليه مرتكبو الأعمال الإرهابية. و يقرر أنصار هذا المعيار أن ما يميز العمل الإرهابي من خصائص أنه ذو آثار غير تمييزية ، إذ أنه قد يقع على أهداف غير منتقاة، فقد يقع على ضحايا وجدوا بأصدفه على متن طائرة ، أو في مبنى أو في منشأة و وقعت عليها عملية إرهابية ، فالإرهاب وفقا لهذا الاتجاه لا يهمه تحديد أشخاص ضحاياه بقدر ما تهمه النتائج و الآثار التي يحدثها أفعاله ، و كل هذا يظهر من استقراء التعريفات التي أوردها الفقهاء و التي تصب في هذا المصب ومن هؤلاء الفقهاء نذكر منهم على سبيل المثال الفقيه الايطالي " فيجينه "‘ Vigina" الذي يعرف الإرهاب بأنه " استخدام العنف كأداة لتحقيق أهداف سياسية "

يظهر هذا التعريف بشكل واضح الهدف الذي يسعى إليه الفاعل، و يكمن في تحقيق هدف سياسي.

نذكر أيضا الفقيه ريمون أرون حيث يعف الإرهاب بأنه "فعل العنف الذي تتجاوز أهميته تأثيراته السيكولوجية أهمية نتائجه المادية البحتة " و يحدث هذا عند أرون بالاستغلال الكامل للحد المتوسط القائم بين العنف والرهبة ، و التي هي عنصر أساسي و استراتيجي ثابت في كل العمليات الإرهابية ، حيث يرى أن الرعب الناجم عن العنف في العملية الإرهابية ليس هدفها النهائي ، بيد أنه ليس إلا وسيلة إجبار وضغط لتحقيق الهدف المنشود [1].

هناك على صعيد الفقه العربي عدة تعريفات للإرهاب اعتمدت على المعيار الموضوعي نذكر منها تعريف الأستاذ أحمد جلال عز الدين الذي يرى أن الإرهاب هو : "عنف منظم و متصل يقصد حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو لجماعة سياسية و الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية "

يرى الأستاذ أحمد جلال عز الدين إن مفهوم الإرهاب لابد و أن يشمل على ما يلي:

أ. العنف أو التهديد به.

ب. التنظيم المتصل بالعنف.

ج. الهدف السياسي للإرهاب.

د. استخدامه بديل للقوة التقليدية.

[1] لونسي علي ، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية** (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون) ، ص 22.

إذا الإرهاب هو أي عنف عشوائي، يستهدف حياة الناس و سلامتهم و ممتلكاتهم بغية الإخلال بأمن المجتمع، بهدف حمل جهة ما على القيام بعمل أو الامتناع عنه[1]

نذكر أيضا تعريف الفقيه شريف بسيوني الذي يرى أن " الإرهاب استراتيجية عنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية أيديولوجية ترمي إلى إحداث رعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين من أجل الوصول إلى السلطة أو الدعاية لمصلحة، أو مطلب بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون لمصالحهم الشخصية أو لمصلحة دولة من الدول"

الملاحظ على هذا التعريف أنه يشترط لاعتبار الفعل إرهابا أن يكون الباعث إليه عقائديا أو إيديولوجيا في حين أن الإرهابي قد يكون مأجورا في الكثير من الأحيان دون أن تقف وراء إتيانه الفعل أسباب عقائدية بكونه موجه لشريحة خاصة داخل المجتمع وبخلاف ذلك نرى إن الإرهاب في كثير من الأحيان قد يطول كل المجتمع دون تحديد.

ضف إلى ذلك أن أصحاب الاتجاه الموضوعي ركزوا على الجانب السياسي كهدف من أهداف العمليات الإرهابية وأغفلوا الجوانب الأخرى للظاهرة كالعناصر القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية وفوق كل ذلك نجد أنّهم عرفوا الإرهاب بصفة عامة بل الأخرى وثقوا الأعمال الإرهابية غير أنهم لم يعرفوا الجريمة الإرهابية مثلهم مثل أصحاب الاتجاه المادي.

تعريف الإرهاب الدولي :

تعد محاولة الوصول لتعريف محدد للإرهاب الدولي من أصعب الموضوعات ، نظرا لما يكتنف هدا التعريف من فراغ في محتواه القانوني الثابت و المحدد ، إد أن المصطلح الارهاب قد تطور و تغير معناه مند استخدامه ، كما أن التدخلات السياسية قد أثرت أيضا على تحديد مفهومه ، و اليوم تستهدف العمليات الارهابية بث الرعب في نفوس الدول ، كافة مما حدا بالأمم المتحدة عام 1972 إلى إضافة لفظ دولي لمصطلح الارهاب مع إنشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع و الاسباب الكامنة وراء العمليات الارهابية .[2]

[1] يعرف الأمين العام للأمم المتحدة الإرهاب في تقريره " في جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الانسان للجميع " الفقرة 91 منه على الشكل التالي " : الارهاب هو أي عمل ، الى جانب الأعمال المحظورة فعلاً في الاتفاقيات القائمة، يراد به التسبب في وفاة مدنيين أو أشخاص غير محاربين أو الحاق اصابات جسمانية خطيرة بهم، بهدف ترويع مجموعة سكانية أو ارغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

[2] خالد السيد ، **الارهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته** (مركز الاعلام الامني) ، ص، 02

وهو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سراء أشخاص أو أشياء أو أماكن، أو يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية.

وتتعدد أساليب الإرهاب الدولي منها أخذ الرهائن، وخطف الطائرات، والاعتداء على الشخصيات الدولية، والاعتداء على أراضي الغير دون وجه حق، كما هو حاصل في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ولبنان ومرتفعات الجولان السورية من قبل الكيان الصهيوني الغاصب .

وكما هو حاصل في العراق وأفغانستان المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تسمية هذا الإرهاب بإرهاب الدولة.

وفي القرن العشرين تغير مفهوم الظاهرة الإرهابية ليمتد نطاقها من مجرد الاعتداء على أشخاص محددين إلى بث الرعب والخوف في كافة دول وهيئات المجتمع الدولي ، وهو ما دفع بالعديد من هذه الهيئات والمنظمات الدولية إلى إقرار اتفاقيات ومعاهدات وإعلانات تتضمن أحكامًا تجريمية للظاهرة الإرهابية ومهما يكن من أمر، فلقد كان لتطور الظاهرة الإرهابية تأثيرًا كبيرًا على منطقة الساحل وشمال إفريقيا خاصة بالنسبة لدول المغرب العربي، وهو ما يحتم علينا دراسة مفهوم هذه الظاهرة، وأسباب تناميها في هذه الدول.

و عليه ، عند تحليل المسار التطوري للظاهرة الإرهابية و البحث في جذورها نجدها انتقلت من أعمال التطرف و العنف القومي و الديني و المغالاة السياسية و المذهبية و العرقية ووسائل بسيطة إلى إرهاب يسعى إلى أن يكون منظما و نسقيا و مرتبطا بالكثير من المظاهر المتزامنة معه، خاصة أن الإرهاب الدولي أصبح إرهابا استباقيا حيث استفاد من المعطيات التكنولوجيا و التقنية ليغير هو كذلك أساليبه و أنماطه وفقا لتسارعية و شمولية العولمة .

حدود العلاقة بين الإرهاب و المفاهيم الأخرى:

يختلط مفهوم الإرهاب بالكثير من المفاهيم الأخرى، التي تتداخل و تتقارب معه كالعنف السياسي، و الجريمة المنظمة، و الجريمة السياسية و غيرها. و من ثم كان لابد من إقامة الفواصل بين كل من الإرهاب و هذه المفاهيم في شكل نقاط تبين أوجه الاختلاف و أوجه التشابه[1].

- ✓ **حدود العلاقة بين الإرهاب و العنف السياسي:**

[1] ادرسي عطية ، **الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة الارهابية وآليات مواجهتها** (شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إفريقيا، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية :2011)، ص ، 83

الجانب السياسي و المتمثل في استخدام العنف للقوة بالاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة [1]، و يتقارب العنف كثيرا مع الإرهاب الذي هو كما يراه ' تيد هندريش ' بأنه اللجوء إلى القوة لجوء كبير أو مدمر ضد الأفراد أو الأشياء ، لجوء إلى القوة يحضرها القانون ، موجه لإحداث تغيير في السياسة ، أو في نظام الحكم أو أشخاصه ، و لذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغيرات في وجود الإفراد في المجتمع و ربما في مجتمعات أخرى .

من الواضح أن مجال التداخل بين العنف السياسي و العمل الإرهابي كبير جدا، فكلاهما يهدف إلى تحقيق غايات و أهداف سياسية و كل منهما بمثابة استخدام أو تهديد باستخدام وسائل عنيفة و كلاهما عمل غير مشروع قانونيا.

أما نقاط الاختلاف بين العنف السياسي و الإرهاب تكمن في أن الإرهاب أهدافه عادة ما تكون الدعاية لقضية ما ، يرغب الإرهابيون في إثارتها وجذب الانتباه إليها ، من خلال ما يسمى باستراتيجية الأثر الانتشاري للعمل الإرهابي ، وكذلك أن الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق و حدود الهدف المباشر للعمل العنيف.

و ينفرد العمل الإرهابي على العنف السياسي في اعتماده الأساسي و الجوهري على استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه و توصيل رسائله، حيث يأخذ الإرهاب بعدا دوليا يتجاوز بذلك الطابع الداخلي أو الإقليمي الذي عادة ما ينحصر فيه العنف السياسي.

- ✓ **حدود العلاقة بين الإرهاب و الجريمة السياسية:**

يمكن تعريف الجريمة السياسية بأنها : الجريمة التي تقع انتهاكا للنظام السياسي للدولة كشكل الدولة و نظامها السياسي و الحقوق السياسية للأفراد و هي الجريمة الموجهة ضد الشكل السياسي لمجموعة من الافراد شريطة أن يكون الدافع إلى هدا الاجرام بعيد عن الغايات الشخصية [2].

و انطلاقا من هذا التعريف فإن كلا من الإرهاب و الجريمة السياسية يتماثلان في كونهما يعبر عن عنف منظم من جانب، و له طابع و مغزى سياسي من جانب أخر. إلا أن كليهما يتمايزان تمايزا واضحا ، فالمحك الاساسي للتميز بينهما في الهدف و القصد من وراء القيام بالأعمال الإرهابية ، و ارتكاب الجرائم ذات الطابع السياسي ، و عليه كان جائزا القول بأن كل عمل إرهابي ينطوي على فعل أو أعمال العنف له طابع سياسي ، بينما لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي

[1] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ج 4(دار الهدى للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1996)، ص، 256/255
[2] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 4 ، مرجع سابق ، ص 53

✓ **حدود العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة:**

الجريمة المنظمة هي مشروع إجرامي يحوي أنشطة إجرامية متعددة، ويقوم عليها أناس متعددون بتنظيم محدد متفق عليه على شكل منظمات أو جماعات بهدف تحقيق الربح المالي اكتساب السطو و القوة عن طريق استخدام العنف و الفساد.[1]

هناك أوجه الالتقاء و أوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة و الإرهاب، فتشير الكثير من التقارير إلى أنه على الرغم من أن قدرا كبيرا من النشاط الإرهابي يتم بدافع عقائدي أو سياسي مشروع إلا أنه كان لعدد من هذه الأنشطة طابع إجرامي لا هدف يتحقق من ورائه سوى بث الرعب في نفوس المواطنين و إلحاق الأضرار المادية بهم .

و لقد أكدت الأحداث الدولية أن هناك ارتباط وثيقا بين الإجرام المنظم و الإرهاب، و لعل أبرز نقاط الالتقاء و هي عديدة من بينها:

- أن كلا الفريقين لهما أعمال غير مشروعة معاقب عليها قانونا.
- كلاهما يميل ميلا شديدا لاستخدام العنف و الشيوع الخطر الناتج عنهما و امتداد آثاره.
- كذلك يعتبر الخروج عن سلطة الدولة و تحدي هذه السلطة قاسما مشتركا بين نوعي الإجرام كل هذا يدفعنا إلى القول بأن الإرهاب هو جزء من العملية الإجرامية المنظمة حيث أن الإرهاب لم يعد عشوائيا بل أصبح إرهابا نسقيا يخضع للانضباط و التنظيم و لربما الاستدامة.

[1] محمد محي الدين عوض ، **الجريمة المنظمة** ، (المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب ، المجلد 10 ، العدد 19) ، ،1

المطلب الثاني: التطور التاريخي لتطور الظاهرة الإرهابية

إن ظاهرة الإرهاب ليست وليدة القرن العشرين بل ترجع جذورها إلى العصور القديمة كما ذكرنا ، و مع أن الحديث عنها يتكاثر اليوم و على نحو جعلته يبدو و كأنه صار من الاهتمامات الأولى للرأي العام الدولي خصوصا و الرأي العالمي عموما ، و لكن مع ذلك قلما يرجع الباحثون و الدارسون إلى تاريخها، و نرى أن التعريف على أهم المحطات التطور التاريخي لهذه الظاهرة يمكن أن يساعد على فهمها بصورة أحسن[1].

بالرغم من أن ظاهرة الإرهاب لم تعرف بمفهومها الشائع إلا في العصر الحديث، إلا أن لهذه الجريمة امتداد صاحب ظهور المجتمعات الإنسانية منذ القدم في المجتمعات البدائية نظرًا لعدم وجود نصوص قانونية تنظم هذه المجتمعات[2].

وفي القرنين السادس والسابع قبل الميلاد عرفت الظاهرة الإرهابية لدى الآشوريين وذلك من خلال التنكيل بأسرى الحرب وسكان المدن التي كانوا يغيرون عليها أثناء الحروب.
الحضارة الفرعونية بدورها عرفت الظاهرة الإرهابية حوالي أكثر من ألف سنة قبل الميلاد، وبالتحديد في العصر الذي تمت فيه محاولة اغتيال الملك رمسيس الثالث بسبب محاولته توريث عرشه لأحد أبناءه غير الشرعيين، و من جانب آخر اعتبرت القوة لدى الفراعنة أحد مظاهر التميز ووسيلة للتسلط وتجسيدًا لقاعدة البقاء للأقوى.

الإغريق بدورهم عرفوا الظاهرة الإرهابية نتيجة للربط بين الجريمة السياسية والمفهوم الديني على اعتبار عدم جواز المساس بشخص الملك باعتباره إلهًا أو ممثلا للإرادة الإلهية فوق الأرض، فكل محاولة للمساس به تستحق عقوبة الإعدام بغض النظر عما قام به في حق رعيته[3].
المجتمع اليوناني وبعد انتشار المبادئ الديمقراطية، اعتنق النظام الجمهوري في الحكم، فصدرت العديد من القوانين التي جرمت كل محاولة للمساس بنظام الحكم، فأقرت عقوبات ردعية قاسية كالإعدام والنفي.

الرومان بدورهم عرفوا الظاهرة الإرهابية، ولئن أخلطوا بينها وبين الجريمة السياسية، فاعتبروا الجريمة السياسية جريمة ضرر تشمل كل الأفعال التي يتعدى ضررها الأفراد إلى المجتمع بأسره كالتآمر وجريمة تهديد الأمن، وأقروا لها عقوبات قاسية تمثلت في القتل عن طريق الحرق بالنار أو إلحاق العار بأسرة الجاني .

---

[1] يوسف محمد الصادق ، **الإرهاب و الصراع الدولي** (منتدى اقرأ الثقافي) ، الموقع الاليكتروني ،www.iqra.ahlamontada.com

[2] صوفي أبو طالب ، **تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية** (دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1988)، ص، 84

[3] برباش رتيبة ، **الأمن و الإرهاب في المغرب العربي ، مقاربة استراتيجية** ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 03 ، 2012) ، ص، 04

ومع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 ظهرت بعض المظاهر الإرهابية في بعض الأحيان كأسلوب عمل يراد به تحقيق بعض الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ،حيث تم إعدام آلاف الفرنسيين نتيجة لإدانتهم بالعداء وخيانة مبادئ الثورة ومع بداية القرن التاسع عشر تغير مفهوم الإرهاب وانتقلت الظاهرة من يد الدولة أو السلطة الحاكمة إلى يد المحكومين في شكل حريات فوضوية تعتنق الإرهاب كوسيلة للترهيب والتخويف قصد إحداث حالة من الفوضى التي تؤدي إلى تفكك الدولة والمجتمع الذي تعقبه مرحلة بناء نظام حكم جديد قائم على الحرية و المساواة.

وفي القرن العشرين تغير مفهوم الظاهرة الإرهابية ليمتد نطاقها من مجرد الاعتداء على أشخاص محددين إلى بث الرعب والخوف في كافة دول وهيئات المجتمع الدولي ، وهو ما دفع بالعديد من هذه الهيئات والمنظمات الدولية إلى إقرار اتفاقيات ومعاهدات وإعلانات تتضمن أحكامًا تجريمية للظاهرة الإرهابية[1] ومهما يكن من أمر، فلقد كان لتطور الظاهرة الإرهابية تأثيرًا كبيرًا على منطقة الساحل وشمال إفريقيا خاصة بالنسبة لدول المغرب العربي، وهو ما يحتم علينا دراسة مفهوم هذه الظاهرة، وأسباب تناميها في هذه الدول.

وعليه، عند تحليل المسار التطوري للظاهرة الإرهابية و البحث في جذورها نجدها انتقلت من أعمال التطرف و العنف القومي و الديني و المغالاة السياسية و المذهبية و العرقية ووسائل بسيطة إلى إرهاب يسعى إلى أن يكون منظما و نسقيا و مرتبطا بالكثير من المظاهر المتزامنة معه، خاصة أن الإرهاب الدولي أصبح إرهابا استباقيا حيث استفاد من المعطيات التكنولوجيا و التقنية ليغير هو كذلك أساليبه و أنماطه وفقا لتسارعية و شمولية العولمة .

[1] أحمد أبو الوفا ، **ظاهرة الإرهاب على ضوء أحكام القانون الدولي العام** (مجلة البحوث و الدراسات العربية ، العدد السابع عشر1990)،ص،75

المطلب الثالث : مسببات و دوافع نشوء الظاهرة الارهابية

ليس من المنطقي إدانة الإرهاب أو مكافحته دون معرفة الأسباب التي أدت إليه ولاشك أن دوافعه كبيرة و متنوعة من مكان إلى آخر و من مجتمع لآخر.

نجد أسباب الظاهرة الإرهابية متعددة و متشعبة بحيث تساهم فيها الأسباب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من فقر و بطالة و فراغ و عدم الإحساس بقيمة الإنسان في الوطن العربي ، و الضغوط السياسة بالإضافة إلى الفساد و تخلي الأنظمة الحاكمة عن المشروع المجتمعي لما بعد الاستقلال و فشلها في تحقيق التنمية المطلوبة[1].

✓ **المسببات و الدوافع السياسية:**

معظم العمليات الإرهابية وأعمال العنف تكمن ورائها دوافع سياسية مثل السيطرة الاستعمارية لبعض الدول و التفرقة العنصرية و الفصل العنصري و مقاومة الاحتلال ، ومن هذه الدوافع أن تحاول مجموعة تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية ، و من جانب أخر قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية و العنف ضد شعب معين للسيطرة عليه و لإجبار سكانه عن التخلي عن أراضيهم و الفرار منها سواء إلى مناطق أخرى في نفس الدولة أو إلى خارج حدود هذه الدولة [2] .

و إذا كان للإرهاب أسبابه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية داخل الدول العربية و الاسلامية و تغاضي الغرب عن التصرفات الحكومات الصديقة ، فإن الغطرسة الامريكية و التمييز الفاحش بين العرب وإسرائيل و مساندة هذه الأخيرة بالقوة و البطش سوف يفرز طبقة جديدة ممن تسميهم أمريكا بالإرهابين تحركهم دوافع الضيق من هذا المناخ .

✓ **المسببات و الدوافع الاقتصادية:**

يعد الاقتصاد بتقلباته و ما يلحقها من تغيرات في المجتمعات الفقيرة ، من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم . وتبشر العولمة الي قد تجتاح العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات و الدول الغنية و الدول الفقيرة ، و يتوقع بعض المفكرين و المحللين الاجتماعين زيادة مكانة و نفوذ لرجال المال و الأعمال ، بالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة .

إذ يتوقع " وليام نوك " مؤلف كتاب **عالم جديد متغير** أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للتغيرات الاقتصادية الخطيرة ، تعبيرا على سخط المجتمعات و الفئات المطحونة ، و يتوقع أن

[1] أنس الطالبي ، **الإرهاب و أثره على السلم و الأمن العالمي** (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرباط ، 2014)، ص،02

[2] وقاف العياشي ، **مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون** (دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، القبة ، الجزائر ، 2006) ، ص ، 31

يستغل الارهابيون التقدم العلمي و التقني في القرن الواحد و العشرين ، في تحويل الأموال و الأفكار و التعليمات بين مواقعهم ، من أقصى الأرض إلى أدناها ، بواسطة الأنظمة المصرفية العلمية و شبكات الإنترنت ...، و يأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية و فرض سيطرة التجار و المال و غياب القيم و الاخلاق التي تحكم المجتمعات .

تمارس الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث صور مختلفة للإرهاب الاقتصادي بهدف تحقيق مأربها و أهدافها الذاتية ، فهي لا تتوانى عن أن تفرض رسوما عاليا و ضرائب مرتفعة على مواطنيها ، ليس بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية وخدمات اجتماعية ، إنما من أجل امتصاص ما لدى المواطنين و غالبيتهم من محدودي الدخل من سيولة أو مال ، فيما تستثني فئات الأغنياء و أصحاب النفوذ الاقتصادي و هم بذلك يساهمون في إفقار الشعب و جعل أفراده يشغلون أنفسهم بالبحث عن مصادر الرزق و كسب المعيشة دون أن يفكروا في الديمقراطية أو اقتسام الصورة و الموارد الطبيعة مع تلك الأنظمة أو أصحاب النفود الاقتصادي في البلاد[1] .

ولقد أثارت العلاقة بين الفقر والإرهاب جدلا كبيرا بين المفكرين والباحثين بهدف التعرف على طبيعة وحقيقة مدى تأثيره في السلوك الإجرامي كما وكيفا ، فيعتقد الفقيه" دي توليو "أن الفقر ليس هو العامل الإجرامي الأساسي لارتكاب الجرائم ولكنه عامل مساعد للتكوين الإجرامي، بينما يذهب الفقيه" كيتيليه " إلى القول بأن الاعتبار الأساسي في توضيح أثر الفقر في الإرهاب ليس هو المستوى الاقتصادي للأفراد أو الشعوب، بل هو مدى الإحساس بالقناعة أو الجشع[2] ، وترتيبا على ما سبق فإن حاجة الأفراد إلى المال سواء عن جشع أو فقر قد تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم الإرهابية[3].

كما رأينا بان الاسباب السياسية للإرهاب منها ما هو داخلي ، و منها ما هو خارجي فنفس الشأن بالنسبة للأسباب الاقتصادية ، يبقى الارهاب الاقتصادي من صنيعة الدول الرأسمالية و صورة من نسيج الاستعمار العسكري و حلقة و امتداد لحركة الاستعمار المستبد القائمة على نهب خيرات دول العالم الثالث التي أضحت تعاني ويلات الضغوط الاقتصادية في يومنا هذا.

ومن بين الأسباب الاقتصادية ، النزعة الشديدة نحو السيطرة و التحكم في القرار الاقتصادي الاستراتيجي في العالم ... فقد أصبح الاقتصاد هو المحرك الحقيقي للعلاقات الدولية ، و بالتالي فمن يمتلك القرار الاقتصادي يستطيع التحكم في القرارات الاستراتيجية الدولية .

---

[1] وقاف العياشي ، **المرجع نفسه** ، ص ، 33

[2] رءوف عبيد،**علم الإجرام والعقاب**،(دار النهضة العربية، 1971)، ص75

[3] أثبتت الإحصائيات الجنائية في الدول المختلفة، أن ثمة علاقة إيجابية وثيقة، بين الفقر والجريمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتركز حالات القبض والإدانة والإيداع بالسجون في أشد طبقات المجتمع الأمريكي فقرا، وفي إيطاليا تزداد نسبة الجريمة في المقاطعات والأقاليم الفقيرة مثل كلابيريا وصقلية، وفي الدانمرك لا تزيد نسبة المجرمين من الأثرياء عن 10% وفي إنجلترا ترتفع نسبة الجريمة كثيرا بين الجانحين الفقراء، نقلا عن :نبيل مدحت سالم :علم الإجرام، ط5 ، دار .النهضة العربية، 1986 ، ص219

✓ **المسببات و الدوافع الاجتماعية:**

من المستقر عليه أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمة عن طبيعة الحياة في المجتمع، فهي ثمرة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر تأثيرا ثابتا على الفرد وتسهم بالتالي في تكوين شخصيته وطبع سلوكه.

ويلاحظ أن تلك العوامل عديدة ومتنوعة ويمكن تأصيلها بردها إلى الأسرة والمدرسة والعمل والأصدقاء، وبصفة عامة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد. هذا وقد ذهب البعض [1]إلى اعتبار الحضارة الحديثة سببا من الأسباب الاجتماعية للإجرام، وذلك اعتمادا على أن هذه الحضارة تؤدي إلى نمو العلاقات الاجتماعية وتعجل بإدماج الأفراد على اختلاف ثقافاتهم و بيئاتهم في مجال الحياة الاجتماعية، ومن ثم يزداد إجرامهم نتيجة هذا التقدم الحضاري. في حين أن هناك رأي آخر لا يقر بهذا الرأي وذلك لأن التقدم الحضاري لا يؤثر في درجة وحجم الإجرام سواء إيجابا أو سلبا، وإنما يغير من نوع الجريمة وشكلها فحسب، فبعد أن كان طابعها البطش والعنف، أصبح هذا الطابع الغش والاحتيال، وذلك لأن منطق التغيير الحضاري يرفض الاعتماد في حل المشاكل على القوة الجسدية وإنما يعتمد على القدرة الذهنية.

واعتمادا على ما سبق ذكره فإن الإنسان أو الشخص يتأثر بمجتمعه الذي يعيش فيه كون أن الإنسان ابن بيئته أكثر منه ابن أبويه حيث أن هذا الإنسان يتأثر بكل ما يجده في مجتمعه، إما على مستوى الأسرة أو المدرسة أو الشارع ...هذا الأخير الذي يصقل مواهب الشخص في اعتماد السلوك الانحراف لإشباع رغباته وحاجاته، فطبيعة المجتمع هي معيار الحكم في بعض الأحيان على سلوكيات الأفراد و توجهاتهم بين الالتزام والانحراف.

الفقر والبطالة: تعد البطالة أحدث أهم الظواهر التي ترتبط بالفقر وتلعب دورا كبيرا في ارتكاب الجرائم الإرهابية، حيث أنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى فراغ ذهني يسهل عملية استقطابهم من جانب الجماعات الإرهابية، فتقوم باستغلالهم وبث أفكارها المسمومة إليهم، وتجندهم لخدمة أهدافها سواء كانت سياسية أو غيره [2]

✓ **الأسباب الإعلامية:**

الدافع الإعلامي هو القاسم المشترك في كافة جرائم الإرهاب على اختلاف صورها وعلى اختلاف دوافعها وأسبابها، فالاستراتيجية الإعلامية لجرائم الإرهاب تستند للقاعدة–التي تم تناولها سابقا"أرهب عدوك وأنشر قضيتك"، فالدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العام

[1] عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، **الجريمة الإرهابية**(الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر 2005)، ص 29.

[2] عاطف عبد الفتاح عجوة، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، (الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية، والتدريب، 1986) ، ص .35

العالمي والمنظمات العالمية، فقد ترى الجماعات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام لقضيتهم فيقومون بهذه الأعمال الإرهابية لجذب الانتباه إليهم وإلى الظلم الذي يتعرضون إليه ومحاولة كسب تأييد دول وجماعات أخرى لمناصرة قضاياهم ، ونظرا للأهمية الإعلامية للعمليات الإرهابية فقد أشار البعض إلى أن الإرهاب يعتمد في تحقيق أهدافه على عنصرين رئيسيين هما:[1]

الأول :هو إثارة الرعب والذعر، الثاني :هو نشر القضية.

فهدف الإرهاب يختلف عن أهداف الحروب النظامية التي قد تسعى إلى احتلال الأرض أو تدمير القوى العسكرية للخصم، ومهما كان الخلاف حول مشروعية الأعمال الإرهابية وما تثيره، فلا شك أنه مع التطور العلمي الحديث لوسائل الإعلام والاتصال، فقد نجحت هذه الأعمال في إثارة انتباه الرأي العام العالمي لقضايا ما كانت تعرف إلا بالعمليات الإرهابية كأنها تخلق في بعض الأحيان نوعا من التعاطف مع من يقومون بها وينتج عن هذا كله ضغط على الدولة للاهتمام بهذه القضية وإعطائها العناية الكافية لحلها أو للتفاوض مع أطرافها ولا يقتصر الهدف الإعلامي في جرائم الإرهاب على ما تقدم أي " نشر القضية فقط " وإنما يهدف أيضا لبث الرعب والفزع داخل نفوس أكبر عدد ممكن من البشر، فذلك يساعد التنظيمات الإرهابية كثيرا في تحقيق أهدافها وأغراضها، بل أصبحت مطالبهم حديث وكالات الأنباء العالمية و تتصدر صفحات الجرائد ونشرات الأخبار مما لاشك فيه أن الإعلام يلعب دورا كبيرا في تفشي وتضخيم ظاهرة الإرهاب ، ويرجع ذلك إلى قدرة وسائل الإعلام المختلفة على تغيير الاتجاهات وتكوين وتشكيل الرأي العام ، حيث يسمى الإعلام بالسلطة الرابعة ولذلك يدرك الإرهابيون تماما هذا الدور. وفي سبيل توضيح العلاقة بين الإرهاب والإعلام يقول" والتزلاكير "(إن الإعلامي هو أفضل صديق للإرهابي) . ومن أجل ذلك فأن أهمية أيّ عمل إرهابي تقاس بمدى ما يحصل عليه من تغطية إعلامية، ومن أجل الحصول على مثل هذه التغطية يلجأ الإرهابيون إلى اختيار مسرح لعملياتهم تتوافر فيه كل عناصر الإثارة الضرورية، فاستراتيجية الإرهاب سيكولوجية نفسية أكثر منها عسكرية، لأنه من خلال العمل الإرهابي تستطيع منظمة صغيرة جدا أن تحصل على صدى إعلامي كبير[2] ، و ما دام الإرهاب يسعى إلى نشر الذعر والخوف وما دام هو في الأصل أعمال موجهة إلى النفوس والعقول أكثر مما هي موجهة إلى الأجساد والمنشآت، ومن ثم فقد جاء اختياره لوسائل الإعلام وذلك لأمرين هامين هما:

1- قدرة وسائل الإعلام على نشر الحدث وإذاعته، حيث تتوافق فاعلية الإرهاب توافقا طرديا مع قدرة وسائل الإعلام.

2- رغبة وسائل الإعلام في نشر الحدث الإرهابي، فكلما زادت تلك الرغبة كلما حظيت الأحداث

[1] أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، (القاهرة، 1986)، ص85.86

[2] محمد السماك ، **الإرهاب والعنف السياسي**،(الشركة العالمية، دار الكتاب اللبناني، 1986)، ص2

الإرهابية بالاهتمام وتصدرت أخبارها وسائل الإعلام، فالثابت أن أجهزة النشر العامة تهتم بالأخبار والمعلومات الشيقة التي تهم أكبر عدد من الأفراد، ومن مقاييس الخبر الصالح للنشر هو أن يكون جديدا وأن يحدث أثرا في مساحة ضخمة وعدد كبير من الأفراد، وتمثل العمليات الإرهابية قمة الإثارة بما تحمله من معنى المغامرة والخطر والترقب، ولأن العملية الإرهابية هي خبر هام و مثير فإنها تجذب وسائل الإعلام وتستحوذ على اهتمامها، وتجدر الإشارة إلى أنه عندما نتناول قضية الإرهاب والإعلام فإننا نتناولها في أكثر المجتمعات أخذا بحرية الإعلام، إذ أن هذه القضية لا يمكن أن تثار في المجتمعات المغلقة أو الشمولية أو الدكتاتورية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن و تطوره في نظريات العلاقات الدولية

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد و حدتها الترابية و استقلالها و استقرارها السياسي و ذلك في مواجهة الدول الأخرى ، و هكذا فانه بهذه الصفة يكون مجرد مرادف للمصلحة الوطنية ، و كيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري ، و يعود ذلك إلى الحقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

المطلب الأول: التعريفات المختلفة للأمن

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، و ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، و إنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه (الأمن) شأنها شأن كثير الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[1].

✓ **التعريف اللغوي.**

يعرّف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف ، قال تعالى " **وإذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا** "[2] ، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني صيانة أراضي البلاد و حريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد ، و قال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي و أصله طمأنينة النفس وزوال الخوف ، و الخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat) و الذي يتضمن التهديد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الداخلي و الخارجي

- **مفهوم الأمن في القرآن الكريم:**

نجد في القران الكريم عشرون (20) صيغة لمادّة أمن تبين في مجموعها حقيقة الأمن من الله سبحانه ، فلا أمن حقيقي لأي فرد أو جماعة أو أمة مهما كانت احتياطاتها و سياساتها و برامجها ما لم يتكفل لها الله بالأمن من عنده ، وقد وردت هده الصيغ في ثمانية و أربعين (48) موضوعا في القرآن الكريم و ذلك في أربع و عشرين (24) سورة .

و إذا عدنا إلى النص القرآني نجد أن الأمن جاء نقيضا للخوف في عدة مواضيع منها: " **و إذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به**"[3] " **و ليبدلهم من بعد خوفهم أمنا** " [4] " **الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف**" [5]

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله و بالغير ، و منه جاء الايمان و هو التصديق و الوثوق و ما ينجر عنها راحة النفس [6] و في معجم اللغة العربية نجد أنّه مدلول مشتق من أمن ،يأمن و أمانا ، و أمنة أي أطمئن و لم يخف ، و أمن البلد إذا اطمأن فيه أهله و أمن الشر إذا سلم منه

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهدداته ، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر** (المجلة العربية للعلوم السياسية)، ص، 09

[2] سورة البقرة، الآية 153.

[3] سورة النساء الآية 83.

4 سورة النور، الآية 55..

5 سورة قريش، الآية 04.

[6] الطيب البكوش ، **الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان** (المجلة العربية لحقوق الانسان ، مجلد 10 ، جوان 2003) ، ص، 164

وائتمن فلانا على شيء جعله أمنا عليه و استأمن إليه واستجاره و طلب حمايته [1]، والامن مفهوم ديناميكي و متغير ، تبعا لظروف الزمان و المكان، وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية .

وفي اللغة الجانبية ترجع الكلمة الانجليزية Security إلى أصلها اللاتيني securitas securus المستنبطة من كلمة مركبة sine cura حيث تعني sine بدون و تعني cura و التي أصلها curio اضطراب ، و منه تعني sine –cura بدون اضطراب و لا أمن .

✓ **التعريف الاصطلاحي للأمن :**

لقد تعددت التصورات و الأطروحات حول مفهوم الأمن ، كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه إذ هناك من يعتقد أن الأمن يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت ، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها ، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين و للحالة موضوع التحليل أيضا.

بالرغم من اختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه ، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد وفيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي و ضعها دارسو العلاقات الدولية لتعرف أكثر على الدلالة هذا المصطلح.[2]

✓ **تعريف الموسوعة السياسية :** الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد

الاخطار الخارجية و الداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي كثيرا ما ارتبط الأمن لدا الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاّأمن ، لذا فأنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاّأمن insecurity و العكس صحيح.

تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: حماية الدولة أو الأمة من خطر القهر على يد قوة الأجنبي. [3]

و في هذا الصدد مكائيل ديلون Michael Dillon الأمن على أنه مفهوم مزدوج ، أد لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره ، وبما إن الأمن أوجده الخوف

---

[1] العايب أحسن ، **الامن العربي متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى ، 2006/1945**(أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2008) ص، 13.

[2] أحمد فريجة ، **الامن و التهديدات في عالم بعد الحرب الباردة** (دفاتر السياسية و القانون ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2016)، ص، 159

[3] مندر سليمان ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته** على الموقع : www.achr.nu/art381.htm يوم 2013/03/16.

فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاّأمن ، ما عبر عنه دايلون بـ (in– security) وهنا نظر دايلون للأمن من خلال التهديد و إجراءات الحد و التقليل من آثاره و ذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن ، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

أما بار بوزان، وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

يعتبر تعريف باري بوزان من أحدث تعريفات الأمن و الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية و يراه أيضا أنه "العمل على التحرر من التهديد" ، و في سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تمسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن ، فإن الدولة و المجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض ، لكن يتعارضان أحيانا أخرى ، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوى أيضا جملة اهتمامات جوهرية حول شروط الوجود و لا يعني بالعمل على التحرير من التهديدات ، تحييده كلية ، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا و لا يمكن أبدا أن يكون مطلقا.[1]

يعتبر تعريف أرلوند و لفرز لعام 1952 ، هو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الاجماع بين الدارسين ، و يرى باري بوزان أن مقاربة و لفرز لمفهوم الأمن أحسن مقاربة عرفت إلى الآن .

الأمن حسب ولفرز " الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية و بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم[2] " ، و يعني بالقيم المركزية بقاء الدولة ، الاستقلال الوطني ، الوحدة الترابية ، الهوية الثقافية ، و الرفاه الاقتصادي ، الحريات الأساسية.

من جانب آخر، نجد من الباحثين العرب و المفكرين الذين قدموا تعريفات مختلفة للأمن.

يعرف بطرس غالي : الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها ووحدتها الإقليمية ، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي [3]، في هذا التعريف إشارة إلى أهمية الأبعاد الأخرى حيث لا يتوقف عند البعد العسكري فهو يشمل كذلك البعد السياسي ، الاقتصادي و الاجتماعي .

---

[1] عبد النور بن عنتر ، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ،** (مجلة السياسية الدولية ، العدد ، 160 أبريل ، 2005 ،) ص، 56

[2] عبد النور بن عنتر ، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص 56

[3] بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي** ، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992) ، ص ، 16

المطلب الثاني: الأمن في نظريات العلاقات الدولية

لقد شكل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية و حتى المعاصرة فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها و تطويرها ، فكانت المحاورة التنظيرية الأولى بين الواقعية و المثالية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على تفسير القضية الأمنية و تنطلق من عناصر مركزية في تحليلها ، كانطلاقها من نظرة الطبيعة الخيرة و هدفها الأمن الجماعي ، و تركز على المقاربة الأخلاقية و القانونية ، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أكد قصور هدا التصور مع انهيار نظام الأمن الجماعي الذي مثلته عصبة الأمم [1]، أما الواقعية فقد قدمت تصورات كان الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة من خلال استقراءها لمسألة الصراع و الحرب كسمة ملازمة للعلاقات بين الوحدات أساسية و هي الدول[2]، و قد سيطرت في هده الفترة مفاهيم الردع " الضربة الأولى " الحرب النووية التدمير المتبادل الأكيد و هي من مفاهيم المعجم الواقعيين الأمني ، و عرف الاتجاه التقليدي أيضا إسهامات النظرية اللبرالية باتجاهيها البنيوي و المؤسساتي ، و مع نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصورين الواقعي و اللبرالي للأمن و أثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن : كالوارث الطبيعة ، الأزمات الإقليمية ، الفقر ، التلوث البيئي ، الهجرة السرية ، الإرهاب .....الخ.

فيما يلي سنحاول عرض أهم النظريات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن، و التي تتلخص في المفهوم التقليدي و المفهوم الجديد الموسع للأمن.

الواقعية والواقعية الجديدة :المرجعية الدولية وفوضوية النظام الدولي:

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا 1648 ، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي:[3]

- الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.
- النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

---

[1] عامر مصباح ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، ط،2 ، 2006)،ص،41

[2] جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (دار الخلدونية ،الجزائر، ط،1 ، 2007)،ص، 140

[3] Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction, published in the USA and Canada, Routledge, 2008, PP.17-20.

- تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثيرعلى الآخرين و بالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.
- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي ، و بالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول. تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها و هو ما يولد الريبة، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية.[1]

من هنا، فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

ينطلق التصور الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية الأمن في ظل الفوضى الأمن هو الهدف هو الغاية الأسمى، كما يقول كينيث والتز (K.Waltz) في ظل فوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة[2] تأسيسا لذلك، يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق، أمنها على حساب أمن جيرانها، وتتحول العلاقة بينها إلى مباراة صفرية Zéro Sum "Game فيها من مهزوم و منتصر . وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة ومنطق الاعتماد على الذات لذا فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها. ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة و تسوده عدم الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ" كل لنفسه"، فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن أوالتهديد من الطرف الآخر، ما ينتج عنه معضلة على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن أوالتهديد من الطرف الآخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية Security dilemma[3] والتي تحدث عنها

[1] Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité Internationale, paris Editions Montchrestien , 2002, PP . 90-91.

[2] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979, P. 102.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري :الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر .والتوزيع، 2005 ،ص20

جون هارتز(John Hertz) في خمسينيات القرن العشرين، بقوله " إنها مفهوم بنيوي، تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون، على أنها تشكل خطرا محتملا، أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة لا أمن الدولة (ب) ، وذلك نتيجة تسلح الأولى، وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية وانكشافها أمنيا لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة، فتسعى هي الأخرى بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكري، مما يولد دوامة من الفعل ورد الفعل وازدياد مخاوف الطرفين، ثم إن الشعور بانعدام الأمن قد يؤدي إلى قيام حرب. ولتقليص أخطاء و إدراكات وحسابات الدول وصناع القرار، فضل أنصار "الواقعية الدفاعية "Defensive Realist" من أمثال ستيفن والت، Stephen Walt)، وجاك سنايدر ،(Jack Snyder) الاستراتيجيات التعاونية ومنها تكوين الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها حيث أنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من، التعاون بين الدول هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح .وهو ما عبر عنه **باري بوزان** بالفوضى الناضجة "Mature Anarchy) ونجد أن الواقعيين الجدد قد راجعوا قضيتي زيادة القوة و زيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن، لا من أجل القوة في حد ذاتها.

كما أنه هناك نوع من القطيعة مع الواقعية الكلاسيكية، حيث يقرون بإمكانية التعاون بين الدول وتحقيق الأهداف الأمنية، وضمان مكاسب نسبية "Relative-Gains" عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسي، ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني .هذه الآليات التي تحد من تخاذل العلاقات بين الدول ومن عدم الثقة، والحسابات الخاطئة وعدم توقع سلوك الآخرين ، وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون، وهذا لأن أغلب من الدول تدرك بأن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.يتضح مما سبق، أن البناء النظري للدراسات الأمنية من منظور واقعي تقليدي، يركز بشكل واضح على"الدولة " كموضوع مرجعي للأمن .بمعنى أن التقليديين المحافظين على المفهوم الضيق للأمن يسعون إلى بناء مفهوم للأمن يمكن من خلاله حماية أمن" حدود "الدولة، الفاعل الرئيس في النظام الواستفالي ذو المرجعية الواقعية [1].ورغم كل التحولات التي شهدها النظام الدولي في الجانب الأمني الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين والجدد المهيمنين على المنظورات التقليدية في

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004 ص418

الدراسات الأمنية، يرفضون قطعا إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق، والمرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسلامة سيادتها وقد عبر عن ذلك ستيفن والت (Stephen Walt) بقوله " أن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن يبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر واستعمال ومراقبة القوة." وبرغم مناداة الواقعيين والواقعيين الجدد بضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي[1] ، إلا أن الدعوة إلى ضرورة التوسيع كانت من لدن بعض الواقعيين البنيويين خاصة المنتمين منهم إلى" مدرسة كوبنهاغن" من أمثال" أول ويفر" باري بوزان ، والليبراليون الجدد، والواقعين اللينون ،من أمثال روبرت كيوهان و"جوزيف ناي " إلا أن هذا التوسيع كان شكليا فقط، من خلال توظيف مفاهيم جديدة للأمن كمفهوم الأمن المشترك Common". Security"

الليبرالية والليبرالية الجديدة :الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي:

تعتبر الليبرالية بشقيها) الكلاسيكية والليبرالية الجديدة (من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والكاتبان الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما روبرت كيوهان وجوزيف ناي .وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، وتراجعها لصالح علاقات عبر–قومية تشبه الشبكة العنكبوتية حيث أوجدت هذه التغييرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

ومن أهم المبادئ والأسس التي يرتكز عليها المنظور الليبرالي، ما يلي:

- ✓ يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات، تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.[2]
- ✓ بإتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول، يمكن تقليص حدة النزاعات بينها.
- ✓ نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.

[1] Barry Buzan, "Rethinking Security after the Cold War", Cooperation and Conflict, Vol.32, Janvier 1997, P.9.

[2] Bjorn Moller, **"The Concept of Security: the pros and cons of expansion and contraction",** Paper for Joint Sessions of the Peace Thesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (I.P.R.A), Finland, 5-9 August,2000, P.3.

✓ نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي والسلام الديمقراطي.

يعتبر الأمن الجماعي أو السلام الديمقراطي من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول ، وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" التصور في القرن 18 ، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة وهي نفس الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي وودر ويلسون في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين[1] إذن يقوم هذا المنظور الليبرالي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الدولية، مثل :وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم[2]. وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون إذ يرى" كيوهان "أن بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة، على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل.

بالتالي وحسب" كيوهان"، فإن استعمال المؤسسات والمنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبب في تقليص النزاعات والحروب، لأنها عبارة عن مجهود جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين .فالتعاون– الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي سهل التحقيق عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة[3] إلى جانب تقاسم القيم والمعايير وتبادل الاتصال والمعلومات بين الأطراف والفاعلين من خلال هذه المؤسسات، وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة. أما بالنسبة للمفكرين" كيوهان "و"ناي "اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح

---

[1] جهاد عودة، النظام الدولي :**نظريات وإشكاليات، الجزائر** ، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 ،ص191 -192

[2] رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"**، جامعة قسنطينة، أفريل 2008 ص276 .

[3] تاكايوكي ياماموراء" **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية** "، ترجمة :عادل زقاغ، http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html "

جديد هو"الاعتماد المتبادل المركب ، ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات"التجارية والاقتصادية بين الدول، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل للشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولتين على أنها مفيدة للاندماجين القاري والعالمي ومن جهته كانط في كتابه لعام 1795 والمعنون بالسلام الدائم يستند إلى فكرة مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب لذلك ، يرى "دويل" بأنه من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية[1] إذن كلما تدمقرط العالم كلما صار سلميا على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تقوم فيما بينها صراعات ، وعليه فانتشار القيم الديمقراطية تحد من النزعة الاستعمارية وتحث على التسوية السلمية للخلافات بفضل سيادة ثقافة ليبرالية للتوافق أو الحل الوسط، فالتحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية، تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي .إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى" ما فوق الدولة "أكثر" ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه ، وبالرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا – مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الثنية، إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها ،ولأن المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها.

[1] مبروك غضبان ، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005 ،ص348

المطلب الثالث: أبعاد و مستويات الأمن:

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية ، فهو ليس مسألة حدود فحسب و لا قضية إقامة ترسانة من السلاح و لا هو تدريب عسكري شاق ، أن كل هده الأمور و غيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية و اجتماعية فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه و علاقته المختلفة ، فالآمن توسع ليشمل قطاعات و أبعاد عديدة ، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة و نستطيع تلخيص هده الإبعاد فيما يلي :

أبعاد الأمن:

- ✓ **البعد العسكري** :هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة و في النهاية

التسعينيات تقريبا فخلال هده المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الإخطار الخارجية سواء كانت تلك الإخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية ، فقد اعتلى البعد العسكري سلم الترتيبات الأولويات ، في حين احتلت المظاهر و الإبعاد الأخرى مراتب ثانوية ، حيث تهدف الدول مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي ، لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تـهديد مصالحها الحيوية او وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة ، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[1] .

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف على تحقيق حد مقبول من الأمن إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج لتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدرة القوة من حيث العدد (القوة البشرية و الأسلحة) و من حيث النوع او الفاعلية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) .

- ✓ **البعد السياسي:** لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة

باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى .وعليه فقد ارتبط مفهوما لأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إدا تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافًا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية .

[1] طارق رادف ، **الإتحاد الأوروبي – من إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمن المشتركة** (مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2002)، ص، 14-15

بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية في استمرار لنجاعة التصورات الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلم السياسة العليا للدولة.

ولذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة . وفقا للتصميم التالي :السلوكيات الأمنية : مدخلات /قرارات السياسة الخارجية :مخرجات.

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدول لضمان أمنها :الأول الذاتي يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية مثل القوات العسكرية، بينما الثاني تكييفي يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة أمرا غير متاح.

لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي، وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية[1]. والحقيقة أن لجوء الدول إلى سياسات أمنية ذاتية أو تكييفيه، يشكل في حدود معينة معيارًا تقنيًا لفهم التمايزات الموجودة بين الدول وطبيعة تموضعاها في النظام الدولي فانكفائية الدول أمنيا تعبر عن انطوائية في سياستها الخارجية، في حين تعكس اندماجيتها الأمنية نهجا تفاعليا في سياستها الخارجية.

✓ **البعد الجيوبوليييكي** : ويشمل استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي بحيث يتضمن هذا البعد الموقع الجغرافي للدولة والذي يقاس بمدى توفر الدولة على البحار والخلجان و الممرات المائية الإستراتيجية الهامة لحركة التجارة الدولية، والدولة التي تتوفر على الممرات المائية والطرق الدولية الهامة أفضل بكثير من غيرها التي لا تحوز مثل هكذا امتيازات كما يجلب لها أعباء أمنية إضافية ، كذلك يضم العمق الإستراتيجية الذي يحدد ب" المساحة الجغرافية بين نقاط التماس مع العدو والمراكز الحيوية للدولة"، بحيث أن الموقع الجيد والمساحة الجيدة للدولة يسمحان لها بالتعبئة الجيدة وتوفر العمق في الدفاع[2]

✓ **البعد الاقتصادي:** يعد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، والاقتصاد ركيزة رئيسية وحيوية للقوة العسكرية، بحيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي و حتى العالمي وكان جوزيف ناي قد عرف الأمن أنه غياب التهديد بالحرمان، الشديد من الرفاهية الاقتصادية ." كما ركز **روبرت ماكنمارا** على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني واتجه العالم خاصة بعد نهاية

[1] . ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ،(القاهرة، 1985)، ص67

[2] إيريك هونرباوم، **العولمة و الديمقراطية والإرهاب** (ترجمة :أكرم حمدان ، و نزهت طيب ،الطبعة الأولى.، بيروت :الدار العربية للعلوم ، ناشرون، 2009) ،ص4 .

الحرب الباردة إلى التركيز وترجيح البعد الاقتصادي نتيجة للثورة التكنولوجية وزيادة عمليات الاعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول وأصبحت الأبعاد غير العسكرية أكثر تعقيدا.

✓ **البعد الاجتماعي :** لا يقل البعد الاجتماعي أهمية عن باقي الأبعاد الأخرى للأمن الوطني، ويتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته، وساهمت مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات **باري بوزان** ، ويرى **أولي وايفر** يفعل جملة من الظواهر مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود، وتدفقات الهجرة... الخ، حيث أصبح المجتمع مهدد، ويرى أن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي(الهوية المجتمعية)، ويركز **وايفر** على الهوية وبقاء المجتمع، واقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع.[1]

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة و متعددة وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين و العلماء فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية و هناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية.... الخ،

كما أن اختلاف المستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد : المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية و أن يتمتع بحقوقه السياسية أي اقتصادي و سياسي ....الخ ، كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية و هو بعد اقتصادي، وبالتالي فنتيجة تشعب الأمن، فإننا نجده يشمل و يحتوي كل زاوية من حياة الإفراد و المجتمعات و على الجوهر اهتمامات كل الدول.

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة و متعددة وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين و العلماء فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية و هناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية.... الخ كما أن اختلاف المستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد : المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية و أن يتمتع بحقوقه السياسية أي اقتصادي و سياسي ....الخ، كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية و هو بعد اقتصادي، وبالتالي فنتيجة تشعب الأمن، فإننا نجده يشمل و يحتوي كل زاوية من حياة الإفراد و المجتمعات و على الجوهر اهتمامات كل الدول.

مستويات الأمن:

✓ **المستوى الوطني :** حيث سيطر مفهوم الأمن الوطني على مجال الدراسات الأمنية و قضيا

[1] صبري فارس الهيتي ، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيك** (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، سنة 2000 ، ط، 1) ، ص14.

الأمن مند معاهدة و استفاليا[1] حيث يتم اعتماد مصطلح و طني كمقابل لكلمة " NATIONAL" بالانجليزية أو الفرنسية و الأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات و الإمكانيات كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو مخل بجوهر و جود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع قيم السائدة في المجتمع و يقوم هذا المستولى على متغيرين أساسيين هما :

1) هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية ، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لفواعل العمل السياسي ، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هده الفواعل ، غير أن هدا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور الدولة البوليسية التي يعرفها المفكر "H LASSWEL " أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية .

2) يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أو جماعات إلى بدائل أو قرارات ، و التي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام و تتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير مؤدية في حالة العكس . فالأمن على المستوى الداخلي يعني : كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية ، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمـن الوطنـي مثل : التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات نزعة الهجومية ، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل : قضايا الهجرة غير الشرعية ، تلوث البيئة الجريمة المنظمة ...إلخ ، فهو حالة الثقة و الطمأنينة نحو حماية كيان الدولة و العمل على الاستقرار دون خوف ، و التي تعتمد على الإمكانيات و القدرات الدانية للدولة و على قرارها السياسي .

✓ **المستوى الإقليمي :** يتضمن الأمن الإقليمي للدولة بالحدود[2] حيث يرتبط هذا المستوى بالنظام

الإقليمي الذي يعني : مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة ، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة ، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة لدلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي ، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها ، و هذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمه

[1] سليم بوسكين ،**تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010** (مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية و إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، سنة 2015/2014)، ص، 27.

[2] ثامر كامل الخزروجي ، **العلاقات السياسة الدولية ، و استراتيجية إدارة الازمات** (دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط، 1 ، الاردن ،2009)، ص، 331

تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي مثل ميثاق (ري ودي جانيرو سنة 1947) الذي جاء في ديباجته إن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج . فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي ، أمن دول حوض النيل ، الأمـن الأوروبي ، و الأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة جلية .

✓ **المستوى الدولي :** بالرغم من الاختلافات النظرية من مفهومي الأمن الجماعي و الأمن

الدولي ، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي ، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي و العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوربية وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا ، أسيا ، و أمريكا ، اللاتينية ...الـخ و بذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية و الخارجية.

و أصبح بذلك يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح و أمن الدول بشكل مباشر حتى و إن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي و هذا ما حـاول جوزيف ناي و كيوهان التعبير عنه بالاعتماد المتبادل ، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات و عوامل داخلية فقط ، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي ، و هدا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات .

✓ **المستوى الفردي :** جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث

ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت و جوب تحقيق أمن أنساني الذي جوهره الفرد إذ يعني بالتخلص من كافة التهديدات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها و هو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار و السكينة و الطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته .

و تتجسد دوافع الأمن لدى المواطنين من خلال مظهرين[1] :

[1] ثامر كامل الخزروجي ، المرجع نفسه ، ص ، 329

- مظهر مادي : يتمثل في الجوانب المادية التي من شان توفرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، و منها ميله إلى سكن دائم مستقر و مورد رزق دائم وكذلك حاجته إلى الاطمئنان على حياته من عدوان الآخرين.

- مظهر نفسي: ينصرف غلى حاجة الفرد إلى أن تعترف به البيئة الاجتماعية المحيطة و أن تعترف بدوره في محيط الجماعة.

بالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب (John Burton) فإن حالات اللااستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار الحالات النـزاع و للاستقرار في البيئة الداخلية و بالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها و أمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ، و من جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني و الإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي.

و نمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي و يبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداد للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل الولايات المتحدة الأمـريكية و الاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر و هدا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين و هو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني و يتضرر الإنسان أو الفرد من كل هدا و هدا يبرز المستوى الفردي و من هنا يتبن أن هناك ترابط بين مستويات الأمن ، كل مستوى يؤثر في مستوى آخر .

المبحث الثالث: البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي

من المتعارف عليه أن أية دراسة لأي تجمع إقليمي تتطلب تقديم كل المعطيات التي يتوفر عليها لذا رأينا من الضروري إعطاء فكرة عن منطقة المغرب العربي ككل و الدول المكونة لها و ذلك بذكر بعض المعطيات الأساسية المتعلقة بموقعها ووضعها الجغرافي [1].

[1] جمال عبد الناصر مانع ، **الاتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** (دار للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2004)، ص ، 22

المطلب الأول : الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة المغرب العربي

توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا ، لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية ، و التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط ، وقد ظهر هدا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى ، عند الانتداب الفرنسي للمغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 و احتلال الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بدلك دول شمال إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا سياسيا و ثقافيا أكثر وضوحا و تميزا من السابق كما أن هده التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هده الدول ، و كأنها جم غريب عن الأمة العربية و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة و امتدادها الثقافي العربي الإسلامي .

الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغرب العربي:

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما ، إذ يعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيواستراتيجية موسعة و مرتبطة بدءا بالبعد المتوسطي ، و امتداداته الأوروبية شمالا و البعد الإفريقي جنوبا ، و البعد الشرقي أوسطي شرقا امتداد إلى الخليج ، و أخيرا البعد الأطلسي غربا ، حيث تعتبر مهد الحضارات الثلاث و يقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة يتوزعون على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستته ملايين من الكيلومترات المربعة، وسواحلها لا تبعد الكثير عن أوربا حوالي 16 كلم بين جبل طارق و السواحل الأوربية[1] ، و تحتوي المنطقة على موارد و ثروات باطنية هامة خاصة النفط و الغاز الطبيعي ، إد تضم ثلثي الاحتياطات العالمية من النفط و المتواجد في الجزائر و ليبيا ، و الفوسفات في المغرب الأقصى و تخزن الجزائر حوالي 3.7 تريليون م3 من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هدا المجال و هو ما يوازي نحو 6% من مجموع احتياطي الأوبك . لقد عززت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط من مكانتها ، و للبحر المتوسط أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا مضائق مائية هامة كمضيق جبل طارق و قناة السويس و المضايق التركية ، ولذا يعتبر البحر الأبيض المتوسط شريان الحياة الاقتصادية للضفة الشمالية و الجنوبية .

تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا ، فإلى جانب البعد الاقتصادي و السياسي و بعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة هناك أيضا البعد أو

[1] إسماعيل زرقون ، **المغرب العربي و الصراع الدولي** (مجلة الوحدات للبحوث و الدارسات ، العدد ، 09 ، 2010 ، غرداية) ، ص ، 229

العامل الجغرافي ، بوضعه في سياق الإرث التاريخي المرتبط بالتاريخ الاستعماري الذي حكم علاقة فرنسا بدول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى) طيلة أكثر من قرن .

- **المـقـومات الاستراتيجية:**

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي الذي يكتسي مكانة من الأهمية بمكان جعل منه مرمى أو هدفا تتصارع عليه القوى الكبرى في العالم و تسعى إلى الحصول على امتيازات معينة على حساب منافسيها العربي ، إما بالجنوح إلى محاولة جلب مباركته تارة أو بالضغط و التحليل طورا فالمغرب العربي يمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط فاهتمامات هذه القوى الكبرى تنصب في جانب منها على المغرب العربي .

و إدا أتينا لبحث المعطيات الاقتصادية نجد الكتلة البشرية في المغرب العربي مقسمة بين 36 مليون نسمة في الجزائر ، و 34 مليون في المغرب ، 10 مليون في تونس ، و 06 ملايين في ليبيا و 03 ملايين في و موريتانيا و يتوقع أن يفوق عدد السكان في المغرب العربي 120 مليون نسمة في أفق 2025 ، وهده الكتلة البشرية تمثل سوقا مغاربية لرؤوس الأموال الغربية و الاستثمار[1] .

وتلعب الظروف الطبيعية و البنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة حيث تزداد أهمية الفلاحة و السياحية و الفوسفات في المغرب و تونس تتركز في الجزائر و ليبيا الثروات النفطية حيت تمولان أوربا من صادرتها النفطية بنسب 36 بـ و تغطي الجزائر لوحدها من الحاجيات الغازية ، لأوربا بينما يعتبر الحديد أهم موارد الطبيعية بموريتانيا و يتيح التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون بين البلدان الخمس ، و هو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي فاحتياطي الغاز في المغرب العربي يقع في الصدارة العالمية ، و احتياطات البترول تبلغ 56 مليار برميل في كل من ليبيا و تونس و الجزائر بينما يملك المغرب 70 من احتياطي الفوسفات العلمي .

[1] بلخيثر نجية، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي** (شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012) ، ص ، 83

http://6boudhawi.over-blog.com/article-96775920.html

المطلب الثاني: مفهوم الإقليم وأهم المفاهيم المرتبطة به:

مفهوم الإقليم:

يعبر الإقليم في العلوم الاجتماعية والجغرافية بفروعها عن إرادة توافقية و/أو مشتركة لوحدات أو أنظمة فرعية تتموقع سياسيا و/أو اقتصاديا و/أو إداريا و/أو ثقافيا بين مستوى الدولة ومستوى النظام العالمي، وهو مستوى الأقاليم الفرعية التي تعبر أيضا عن الترتيبات والعمليات غير الحكومية، ويمكننا لتمييز بين ثلاث أنواع من الأقاليم على الأقل أقاليم كبيرة وأخرى صغيرة وثالثة شبه وطنية.

- ✓ الإقليم الكبير يعبر عن التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر, ويشمل منطقة جغرافية واسعة تضم العديد من الدول كالاتحاد الأوربي مثلا.
- ✓ الإقليم الصغير يتضمن التعاون والتنسيق بين الدول أو أجزاء من الدول ضمن منطقة جغرافية مصغرة مقارنة بالإقليم الكبير، وتوجد عدة أقاليم صغيرة كإقليم دول غرب أوربا ودول أوربا الشرقية.
- ✓ الإقليم شبه الوطني ويقصد به التعاون الإقليمي داخل الدولة.

فمفهوم الإقليم هو مفهوم مكاني يحدد انطلاقا من البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة، لذلك فهو كيان ديناميكي متحرك وليس مساحة جامدة. كما يعبر الإقليم من الناحية القانونية عن ميدان عمل المنظمات الإقليمية، حيث يضم عدد محدد من الدول التي تجمع بينها روابط مشتركة أبرزها الجغرافية والاقتصادية والثقافية والتاريخية، إلى جانب إمكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة فضلا عن المؤسسات الاجتماعية، وتلعب الاتصالات دورا كبيرا في إبراز طبيعة الإقليم، فهو نظام فرعي في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه، وهذا سواء أكان التفاعل عدائيا أو تعاونيا، كما أنه لا يوجد إجماع حول رسم حدود الأقاليم أو المنظومات الفرعية وكذا عضويتها.[1]

أما من ناحية مجال التعاون في الإقليم فيمكن أن نميز بين ثلاث أنواع:

- ✓ **الإقليم الثقافي:** بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي ، إلا أن اللغة

[1] فواز جرجس ، **النظام الاقليمي العربي و القوي الكبرى ،** (مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص، 23

العربية المشتركة ، بين جميع الاقطار العربية ، كما أن الدين الاسلامي يظل المرجعية الاساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة ، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال و ليس الانفصال [1]مثلا، وهو ما يميز إقليم ثقافي ما عن الأقاليم الأخرى، يمكن لهذا الإقليم أن يشكل قاعدة ونواة أولى لتطوير الإقليم ليكون شاملا ومتعديا لمجالات أخرى اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية.

✓ **الإقليم الوظيفي:** يقوم على مجال محدد وضيق جدا لمستويات التعاون، هدف هذا الإقليم هو

التعامل مع مشاكل محددة أو تحديات معينة، لهذا يركز على استقبال بعض الأهداف ضمن قطاع معروف من خلال التعاون الإقليمي كالتعاون المغاربي مثلا في قضايا التجارة أو النظام الضريبي أو السياسات التعليمية أو المشكلات الأمنية أو البيئة أو المحروقات كما يمكن للتعاون حول قضية واحدة أن ينتشر إلى التعميم والشمولية حول قضايا أخرى لدعم التكامل الوظيفي الشامل في الإقليم.

✓ **الإقليم الإداري:** Administrative region يشير إلى الهيكل الإداري الذي ينشأ ضمن الدول

وفق نظام تراتبي بين البلديات.The municipalities . والمقاطعات the counties , والإدارة المركز.

أهم المفاهيم المرتبطة بالإقليم.

الإقليمية السياسية Political regionalism :تعني تجمع جغرافي بين مجموعة من الدول المتقاربة و التي تشترك في عدد من الخصائص المشتركة، و بينها مستويات هامة من التفاعل، والتي تتمتع بمؤسسات تعاونية من خلال بنى رسمية متعددة الجوانب.

السياسة الإقليمية: Regionalism policy تعبر عن النمط المعتمد في السياسات الخارجية للدول إزاء الدول الأخرى، خاصة دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها في الرابطة الانتماء المشترك للإقليم أو أنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر، وتعبر عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في الإقليم، مع افت ا رض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات و المحددات إقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي وتحدّد السياسة الإقليمية وفق مسارين:

أولا : سلوك صادر عن وحدات الإقليم إزاء موقف داخل أو خارج الإقليم يعبر عنه من خلال

[1] عادل مساوي ، عبد العالي حامي الدين ، **المغرب العربي ، التفاعلات المحلية و الإقليمية الاسلامية** ، على الموقع الالكتروني : www.albayan.co

الهيكل التنظيمي للإقليم و**ثانيا** :سياسة الجزء إزاء الكل أي دولة تجاه الإقليم وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف وطبيعة التغيرات

-**التكامل الإقليمي: Regional integration** ساهمت نظريات التكامل والاندماج خاصة نظرية الوظيفية الجديدة في تطوير وابراز أهمية مستوى التحليل الإقليمي، إذ أن هناك اتجاهين في طرح فكرة التكامل الإقليمي:

- **الاتجاه الأول** :يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها، إلا أن هذا التعريف تعرض للنقد إذ أنه تعريف متسع، إذ يجعل من كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من مفهوم التكامل لامعنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من جهة والتنسيق و التعاون من جهة أخرى.
- **الاتجاه الثاني** :التكامل هو عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومنه فعملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية وتركز نظريات التكامل الإقليمي على شروط العملية التكاملية ومتطلبات نجاحها[1].

-**التعاون الإقليمي : Regional Community** تشير إلى العملية التي بواسطتها يتحول الإقليم إلى فاعل نشيط بهوية متميزة وبشرعية وبهيكل صنع القرار في إطار العلاقة مع مجتمع مدني إقليمي متجاوب تقريباً و متجاوزا الحدود القديمة للدولة، تدل الجماعة الإقليمية على التقارب والتوافق بين الأفكار الإقليمية المتناقضة أحيانا، وبين المنظمات والعمليات ضمن إقليم معين .

-**المنظمة الإقليمية:** عرفت المنظمة الإقليمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها: "تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الجغرافي واللغوي والتاريخي والروحي، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا وعلى حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية.

[11] حسن أبو طالب ، **التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط** (السياسة الدولية ، العدد 123 ، جانفي 1996) ، ص، 71

المطلب الثالث :الإطار النظري للأمن الإقليمي ومفهوم الأمن الإقليمي المغاربي:

إن التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية تكمن أهميته فيما يلي:

الأمن في إطاره الاقليمي ، يقصد به تكفل مجموعة من الدول و التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح و الاهداف المشتركة[1] ، إن ما يميز المدخل الإقليمي في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية هو الدقة والتشخيص، إذ يركز على منطقة معينة وينتقل منهجيا وتسلسليا من الشمولية إلى الخصوصية وهو ما يسمح للباحثين في استنباط الأحكام والقواعد العامة والأهداف الدقيقة للسياسات الأمنيـة و بالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية، دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

إن تضاعف عدد الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية فيما يعرف بنزعات ما بعد الحرب الباردة، أدى إلى استحداث مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة، وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف ب الحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

المقاربة الإقليمية للأمن تراعي بامتياز اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم، خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسلح، على عكس المقاربة العالمية لم تنجح في التعامل مع كل المناطق والعوامل، فحسب منظمة الأمم المتحدة تناول مسائل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل وأنجع من تطبيق نهج عالمي على حالات متباينة، ذلك أن مبدأ الأمن الإقليمي هو الذي يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمي على الأقل على الصعيد السياسي، فتحقيق التكامل الكلي والوصول إلى الاندماج الذي تنشده النظرية الوظيفية الجديدة مثلا يكون من خلال المرور بالتعاون الأمني، باعتباره قطاع جد هام وحساس في نفس الوقت بالنسبة لكل الوحدات السياسية، فتحقيق التكامل على هذا المستوى يسمح للعملية التكاملية بالانتشار إلى مستويات عليا من الارتباط والتوحد.

انطلاقا من هذه الأهمية البالغة للمقاربة الإقليمية للأمن فإن بروز تهديدات جديدة على مختلف المستويات :على المستوى الدولي والإقليمي :ظهور ظاهرة الإرهاب التي تشكل خطر دولي الأزمات المالية العالمية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، أزمة المياه، إضافة إلى تصاعد حدة النزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم، وكذا الأخطار الاجتماعية من فقر ومجاعة وأمية...الخ، وعلى مستوى الدولة :فإن تفاقم ظاهرة النزاعات الأثنية صار يهدد وجود الدولة المادي، خاصة تلك الدول التي تعرف بالدول الفاشلة، أدى ذلك إلى تعقد مفهوم الأمن، ما نتج عنه إعادة النظر في المفهوم، وهو ما انعكس في بروز مفهوم الأمن الشامل والأمن المجتمعي والأمن الإنساني–كما رأينا فيما سبق.

[1] قريب بلال ، **السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور أقطابه التحديات و الرهانات** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دبلوماسية و علاقات دولية جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية : 2011/2010)،ص،30

إن مفهوم الأمن الإقليمي هو الآخر من بين مفاهيم الأمن التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، فتنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه.

هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات .

يسعى الأمن الإقليمي لتحقيق مجموعة من الأهداف، إذ يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، توحيد الارادة في مواجهة وحدة الخطر، بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

يعرف الأمن الإقليمي على أنه" :اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"، ورآه آخرون على أنه" سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الاطراف فحسب، وانما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام [1].

من خلال هذا التعريف للأمن الإقليمي يمكننا استنباط وصياغة مفهوم الأمن الإقليمي ألمغاربي على انه ما يتعلق بأمن الدول المغاربية المرتبطة ببعضها البعض، إذ يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، وهذا ينطبق فقط على التحديات الأمنية الكبرى المشتركة في المنطقة المغاربية، كالهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب الدولي في إطارها العام، وظاهرة تبييض الأموال والتجارة غير الشرعية، وتحديات منطقة الساحل .أما من ناحية البعد القطري للأمن فان التحديات القطرية للأمن تشوبها النسبية خاصة في المنطقة المغاربية فمن جهة، تماما مثلما يمكن للسياسات الأمنية الإقليمية القضاء على المشكلات الأمنية القطرية بتضافر الجهود والتعاون والتنسيق والمساعدة مثل التعاون المغاربي لمكافحة التصحر في الجزائر أو مشاكل الأقليات الأثنية في كل دولة، فان من جهة أخرى يمكن للمشكلات الأمنية القطرية أن تكون عائقا، أو بالأحرى هذا المفهوم لا يتوافق وطبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي المغاربي خاصة فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، فتحقيق أمن إقليمي مغاربي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما حاولت الدول المغاربية العمل على تحقيقه من خلال إقامة بنى

[1] شاكري قوبدر **التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية**(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية ، 2001-2011 ، جامعة الجزائر (03) ،السنة الجامعية 2015/2014) ص، 47

ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي، وتبرز قضية الثقة بين دول المنطقة وقضية الارادة السياسية المشتركة كنقطة مهمة في تحقيق تعاون أمني مشترك وفعال في كبح التهديدات الأمنية المختلفة.

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي بمفهوم النظام المغاربي، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي مغاربي الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى المغاربي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني بين دول المنطقة من جهة أخرى، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن وتحدياته، إذ تبرز أهمية فهم الفلسفة المغاربية الأمنية ومفهومها للتهديدات والتحديات والأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

أهم الركائز النظرية لقيام نظام أمني مغاربي[1]:

1) ضرورة إيجاد تسوية عملية وحاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم، سواء كانت بين دولتين كقضية الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، أو داخلية كالنزاعات الداخلية في ليبيا وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.
2) تخلي الدول المغاربية عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية إلا عن طريق التعاون و الشراكة المغاربية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
3) التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.
4) سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول المغاربية، بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.
5) العمل على زيادة التفاعلات بين الدول المغاربية على كافة الأصعدة، من خلال تشجيع التعاون والتكامل.
6) احترام حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمعات المغاربية، و إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في دلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

[1] شاكري قويدر ، مرجع سابق ، ص 49

7) التنسيق العسكري المغاربي في قضايا التسلح ونزع السلاح والحد من السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية.

8) اعتبار الأمن الإقليمي المغاربي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي.

أما عن معوقات بناء نظام أمني مغاربي فأهمها :

أ. الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام الإقليمي المغاربي ومنها قضايا الأمن والدفاع وسباق التسلح.

ب. التنافس المغاربي الخفي و/أو الظاهر حول قيادة النظام الأمني ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته من خلال الانفراد بالمبادرات وعدم التشاور والتنسيق.

ج. التباين في المدركات الأمنية بين الدول المغاربية، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصورتها الذاتية والقطرية.

د. تراجع درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول المغاربية في شتى المجالات.

هـ. هاجس إمكانية وجود قواعد عسكرية للدول الكبرى في إحدى الدول المغاربية أو دول الجوار خاصة بعد الانفلات الأمني في ليبيا وتونس ودول الساحل الإفريقي، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري

و. هشاشة مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

أهم استنتاجات الفصل الأول:

- أن الإرهاب يعد ظاهرة مجتمعية عالمية و تاريخية سادت الحضارات المختلفة وبصور وأشكال متعددة متنوعة و ذلك للاختلاف الأهداف و الإيديولوجيات المتعلقة ببنية هذه الظاهرة و تطور وسائلها و أساليبها مع تطور الحياة الإنسانية و اختلاف نظامها.
- عدم وجود إجماع دولي في إيجاد تعريف محدد جامع و مانع شامل وواضح للإرهاب بل أن هناك حالة من الضبابية تلف عملية البحث في موضوع تعريف الإرهاب ودلك للأسباب عديدة منها ما يعود إلى إشكالية نظرية و منهجية تتصل بطبيعة بنية الظاهرة الإرهابية.
- الإرهاب مفهوم نسبي مثله مثل أغلب المفاهيم التي تتعلق بالحياة الاجتماعية لذا فهو في حالة حركية مستمرة بسبب اختلاف أساليبه و أنواعه و أشكاله مع اختلاف الزمان و تطور العلوم و المعارف الإنسانية و اختلاف أنماط الحياة من مجتمع إلى أخر .

- إن موضوع الأمن تم تناوله من عدة زوايا عكست وجهات نظر مختلفة حول مفهومه بالإضافة إلى ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، وكون هذه الأخيرة في سيرورة ديناميكية مستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة موحدة قابلة للاستعمال الواسع النطاق .
- مهما تعددت أبعاد الأمن ومستوياته فيجب أن يكون هناك حد أدنى بين هذه المستويات إلا أنه لا يوجد هناك مستوى مطلق للأمن يعني حالة الوئام الكامل بين الدول ولا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة تعني حرب بدون توقف بين الدول.
- إن النظريات إلى مفهوم الأمن تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية، فالنظرة الأولى الواقعيون الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة، أما النظرة الثانية المتمثلة في الليبراليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدول في تسيير القوة وهي مستمدة من الفكر المثالي .أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي.
- إن الأمن القومي يقصد به أمن الدولة وهو في تطور مستمر مت ا رفق مع تطور البشرية، وهناك اتجاهين في تعريفه، الأول ينظر إليه كقيمة مجردة و مرتبطة بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة والثاني ينظر إليه على أنه مرتبط بتأمين المواد الحيوية وأن التنمية هي جوهر الأمن.
- للأمن القومي مظاهر وخصائص تميزه وتحدد مفهومه وأطره، ومن أهمها المظاهر المادية الملموسة التي من شأن توافرها أن تؤدي إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن، بالإضافة إلى المظهر النفسي المتمثل في اعتراف البيئة الاجتماعية بالإنسان، وأن يعترف بدوره في محيط الجماعة الإنسانية.

- إن الاهتمام البالغ لقضايا الأمن على الصعيد الفكري أو على الصعيد الممارساتي، لم يكن إلا تجليا للأولوية الأمنية المتزايدة للمجتمعات و/أو الدول و/أو الإفراد، والتي لم تشكل بدورها إلا انعكاسا للتهديدات المختلفة والتطورية المتزايدة منذ أن أصبح" تحقيق الأمن "تحديا للإنسان وإلى غاية وقتنا الراهن، فأصبحت الأبعاد الكثيرة للأمن محورا لكل السياسات الدولية والعالمية، من أجل دحض كل المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، الدولة والنظام الدولي.
- المنطقة المغاربية عامة و الجزائر كنموذج يعاني من تهديدات الإرهاب الدولي خاصة في الآونة الأخيرة ، يفرض علينا معرفة أهم تأثيرات الظاهرة الإرهابية على أمن الجزائر، و كذا السياسات الأمنية المتخذة لمواجهة هذه الظاهرة.

الفصل الثاني

تمهيد

يتعلق هذا الفصل بمصادر التهديدات الإقليمية التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن القومي الجزائري، وتم التركيز في هذه الدراسة على تهديدات رئيسية عابرة للحدود وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي تخترِق أمنياً كل دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي، إذ استطاعت التغلغل والسيطرة على دول الساحل الهشة لتكون خلفية لنشاطها الإجرامي، بالتحالف مع الجريمة المنظمة (تهديدات صلبة)، ولا يمكننا دراسة ظاهرة الإرهاب في المنطقة دون التطرق لتجارة السلاح في الساحل الإفريقي لأنه كلما زادت تدفقات الأسلحة زاد التطرف والتمرد والعصيان و الانفلات الأمني وهو ما يؤدي إلى الهجرة السرية وتدفق اللاجئين، هروباً من جحيم النزاعات المسلحة والحروب والفقر، وهذه العناصر كلها تجتمع في الدولة الفاشلة، والتي تُعد المصدر الرئيسي لكل التهديدات والمخاطر[1]، ولمواجهة هده التهديدات الأمنية الجديدة.

[1] هاري أر. يارغر ، ترجمة راجح محرز علي ، **الاستراتيجية و محترفو الأمن القومي ، التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين** (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط ، 1 ، 2011)،ص، 46

المبحث الأول: المقاربة التاريخية لفهم الظاهرة الإرهابية في الجزائر

تعتبر ظاهرة الارهاب بأبعادها المتعددة و متغيراتها المتشابكة على اختلاف أحجامها و سماتها و أوزانها من أخطر التهديدات الامنية التي واجهت الجزائر مند استقلالها و دلك لعدة اعتبارات : أهمها الأزمة الهيكلية التي عاشها النظام السياسي في بـداية الثمانينيات و المتمثلة في ضعف الاداء السياسي و العجز الاقتصادي و التهميش الاجتماعي المتزامن مع التطرف الفكري الدي أسهم في بروز هده الظاهرة و ما نتج عنها من عنف سياسي و تفكك اجتماعي و خسائر مادية و بشرية في تسعينيات القرن الماضي ، فضلا عن ارتباطات هده الظاهرة الارهابية بمتغيرات البيئة الاقليمية الـدولية ، و ما زاد من حدتها و انتشارها هو توظيف الدين الاسلامي الدي شكل عبر تاريخ الجزائر أحد أهم أبعاد الهوية الوطنية ، لتبرير السلوك المتطرف للجبهة الاسلامية للإنقاذ و الجماعات الارهابية المرتبطة بها ، حيث برز صراع الارادات و المصالح بين النظام الجزائري و الجماعات الاسلامية المتطرفة في إطار اللعبة الصفرية.

المطلب الأول : واقع الظاهرة الارهابية في الجزائر

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتفككه سارعت معظم الدول الاشتراكية إلى تبني النظام الليبرالي الغربي واعتناق المبادئ الديمقراطية التي نادي بها هذا النظام ، وفي نفس الإطار نذكر التحولات الدولية التي أدت إلى فرض ضغط كبير على الأنظمة الاشتراكية ,ودفعها نحو تبني الخيار الديمقراطي.

الجزائر وكغيرها من الدول الاشتراكية في تلك الفترة قامت بإصدار ترسانة من النظم القانونية الممهدة لعملية الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام ليبرالي حر ,كان من أبرز القوانين وفي مقدمتها دستور 23 فبراير , 1989 والقانون رقم 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي 17 [1]والذي أقر التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي الرأسمالي .ومما زاد من حدة الأمر في الجزائر هو ظهور موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري سنة 1988 خاصة في ظل تلازم هذه الأحداث لأزمة منطقة القبائل[2].

ومما زاد الأمر تعقيدًا هو ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من أجل الدولة الإسلامية ,والجبهة الإسلامية للإنقاذ ,وغيرهما ,ودخول هذه الحركات للمعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الاحتقان التي سادت المجتمع الجزائري في تلك الفترة وبالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار المتطرفة حاملين معهم منطقًا جهاديًا بتجربة ميدانية وخبرة كبيرة في مجال حرب العصابات ومختلف أنماط الجرائم الإرهابية تأسيسًا على ما ذكر، ونتيجة لفوز الأحزاب الإسلامية تم توقيف المسار الانتخابي الذي أدى إلى الدخول في صراع ما بين النظام ومختلف الجماعات الإسلامية مستعينة بجناحها العسكري المنظم مسبقًا، وهو ما أدى إلى الدخول في دوامة عنف شاملة خلفت ما لا يقل عن 150 ألف قتيل وأكثر من . مليون متضرر

[1] القانون رقم : 89-11 المؤرخ في 02 ذب الحجة عام 1409 ، الموافق 05 يوليو سنة 1989 و المتعلق بالجمعيات دات الطابع السياسي .

[2] العميد عبد الرزاق معيزة ، **الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الارهاب** (مجلة الجيش ، العدد 473 ، ديسمبر 2002) ، ص، 22

المطلب الثاني :العوامل المساعدة على الانحراف إلى العمل المسلح.

إن فشل تجربة التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، وتحولها منذ البداية إلى تحول من الاستقرار السياسي إلى العنف المسلح، لا يعتبر أمرا مفاجئا بالنسبة لدارسي العلوم السياسية أو الباحثين في تطور المجتمعات ومراحل تحولتها الكبرى عبر التاريخ نظرا لاطلاعهم على شروط وقواعد وآليات التغيير داخل المجتمع، ففشل هذه التجربة في الجزائر يبدو منطقيا، نظرا لعدم توافر العديد من الشروط الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المساعدة على حدوث عملية التحول أو المؤسسة لقواعد يقوم عليها هذا التحول إن الانتقال من وضع إلى وضع آخر قد يختلف فيه جذريا، فغياب تلك الشروط في ظل الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، خلق بيئة لانحراف الإسلاموية السياسية في الجزائر.

إن توجه نظام سياسي ما نحو التعددية يثير ردود أفعال متباينة من قبل الفاعلين السياسيين المشاركين في هذه العملية السياسية، ويمكن إجمال عوامل إخفاق التجربة السياسية وانحراف الحركة الإسلاموية فيما يلي:

1) فجائية التحول وعدم تهيئة المجتمع له بشكل كاف، وعدم إعداد مؤسسات دستورية وسياسية لتستقبل هذا التحول وتقوم بدور الممهد له والمكرس له في البنية الاجتماعية، إذ أن التعددية السياسية في الجزائر لم تأت نتيجة تطور طبيعي داخلي في بناء المجتمع، أو تعبيرا عن نضج مجتمعي سمح بقبول الأفراد لمجموعة من القواعد والمبادئ الحاكمة، بناء على مقولات فكرية متماسكة، تؤدي إلى قبول حقيقي لمبدأ التداول السلمي على السلطة.

2) توظيف التعددية السياسية من قبل مختلف الأطراف، فالسلطة في عهد الشاذلي حاولت استخدام التعددية لصالحها، بهدف إعادة تأسيس شرعية جديدة للنظام الذي تهاوت أسس شرعيته تحت مطارق الأزمات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الخانقة، حيث تبلورت أجندة الرئيس الشاذلي بن جديد في العمل على ثلاث محاور هي :الانفتاح والمصالحة الوطنية، إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد وتطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد.[1]

3) عامل الثقافة السياسية كان كذلك عاملا أساسيا في إفشال تجربة التحول، إذ أنها ثقافة أحادية منغلقة على نفسها مكتفية بذاتها نافية للآخر، وهذه الثقافة هي التي حكمت العقل السياسي عند مختلف الفر قاء على الساحة السياسية الجزائرية.

4) طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ساهم كذلك في إفشال تجربة التحول وانحراف الحركة

[1] أحمد منيسي ,**التحول الديمقاطي في المغرب العربي**(مركز الدرراسات السياسية والإستراتيجية,القاهرة,2004),ص,138

الإسلامية، إذ أن النظام قام بتوزيع فوائد الريع البترولي، وبعد سنة 1986 انهيار إلى جانب أسعار النفط والعقد الاجتماعي الذي حكم العلاقة بين السلطة والجماهير، حيث يقول الباحث الجزائري" عبد القادر جغلول "أن :البنية السياسية للجزائر قامت على عقد ضمني تم بمقتضاه التضحية بالحرية السياسية كثمن للرفاه، ولما لم تستطع الدولة القيام بدورها، كانت أحداث أكتوبر 1988 التي خرجت فيها الجماهير تدمر كل شيء[1] "

وتجدر الإشارة إلى أن الخلافات والاختلافات على مستوى قيادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت كبيرة، فقد ضمت الجبهة زعماء وأتباع ذوي اتجاهات مختلفة ومواقف متباينة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل الجزائر وعملية الديمقراطية، وغالبا ما كانت تصريحات زعماء الجبهة غامضة ومتناقضة ومع أن عباسي مدني كان يؤيد العملية الديمقراطية ظاهريا، فإنه بدا مراوغا واستجابته تكتيكية حينما صرح": نعم إن الطريق هي الانتخابات إنها الطريق لكل أولئك الذين يريدون أن يمسكوا بإرادة الشعب، وليس هناك طريق آخر في اللحظة الراهنة وكل الطرق الأخرى قد عرقلها الله، ومن ثم فإن الطريق إلى السلطة هي الانتخابات التي تحسم من خلال الإرادة الشعبية للناس "

في حين رفض الإمام" عبد القادر مغني "الديمقراطية حين قال :الإسلام هو النور فلماذا تخافون منه؟ إن الظلام يكمن في الديمقراطية .

5) أيضا من بين أهم عوامل انحراف الحركة الإسلامية خلال مرحلة التعددية هو بعد تكوين حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم السماح لكل من هب ودب في الانضمام إلى صفوف هذا الحزب والنشاط باسمه .حتى أن هؤلاء العناصر ذوي الرغبات والأهداف المختلفة في الانضمام إلى الحزب لم يتواجدوا في قاعدة الحزب فحسب، بل تقلدوا بعض المناصب القيادية والمهام الأساسية في الحزب من تنظيم للمظاهرات وإلقاء خطب وتوجيهات للأشخاص المنخرطين ، فالحزب لم تكن له مناعة تقيه من اندساس العناصر المصلحية، وهؤلاء أصبحوا ينشطون تحت راية الحزب ويتكلمون باسمه، فكانوا عالة على الحزب فهدموه أكثر مما ساهموا في بنائه، ومن أمثال أولئك بعض قدامى البويعليين، وكذا العائدون من حرب أفغانستان أو ممن يسمون الأفغان العرب، وكذا بعض الشباب المتحمسين للعنف وتحقيق المصالح الشخصية أغلبهم قد يكونوا انضموا إلى الحزب بغرض تقلد مناصب عليا في أجهزة الدولة، بعد فوز الحزب في الوصول إلى السلطة مما كان يبدو مؤكدا وقريبا.

6) كما يعد إنشاء جناح عسكري تابع للجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ تكوينها –أي قبل خوض

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي ,**التعددية السياسية في العالم الثالث ,الجزائر نموذجا**(مجلة السياسة الدولية,عدد 138 ,أكتوبر1999),ص ,59

الانتخابات وإلغاء نتائجها –كان كذلك عاملا مهما في انحرافها، مما أبدى ملامح التهيئة لاستعمال القوة والسلاح قبل إجراء الانتخابات، ومنه فإن استحداث جناح مسلح منذ البداية قد أثر سلبا وليس إيجابا على الجبهة فكشف للنظام السياسي مباشرة نية قيادة الحزب في احتمال أخذ خيار استعمال القوة والعنف في حالة فشل الانتصار في الانتخابات، وهذا ما أثر على انحراف عمل الحركة الإسلامية بصفة عامة والحزب بصفة خاصة، من العمل السياسي السلمي إلى العمل المسلح[1] .

[1] محمد عصامي ,فـي **عمق الجحيم –معول الإرهاب لهدم الجزائر** – ترجمة د.مصطفى سطوف ,(الجزائر المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر,2002),ص,154

المطلب الثالث :الانتقال من النشاط السياسي إلى العمل المسلح:

رغم أن أعمال العنف السياسي كانت موجودة قبل تاريخ إلغاء نتائج الانتخابات وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما اتضح من خلال النشاطات التي قامت بها جماعة بويعلي غير أنه يمكن رصد سنة 1991 كمرحلة أولى لظهور أعمال العنف، أما بعد إعلان حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي أعقب إلغاء نتائج الانتخابات فقد أدى ذلك إلى ظهور عدة تنظيمات مسلحة شاركت في رسم معالم الحركة الإرهابية تحديدا بين سنتي 1991 إلى سنة1993 ، مع وجود تداخل في الفترات الزمنية لهذه المراحل التي رصدناها، وقد تجسدت أعمال العنف في هذه المراحل في ثلاث تنظيمات كبرى هي:

الجماعة الإسلامية المسلحة، الحركة الإسلامية المسلحة الجيش الإسلامي للإنقاذ.

1. الحركة الإسلامية المسلحة : أصل تكوين هذه المنظمة يعود إلى" مصطفى بويعلي "الذي قام بتكوين هذه الحركة في بداية الثمانينيات في شكل منظمة مسلحة معارضة لنظام الحكم تهدف إلى إسقاطه وإقامة الدولة الإسلامية، حيث قامت في تلك الفترة بعدة أعمال عنف مثل:
   - ✓ الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة ولاية البليدة في أوت1985
   - ✓ قتل أربعة دركيين في منطقة الأربعاء ولاية البليدة في أكتوبر1985[1] وقد تم القضاء على قائد هذه الحركة" مصطفى بويعلي "من طرف قوات الأمن بمنطقة الأربعاء في03 /02/ 1987.

2. الجماعة الإسلامية المسلحة : تعتبر من أعنف وأخطر التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تشكلت في هذه الفترة، فهي مجموعة دموية تقوم بقتل الأشخاص ثم التنكيل بجثثهم، كانت ترفع شعار "لا حوار ولا هدنة لا مصالحة مع النظام المرتد "وهي بهذا قد أعطت ذريعة لأعداء الإسلام، لاتهامه بأنه دين تطرف وعنف وإرهاب–انتشر قديما بالسيف يريد الآن العودة بالرشاش – كما تعتبر الأصل لظهور الزمر والتنظيمات الأشد تطرفا بعد سنة 1994 ، حيث تأسست الجماعة الإسلامية المسلحة في ربيع 1992 ، تكوينها متنوع يضم بعض قدامى البويعليين وبعض أنصار الهجرة والتكفير، معظم الأفغان الجزائريين الذين شاركوا في حرب أفغانستان والذين مثلوا النواة الصلبة لهذه الجماعة، حيث أن 95 % منهم انضموا إليها، في حين انضم 5% منهم إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المقاتلين المنتسبين للجماعة الإسلامية المسلحة أو حتى المنتسبين إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ قد جاءوا من أصول مدنية نسبة إلى المدن (وهم في مقتبل العمر مستوى ثقافتهم الدينية أو السياسية متواضع، لم يتعدوا أفق التعليم الثانوي في غالبيتهم، تتراوح أعمارهم غالبا بين 16 و 25 سنة وهم الأكثر تهميشا في المجتمع، كما ضمت شبابا من الجيل الجديد المتعطش للعنف، تدعي بأنها

[1] زهرة بن عروس أمقران وآخرون ,**الإسلاموية السياسية المأساة الجزائرية** (لبنان ,دار الفرابي 2002),ص 67,71

[2] محمد عصامي ,مرجع سابق ,ص 225

تستمد شرعيتها من حزب جبهة الإنقاذ، يقدر البعض عدد عناصرها سنة 1995 بين حوالي 2000 إلى 3000عنصر غير أن هذا العدد تقلص فيما بعد.[1]

نشطت الجماعة الإسلامية المسلحة تحت قيادة أميرها الأول"لعيادة عبد الحق "المدعو" أبو عدلان "من سنة 1992 إلى 1994 ، تميزت هذه الفترة في نشاطها بقتل آلاف الأشخاص والتنكيل بجثثهم، طبعت عملياتهم الاغتيالات الفردية ضد " أعوان الدولة، عناصر الأمن والجيش والدرك " كذلك اغتيال الشخصيات المعروفة والمثقفين والأجانب خاصة الفرنسيين، واستهداف الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني مصانع، جسور، طرق، سكك حديدية والقيام بعمليات التخريب والحرق للمؤسسات العمومية البلديات، البنوك المحاكم، قباضات الضرائب، المراكز الصحية، مراكز الترفيه، إضافة إلى الهجوم على الحواجز الأمنية والقوافل العسكرية والثكنات، وقد كان هدف الجماعة الإسلامية من خلال هذه الأعمال يتمحور حول تحقيق عدة أهداف منها:

- ✓ التأكيد على عجز الدولة على ضمان الأمن العام.
- ✓ العمل على جلب انخراط عدد من المواطنين ضمن مخططاتها من خلال استهداف أعوان الدولة وتجنب السكان.
- ✓ الاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من الأسلحة والذخيرة.
- ✓ زرع الرعب والخوف بغرض إبقاء المواطنين في بيوتهم، مما ينتج عنه شلل لمجمل دواليب الدولة وهذا يسهل الإطاحة بالنظام القائم.
- ✓ اغتيال الطبقة المثّقفة من كتاب، فنانون، باحثون وأساتذة الجامعات بغية حرمان الجزائر من طبقتها المثقفة.
- ✓ عزل الجزائر على الصعيد الدولي الدبلوماسي وذلك باغتيال الأجانب.
- ✓ الإرهابيون جعلوا الجزائر خرابا ودمارا وكانوا على وشك إزالة الجمهورية

3-الجيش الإسلامي للإنقاذ : يعتبر البعض أن الجيش الإسلامي للإنقاذ نشأ بعد منع وحل نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبالتالي فهو مجرد انتقال للجبهة من العمل السياسي العلني إلى العمل السري العسكري، وحدد عدد عناصره سنة 1993 بحوالي 8000 منضم.فالجيش الإسلامي للإنقاذ هو الجناح المسلح لجبهة الإنقاذ، واتضح ذلك من خلال البيان الذي أصدره أميره مدني مزراق في 18 جويلية 1994، هذا التنظيم كان يعتمد الجهاد كسبيل وحيد لإقامة الدولة الإسلامية، وتمركز نشاط الجيش الإسلامي للإنقاذ بولايات البليدة والمدية، أما ولاية جيجل فقد كانت جبالها مكانا لتمركز قيادة هذا التنظيم، حيث أن لهذا التنظيم دور كبير في استهداف البنية التحتية لاقتصاد الدولة، كالقيام بحرق

[1] رزوق أحمد ,**الإرهاب الإسلاماوي ,السابقة الجزائرية** (مجلة الجيش الوطني الشعبي الجزائر,المركز التقني للإتصال والإعلام والتوجيه ,العدد 474 ,جانفي 2003),ص,20

المدارس والمصانع، وامتداد قوة هذا التنظيم حتى سنة 1997 ليتزامن ذلك مع الاستفتاء على قانون "الوئام المدني "نتج عنه إعلان أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ" مدني مزراق "المدعو" أبو الهيثم "عن وضع السلاح ووقف القتال لكل الفصائل التابعة له.

وقد مكن نشاط هذه الجماعات على مستوى الجبال الوعرة من معرفة المناطق جيدا والتمرين على التنقل داخل أدغالها والاختباء في مغاراتها، واكتساب القدرة على المواجهة والإفلات في شكل حرب العصابات، فهي تواجه عمليات التمشيط التي تقوم بها قوات الجيش بنجاح، خاصة خلال السنوات الأولى فهذه الجبال أصبحت تمثل عاملا فعالا لهذه الجماعات، وفي المقابل تمثل عاملا سلبيا بالنسبة لقوات الجيش، وهذا ما تطلب وقتا طويلا لكي تتمرن قوات الجيش على هذا النوع من الحروب، ثم أصبحت تحقق نتائج جد إيجابية بعد فترة كبيرة من الأخطاء والصعوبات.[1]

المبحث الثاني: مصادر التهديدات الأمنية:

نظرا للموقع الاستراتيجي ، الحضاري و الاقتصادي للمنطقة المغاربية ، تنوعت مصادر التهديد الأمني لهذه المنطقة بين مجموعة من العوامل منها داخلية و أخرى خارجية.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للتهديد

علاقة المجتمع المدني بالسلطة:

يعد المجتمع المدني أحد الفعاليات الأكثر تأثيرا في تقويم العملية السياسية، من خلال قدرته على التجنيد والتأثير والإقناع، ويرد ذلك إلى الخصائص الملازمة لتنظيمات المجتمع المدني، التي تنبثق من عمق المجتمع بصفة تلقائية .غير أنه لا يمكن معالجة أي قضية مرتبطة بالمجتمع المدني بمعزل عن الدولة على اعتبار أن الدولة والمجتمع المدني يدوران في فلك واحد وأن الدولة والمجتمع المدني ليس أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما مترابطان،[2]بل هما مكونان متكاملان وأن ما يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل إذا كان الأمر كذلك، فما هي طبيعة العلاقة في الواقع الجزائري؟.

في الجزائر، ورغم وجود عدد هائل من الجمعيات المتعددة الأهداف وعلى مستويات مختلفة، فإن مساهماتها محدودة جدا، وذلك راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي في مؤشرات الديمقراطية على مستوى تنظيمات المجتمع المدني وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي العشوائي، مقابل نشاطها المناسباتي ومبايعتها للسلطة وتبعيتها للأحزاب السياسية .

---

[1] رزوق أحمد ,مرجع سابق,ص 22

[2] رعد صالح الالوسي ، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**(الاردن ، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص، 231

هذه العلاقة بين المجتمع والدولة أدت إلى خلق فراغ سياسي وثقافي أدى إلى انتشار حركات الراديكالية ذات طابع عنيف .الأمر الذي يتطلب إعادة فتح النقاش حول الأدوار الجديدة للمجتمع المدني، بالموازاة مع إعادة هندسة دور الدولة، بغية تحرير طاقات المجتمع وتحويلها من خدمة السلطة إلى خدمة المجتمع، باستعادة نوع من التوازن في العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، وتجاوز توغل الدولة وهيمنتها، وبالمقابل تطوير المجتمع المدني و عقلنه أدائه، على ضوء رؤية جديدة تؤمن بإمكانية استرجاع القدرات الوظائفية للمجتمع المدني على قاعدة قيم التضامن والمساواة و إشاعة لغة الحوار والعدل الاجتماعي.

الحركات الإرهابية في الجزائر:

لقد كان لنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية عامة و الجزائر خاصة مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني، مهددة بذلك الأمن الجزائري ، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة[1]. ويعود تطور مثل هذه التشكيلات الإرهابية إلى عدة أسباب، منها الاستبداد المحلي[2] التحدي الأجنبي للهوية العربية الإسلامية و إخفاقات الحركات القومية، زد على ذلك سياسات بعض النظم السياسية التي أخطأت في التعامل مع الحركات الإسلامية، هذه المتغيرات أدت إلى خلق نوع من توتر وشعور بالظلم والمهانة، مما يؤدي في نهاية المطاف بالشروع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها نتيجة تعرض الكثير منهم إلى ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم إلى غير ذلك من الدوافع التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد .

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان" الجماعة المسلحة "و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال، فالأولى ذات بعد محلي، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة[3] والتي نشأت سنة 1998، وكان أول من ترأسها " عبد المجيد ديشو "الذي قتل فخلفه" نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه" عبد المالك در وكدال "المعروف ب"أبو مصعب عبد الودود.

ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هده المنطقة، فهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة" هواري بومدين "وظاهرة الفساد السياسي، وما

---

[1] **خالد إبراهيم المحجوبي ، الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي ، و الإسلام العسكري**، على الموقع الالكتروني : www.ahewae.org/debat/show.art .asp aid. 200651

[2] محمد فهيم درويش ، **الجريمة في عصر العولمة** ، (القاهرة ، النشر الذهبي للطباعة ، ط ، 2 ، 2000)، ص، 53

[3] محمد مقدم ، الأفغان **الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ، ملفات تحقيقات إرهابية** ، (الجزائر منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، 2002) ، ص، 78

ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام.

كذلك تفاقم وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خ لّف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائر ، ضيف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المنطقة المغاربية[1].

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح، وتعتبر" الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائر اخطر من" الجماعة المسلحة"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من "السلفية للدعوة والقتال "إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، لتصبح بعد هذا التغيير ممثلا للقاعدة في شمال أفريقيا. لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة بصفة رسمية في : 2007/01/24، ولكي تستقطب المجاهدين من شمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم 2

اللون الأحمر: تنظيم الدولة في كل من العراق والشام.
اللون الأصفر: الجماعات التابعة للقاعدة
اللون الأخضر: المجموعات المتحالفة مع تنظيم القاعدة،
اللون الأزرق: الجماعات الإسلامية الأخرى

[1] محمد سعيد أبو عامود ، **الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ،** (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام و الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد، 113 ، 1993)، ص، 114/113

[2] دنيا الوطن ، **الجماعة السلفية الجزائرية** ، تغيير اسمها إلى قاعدة الجهاد في المغرب العربي ، على الموقع الالكتروني ، www.alwatanvoice.com/arabic/news/27/01/2007

http://againsterhab.com/?p=22711

المطلب الثاني: مصادر التهديد الإقليمي

التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل ، و تداعيات التدخل الأجنبي (الفرنسي):

ومن أهم العوامل الخارجية التي زادت من تفاقم الوضع في منطقة الساحل، الأزمة الليبية التي انتهت بانهيار النظام ودخول البلاد في مرحلة من الفوضى، الأمر الذي أدى بوصول الأسلحة بشتى أنواعها إلى جميع شرائح المجتمع، مما سهل من عملية الاستيلاء عليه من طرف المنظمات الإرهابية وتهريبه إلى معقل هذه المنظمات بمنطقة الساحل و الصحراء ، إضافة إلى فرار العديد ممن كانوا مجندين لصالح النظام القذافي محملين بأحدث الأسلحة، مما زاد من تقوية هذه الجماعات المسلحة في دول الساحل .هذا إضافة إلى مجموعة من العوامل الداخلية التي زادت من تعقيد الوضع في مالي، بداية بسقوط النظام الداخلي الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية، وعدم قدرة الجيش السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي وفرض منطقها بالقوة.

إن استفحال الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بتعدد تياراتها ، بفعل عوامل متعددة مكنته من الحصول على موارد مالية مهمة، وأبرزها الفدية التي تعرضها الجماعات الإرهابية على الدول التي ينتمي إليها الرهائن والتي كانت محل اهتمام من طرف الجزائر في استصدار قرار أممي يمنع تقديم الفدية و لازال تسعى إلى تجريمها وهو ما عبر عنه الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية خلال الندوة الدولية للشراكة والتنمية ومكافحة الإرهاب في دول منطقة الساحل المنعقدة في الجزائر بتاريخ 07/09/2011أن الجزائر تسعى إلى إثراء الترسانة الدولية بنص يجرم دفع الفدية باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل [1]."حيث تشير الإحصائيات في هذا الصدد أن موارد الجماعات الإرهابية قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات مروحية تحصلت عليه بفعل الأزمة الليبية، كما أن هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية ومنظمات التهريب التي هي كذلك على صلة بأطراف خارجية والتي تتخذ من المنطقة المغاربية كمناطق عبور، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى ما نسبته 30% إلى40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة % 27 من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار، وهو ما يشكل مصدر من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة المغاربية[2] ، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن % 80 من

[1] عاطف قدادرة ، ندوة محاربة الإرهاب نعرض الإستراتيجية الأمنية لبلدان المنطقة ، الساحل الإفريقي مهدد بالانفجار بسبب الوضع في ليبيا ،(جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 6469 ،بتاريخ 2011/08/09)،ص،05

[2] عمر فرحاني، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على أمن المغرب العربي ، على الموقع الاكتروني ، www.bouhania.com.news

الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر1 هذه التهديدات المختلفة في منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، أثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل د ول المنطقة المغاربية التي أصبحت مراكز لانعكاسات الأحداث و تطوراتها في الساحل الإفريقي، فتعقد هذه التهديدات واستفحالها أدى إلى ردود أفعال متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية وأدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الأجنبي الذي له تأثيرات مباشرة على أمن المنطقة المغاربية.

إن التدخل الفرنسي في منطقة الساحل يضفي أو يعطي الشرعية لنشاط المجموعات الإرهابية في إنشاء قواعد خلفية من أجل محاربة عدو أجنبي والذي سيؤدي إلى كسب المزيد من المؤيدين في مسعاهم لإطالة الحرب في المنطقة، مما يؤدي حتما بانسحاب الجماعات المسلحة من شمال مالي نحو الصحراء الكبرى الجزائرية وذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدودي الجزائري مع مالي والذي يتجاوز 1400 كم، والتخطيط لعمليات إرهابية داخل الدول المغاربية وهو ما حدث بالفعل في الجزائر من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعدة تيقنتورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل عملية الاختطاف، وهو المسعى الذي يلتقي مع الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي تطمح لإبقاء قوات فرنسية في شمال مالي تحت مبرر الحفاظ على وحدة مالي وضمان تفعيل الحل السياسي المرتقب وهذا ما قد يشكل ضغط على الجزائر ، بعد أن نجحت فرنسا في إقصاء الانقلابي سانغو ورفاقه من تنازع السلطة مع الرئيس تراوري، وبالتالي لن يعترض هذا الأخير ولا الحركة الوطنية لتحرير أزواد .كما أن هذا الوضع سيؤدي حتما بالجزائر إلى استنفار قوتها العسكرية في الجزائر على طول الحدود الجنوبي، مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن هذه الميزانية ارتفعت سنة 2011 وتواصل الارتفاع سنتي 2012 و 2013 وهو ما)ينعكس سلبا على مسار التنمية في الجزائر .

قضية الصحراء الغربية :

لا شك في أن قضية الصحراء الغربية أصبحت قضية متعددة الأطراف، فهناك الفاعلون الإقليميون مثل الجزائر والفاعلون الدوليون كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهناك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وتتسم مواقف هؤلاء جميعا بالتناقض[2], الجزائر ساندت منذ البداية الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية ، بينما اعتبرت المغرب إقليم الصحراء الغربية جزء منه وبالتالي الحل الوحيد عودة الأرض إلى أصحابها، أي بسط

[1] بوحنية قوى ، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي** ، على الموقع الالكتروني : http/studies.aljazeera.net/reports/2012

[2] توفيق المدني ، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل** ، دراسة تاريخية و سياسية ،(دمشق منشورات إتحاد كتاب العرب ، 1996)،ص،29

السيادة المغربية على الصحراء الغربية ومن هنا مثلت القضية الصحراوية منذ سنوات بؤرة توتر بين البلدين، ويدرك كل طرف من هما أن هناك ضغوطا داخلية وأخرى إقليمية ودولية تضغط على البلد الآخر، وبالتالي ينتظر كل واحد الآخر ليقدم تنازلات.

إن مواقف الدول الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المحلية للصراع، وأهم ما يميز هذه القضية هو أنها نقطة التقاء بين السياسة الأمريكية والفرنسية داخل المنطقة المغاربية، حيث يشجع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الصحراويين على قبول فكرة" حكم ذاتي "واسع في إطار السيادة المغربية، لكن رغم هذا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قناعة تامة بأنه لا يمكن الحل دون إشراك الجزائر.

المطلب الثالث :المصادر الخارجية للتهديد.

الانعكاسات السلبية للعولمة

تعرف العولمة على أنها :مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر، ويعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المنتسبة التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكلها فالحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود في أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فوعلها غير دولاتية مثل المنظمات، الشركات، الإفراد الفاعلين من أمثال :بن لادن، وجماعات الإرهاب، الجريمة المنظمة، التي تستفيد بشكل كبير من التقنيات المتطورة وتكنولوجيات الاتصال في عصر العولمة[1] وفي هذا السياق يقول جوزيف ناي" :حيث أن تطور التكنولوجيا والتدفق ألمعلوماتي الكبير سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصرا في نطاق سلطة الشرطة المحلية أو الوطنية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا[2] , واذا تصورنا أن جماعة منحرفة في مجتمع ما قد تمكنت من وضع يدها على مواد بيولوجية أو نووية فسوف يصبح بوسع الإرهابيين أن يحصدوا أرواح الملايين، ففي القرن العشرين كان قتل هذه الأعداد الهائلة من البشر يتطلب من أفراد مثل" **هتلر** "أن يؤسسوا حكومات دكتاتورية، أما الآن فمن خلال العولمة فقد أصبح من السهل أن نتصور جماعات إرهابية أو حتى أقراد يقتلون الملايين بدون مساعدات من الحكومات.

فالعولمة كما عرفها الكاتب الكندي شوسودوفسكي هي عولمة الفقر وكما عرفها البعض بعولمة اللايقين فيما يخص البيئة أو الحركيات المتسارعة لعولمة التهديدات .كما عرفها العديد الباحثين بعولمة

[1] أمحمد برقوق ، العولمة و إشكالية الأمن الإنساني، على الموقع الالكتروني، www.politics-ar.com/index.php/permalink/3060.html

[2] جوزيف ناي ، مكافحة الإرهاب الجديد على الموقع الالكتروني www.project-syndicte.org/commentaires/comentery-text.prp =1624.lang=m=ser،

الرشوة والفساد، وكذلك ما ذهب إليه الكاتب الألماني "Ulrich BECK" حول عولمة المخاطر[1] فالكل تكلم على أن العولمة هي التي أدت إلى انتشار التهديدات بصورة كبيرة جدا، لم تعد تقتصر فقط على التهديد العسكري والذي يكون على الدولة بل تهديدات تؤثر على الدول و الإفراد ، و بالتالي ظهور أبعاد أخرى للأمن وليس فقط البعد العسكري وظهور الفرد كمرجع أساسي للأمن وليس فقط الدولة، وبالتالي العولمة هي التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني لأن التهديدات تتميز بأنها متحركة وذات طبيعة لا تماثلية وغير دولاتية وهذا ما جعل عددا من دارسي الأمن يدعون إلى أنسنة العولمة لضمان حد أدنى من حقوق الحياة باستمرار، أما عن الجانب الاقتصادي فكان أثر العولمة التي تعني الانتقال لجعل الاقتصاد العالمي مرتبطا ومتشابكا من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول الاستثمارات المباشرة والتجارة....، مما يؤدي بالعالم للخضوع للسوق العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى اختراق الحدود القومية والانحسار في دور الدولة، وهو ما يجعل الدول المغاربية أمام خيارين[2]

- خضوع واستسلام دول المنطقة المغاربية لتيار العولمة والوضع العالمي الراهن، أي تحطم كل أمل للتكامل على المستوى المغاربي، سيؤدي ذلك لسلب جزء من سيادتها على اقتصادها الوطني من خلال تحكم الشركات المتعددة الجنسيات فيه.
- بذل جهد كبير من اجل الاندماج والذي يؤدي إلى تخلي الأتباع عنها ما يمثل تحديا كبيرا للدول المغاربية وفي ظل وجود نظام البقاء فيه للأقوى على المنافسة والمساومة

ولعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي المغاربي في ظل التحولات الدولية وعولمة الاقتصاد هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وانكشاف هذه الأقطار على الخارج، ما يصحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت الضغوط، فضلا عن تنامي المشاكل الاجتماعية في ظل زيادة المتطلبات وحجم السكان، إذ تعتبر أقطار المنطقة المغاربية من أكبر الأقطار العربية اعتمادا على الخارج.

إضافة إلى هذا فإن من آثار العولمة على أقطار المنطقة المغاربية اختلاف النهج الاقتصادي المتبع، الذي أدى إلى اختلاف الأنظمة التجارية والسياسات المالية وحتى النقدية، مع عدم التنسيق في التعريفات الجمركية وتوحيدها، زيادة على عدم قابلية عملات دول المنطقة على التبادل فيما بينها إلا عبر العملات الأجنبية[3].

---

[1] أمحند برقوق ، **العولمة و إشكالية الأمن الإنساني** ، مرجع سابق .

[2] محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي** ، (مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ، 268 ، 2000 ، ص، 28 .

[3] محمد علي دهاش ، **دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** (منشورات إتحاد الكتاب ، دمشق ، 2004) ، ص،200

ومن أكبر الآثار السلبية في ظل التكتلات الاقتصادية في النظام الراهن، ما قد تعانيه الدول المغاربية من المنافسة الشديدة من طرف الدول الآسيوية في السوق الأوروبية التي تفرض عليها تطوير قاعدتها الإنتاجية ورفع الكفاءة، ومقاييس الجودة، لتصبح قادرة على المنافسة، ما يعني المزيد من التحدي.

فالعولمة رغم اجابياتها مثل تدويل الاقتصاد، وعولمة الإنتاج إلا أنها أثرت بالسلب خاصة على الدول المتخلفة التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيا ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة و أضرارها خاصة التهديدات النابعة من دول المنطقة المغاربية، فعن طريق العولمة وصلت هذه التهديدات إلى مناطق أخرى ولم تبق في الوطن الأم، وكذلك عن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إلى الدول المغاربية وبالتالي تبقى العولمة بمختلف حركياتها هي همزة الوصل بين مختلف الفواعل.

تأثير التنافس الأوروبي الأمريكي على أمن المنطقة المغاربية.

تتسم العلاقات الأمريكية–الأوروبية بمزيج من التعاون والتحالف ومن التنافس في آن واحد في المنطقة المغاربية، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على عناصر التنافس بين الطرفين.

هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ تعتبر أوروبا أن المنطقة المغاربية هي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية الاستعمارية، بينما تشكل المنطقة المغاربية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

تتجلى مظاهر التنافس الأمريكي– الأوروبي في تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الغربي، وهذا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء عهد القطبية الثنائية، و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، انطلاقا من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المتمثلة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى وحيدة في العالم، وذلك للحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود، إذ حيثما توجد المصالح الأمريكية، فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي ولتكريس الهيمنة تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية، القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم، كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، بهدف إقناع الخصوم الحاليين أوروبا بأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يلعبوا دورا كبيرا نسبيا.

هذه النظرة تقابلها النظرة الأوروبية التي تحاول أن تجسد تواجدها باعتبارها الحليف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وقوة لها وزنها الإقليمي والعالمي، وذلك عبر قوات الردع الأوروبية للتخلص من التبعية الأمريكية في مجال الأمن، من أجل الوصول إلى نقطة التوازن في علاقاتها مع أمريكا وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية لشعورها بأن هناك من يتحداها مما كان له الأثر على بروز تنافس أوروبي أمريكي على

المنطقة المغاربية نتيجة التباين بين أهداف ومصالح كل طرف. ولأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة للاستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المنطقة المغاربية جزءا منه فقد سارعت الولايات المتحدة للتقرب من الدول المغاربية وشعوبها نظرا للاعتبارات التالية :

1. أن المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية كما أنها نقطة وصل أو بوابة مرور إلى الدول الإفريقية الغنية بالموارد الأولية وخاصة البترول بالإضافة إلى أنها سوق مغرية لتسويق سلعها ومنتجاتها.

2. تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مما دفع ببروز ظواهر جديدة في هذه المناطق تتخذ من العنف والجريمة المنظمة و المخدرات والهجرة غير الشرعية عملا لها، وبروز ظاهرة التطرف الديني والحركات الأصولية المتشددة والتي تعتبر الآخر عدوا لها.

وتجلى ذلك من خلال التحرك الأوروبي عبر مشروع برشلونة 1995 الذي نتج عنه مفهوما جديدا للشراكة يتمثل في كسر الفصل التقليدي بين الداخل والخارج من خلال حق التعامل المباشر مع المجتمع المدني . وإحياء حوار (5+5) الذي تشجعه أوروبا قصد زيادة اكبر نفوذ للمنطقة المغاربية والحيلولة دون التسرب الأمريكي لها والحد من دوره، وخاصة بعد انتهاء أزمة لوكاربي سنة 2004 ، وهذا نتيجة المصاعب التي واجهت مشروع الشراكة الأورو متوسطية، وكان هذا كله بمثابة إشارة قوية للولايات المتحدة الأمريكية أن شمال إفريقيا هو فضاء استراتيجية [1].بينما نجد في المقابل التحرك الأمريكي عبر مبادرة يزنستات 1998 القاضية بإيجاد شركة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة المغرب، تونس الجزائر، مستغلا في ذلك العراقيل التي واجهت مشروع الشراكة الأورو متوسطية، حيث شكل ذلك تحديا جديدا للسياسات الأوروبية في المنطقة وصور على أنه خيار بديل ومنافس لمشروع الشراكة الأورومتوسطية مع الدول المغاربية، كونه يفصل بين الاقتصادي والسياسي ولا يعتبر الإصلاح السياسي الديمقراطية شرطا من شروط المشاركة ما زاد من إغراء الطرف المغاربي .

إذا المشروعان هما عبارة عن تنافس خفي وغير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة .ويمكن إجمال الموضوعات الرئيسية التي يتم عليها التنافس بين الطرفين في ما يلي.

أ. المصالح الاقتصادية وخاصة النفطية منها.

ب. محاولة الهيمنة والسيطرة على مناطق النفوذ في المنطقة.

ج. إرساء الثقافة واللغة الفرنسية /الإنجليزية، وأنماط الاستهلاك الغربي.

د. كسب الولاء السياسي من الأنظمة الغربية القائمة.

مما سبق يمكن الوقوف على الآثار المترتبة على المنطقة المغاربية وهي:

[1] خير الدين العايب ، البعد **الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، مجلة الشؤون الاوسط** العدد ، 15 ، أفريل 2004 ، ص، 47

أ –من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة والندية، ولكن يلاحظ أن المباحثات قد كانت بين مجموعة دول أوروبية ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف لها استراتيجية مهيمنة في جميع المسائل التي كان التباحث من أجلها، ومن هنا لم تستطع أن تمتلك أية دولة من دول المنطقة المغاربية أية قوة تفاوضية قادرة على التعامل مع الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة لمبادرة إيزنستات فهي مبادرة أمريكية الهدف منها الاستحواذ على المنطقة اقتصاديا وتأمين طريق النفط، و مراقبة أوروبا وتكريس الهيمنة على مختلف بقاع العالم.

ب –إن المشروعان سواء الأوروبي أو الأمريكي يعتمدان على حرية التجارة ودعم القطاع الخاص و الخوصصة كمداخل للتنمية في المنطقة، وهي مسائل أثبتت التجارب عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية، لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع، مثل العمالة الكاملة، سهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر، كما تفرض وجود المنافسة الكاملة، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كل تلك الأمور لا يمكن تحقيقها في البلدان المغاربية، نتيجة طبيعة وظروف المجتمعات المغاربية والتي تحتاج إلى مرحلة طويلة للتحول الاقتصادي مدعمة من قبل الدولة، وذلك للوصول إلى عملية التنمية والتكامل بين بلدان المنطقة المغاربية .

ج –يشترك المشروعان من حيث الهدف في محاربة انتشار ما يسمى بالأصولية الإسلامية، تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي،[1] إلا أنهما ينطلقان من مقولة خاطئة مفادها بأن الدين الإسلامي يشكل خطر إرهابيا على كل من أوروبا و إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة أن الدين الإسلامي بريء من هذه التهم والأوصاف .

مما سبق يمكن القول أن سياسة القطبين تجاه المنطقة المغاربية، رغم اختلاف الطرق المستخدمة والتي تتأرجح بين القوة والردع من جانب، و الاغراء من جانب آخر، إلا أنها تصب في الشكل الجديد للإمبريالية و الديمقراطية الشمولية والدكتاتورية، وهي أشكال جديدة من الاستعمار، تمارس على الدول النامية ومنها الدول العربية و المغاربية، وذلك في إطار الدفاع عن النظام الدولي الجديد المنبثق عن الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين.

من هذا المنطلق يجب على الدول المغاربية وبإمكانها استغلال التنافس الأوروبي–الأمريكي بطريقة عقلانية عند إدارة اللعبة التنافسية مع أمريكا من جهة وأوروبا من جهة أخرى، وأن غياب المنافسة يخدم الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية معا على حساب دول المنطقة، عبر تقديم التسهيلات لكل منهما، وبالتالي تنتهي المنافسة ويتوصل الطرفان الأمريكي والأوروبي إلى اتفاق بينهما للاستحواذ على ثروات المنطقة وتقسيمها.

[1] محمد الأطرش ، **المشروعات الأوسطي و المتوسطي العرب العربي** ، بيرون، مجلة المستقبل العربي ، العدد 210 ، أوت 1996 ، ص،06

وعليه فاللعب على التناقضات الأمريكية الأوروبية بما يخدم مصالح الدول المغاربية، يكون بالتركيز على آليتين، يمكن من خلالهما التصدي لهذا التنافس، يتمثلان في :تدعيم الإتحاد المغاربي، وتفعيل التعاون المشترك بين الدول العربية في إطار البديل الإقليمي العربي، مع إدخال اطراف دولية أخرى في اللعبة مثل الصين واليابان عن طريق إقامة علاقات مختلفة معهما وخاصة المسألة الأولى والمتمثلة في تدعيم الاتحاد المغاربي ، إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء أكانت ثقافية كوحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد، أو اقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية وخامات معدنية وموارد زراعية، هذا بالإضافة إلى التواصل الجغرافي وتنوعه، و يبقى فقط تفعيل كل هذه العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق كل اعتبارات سياسية .

ومن أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية والأوروبية على المنطقة المغاربية، التأكيد على نبذ الخلافات الجانبية بين دول المنطقة، و إفساح المجال إلى النظرة الواقعية بعيدا عن التأثيرات السياسية، والتطلع إلى بناء نظام مجتمعي، يكون كقاعدة للانطلاق نحو أهداف مشتركة للإنتاج والمبادلات والاستثمار، مما يدعم العمل الوحدوي، بالنظر للمصير المشترك والتكفل بمصالح شعوب المنطقة.

المبحث الثالث : تداعيات الإرهاب الدولي على أمن الجزائر

تطال آثار الإرهاب المجتمعات والدول على حد سواء، بل ويسبب المعاناة للعالم بأسره خصوصا بعد أن أصبح ظاهرة عالمية لا تعرف حدودا مكانية أو زمانية، ومع تزايد أعداد المنظمات الإرهابية وعدد المنضمين إليها أصبح الشغل الشاغل للشعوب والحكومات نتيجة لآثاره والتي يمكن أن نذكر منها:

- ✓ إزهاق الأرواح سواء من المواطنين العاديين الأبرياء، أو من المسؤولين السياسيين.
- ✓ إلحاق الضرر بالممتلكات والمنشآت العامة.
- ✓ الضرر بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل تعطيل حركة السياحة.
- ✓ توتر العلاقات السياسية بين الدول.
- ✓ انعدام الأمن وانتشار الخوف والفزع وما يلحق ذلك من تداعيات.
- ✓ زعزعة ثقة الشعوب بحكوماتها.
- ✓ زيادة الإنفاق للحد منه أو علاج ما يسببه من فضائح.

المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب الدولي على السيادة الوطنية:

تعد السيادة من المقومات الأساسية التي بني عليها صرح القانون الدولي المعاصر و يعد مفهومها من المفاهيم الهامة التي اهتم بها الفقهاء و باحثي السياسة على قدم المساواة و ذلك منذ ان جاء

به المفكر جان بودان عام 1576 ، في كتبه الستة عن الدولة وقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة مند ظهور المجتمعات البشرية الاولى إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور[1]

تتجلى انعكاسات الإرهاب الدولي أو انعكاسات محاربته بشكل واضح على السيادة الدولية وتعد أولى المتأثرين به بعد الهدف المقصود من العمل الإرهابي حيث أصبحت ظاهرة الإرهاب التي تطورت بشكل كبير سواءا من حيث الانتشار أو من حيث الوسائل المستخدمة تشكل تهديدا حقيقيا لمصالح الدول وسيادتها[2], خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث رفعت بعدها الولايات المتحدة الامريكية شعار مكافحة الارهاب الدولي و نصبت نفسها محامي العالم من هذه الظاهرة حيث وضعت بنفسها الأوصاف و الأفعال التي تعتبر في نظرها من قبل الأعمال الارهابية التي تتطلب المكافحة و ضن الحرب عليها ، حيث ورد في تصريح لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قال " نحن الآن القوة الأعظم ، نحن اللاعب الرئيس على المسرح الدولي ، و كل ما يجب أن نفكر به الآن مسؤوليتنا عن العالم بأسره ، و مصالحنا التي تشمل العالم كله .

يعتبر فقدان السيادة في حد ذاته تهديدا للأمن لأن ضعف الدول يؤدي إلى بروز تهديدات متعددة المصادر وهو ما يؤكد فرضية الدولة الفاشلة مصدر للتهديد الأمني ،لأنه كلما ضعفت الدولة وعجزت عن أداء وظائفها كلما سيطرت الجريمة المنظمة والتي تصنع منها دولة موازية للسوق السوداء يتم فيها التبادل الحر للأسلحة خاصة الخفيفة، وتجارة المخدرات و الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية ولضمان حماية واستمرار نشاطها غير الشرعي تقوم هذه العصابات بالتحالف مع المافيا الدولية والجماعات الإرهابية المتطرفة، عن طريق إنشاء ميليشيات مسلحة خاصة لتغطية أنشطة التهريب، والقيام بالانقلابات و التمردات لوضع شبه أنظمة سياسية موالية وهو ما يؤدي إلى تواطؤ الأنظمة الهشة مع الجريمة المنظمة وبالتالي إنتاج تهديدات صلبة حيث تنشط في هذا المناخ الملوث و تخدم مصالحها الخاصة، وهو ما يؤدي إلى التهام الجريمة المنظمة للثروة الوطنية وبالمقابل يتم تهميش شعوب المنطقة مما يزيد من حدة الفقر والبطالة والأمراض و انتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى شعورهم بالإحباط والظلم، وكردة فعل أمامهم يتمثل في الانخراط في الجريمة المنظمة والأنشطة غير الشرعية وبالتالي مضاعفة الجريمة مما يؤدي إلى زيادة هشاشة الدولة بتفكك مؤسساتها التي يتم انتخابها بأسلوب ديمقراطي صوري فريد من نوعه لا يوجد إلا في الدول التعيسة ،لأنه لا يعقل أن يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد انقلاب عسكري في دولة فاشلة وتحت إشراف جماعة الانقلاب، فالواقع أثبت لنا أن الجماعة

[1] أميرة حناش ، **مبداء السيادة في ظل التحولات الدولية الراهن** (رسالة ماجستير في القانون العام ، فرع العلاقات الدولية و القانون المنظمات الدولية ، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية ، 2008/2007) ، ص، 17 ص، 20

[2] زناتي محمد السعيد ,**أثر مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدول**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي السنة الجامعية 2014/2013) ,ص,19

نفسها تصل للسلطة ولكن بأسلوب يختلف عن الانقلابات والتمردات عن طريق نزع البدلة العسكرية والترشح كأطراف مدنية ،ولكن لا يمكن لهذه الأطراف التي سيطرت على السلطة بالقوة العسكرية أن تصبح بعد ذلك تحكم بأسلوب ديمقراطي تحترم فيه القانون الذي انتهكته، والأخطر من ذلك هو اعتراف الدول الغربية وحلفائها بنزاهة وشرعية عملية الانتخابات وبالتالي إعطاء نوع من الشرعية لنظام غير شرعي وهي تدرك ذلك، ولكن في العلاقات الدولية يتم تغليب لغة المصالح والمكاسب الاقتصادية والجيوإستراتيجية ولا مجال للتعاطف مع التعساء.

و في إطار عملية التدخل الخارجي تسعى معظم القوى الكبرى إلى تحقيق رهانين أساسيين , فالأول الرهان الجيوسياسي إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الاستراتيجية فأغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية إذ أنه يتم الاحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الاقتصادية ,أما الرهان الثاني فهو جيوأمني حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من المجال الصحراوي تعتبر على أنها تحدي كبير يجتاح أمنهم الوطني[1],وهو ما يؤكد نظرية المؤامرة والتي يمكننا تقسيمها إلى ثلاثة مصادر :

❖ **المصدر الأول:** استثمار فرنسا والمغرب وحلفائهما في أزمة الطوارق للضغط على الجزائر لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعلى رأسها ملف قضية الصحراء الغربية وبالتالي الضغط على الحكومة الجزائرية عن طريق المساومة بورقة سياسية .

❖ **المصدر الثاني:** تخطيط الدول الكبرى للثورات العربية لتغيير معالم الأنظمة السياسية خاصة تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، والتي أصبحت سوقاً حرة لتجارة السلاح وهو تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري، وما عقّد الأمور هو موقف الجزائر من الحرب على القذافي.

❖ **المصدر الثالث:** دخول إسرائيل وتغلغلها في الدول الإفريقية، وهو ما يفسر تراجع الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري ، والتاريخ يشهد بأن الرئيس الراحل هواري بومدين طردها من إفريقيا، لأنه كان يدرك مدى خطورة ذلك على الأمن الوطني، لأن إسرائيل أصبحت تطمح للتطبيع عن طريق المساومة وهي بذلك متورطة إلى حد كبير في فشل دول الجوار.

[1] لهراوة سعاد ، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي,تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية 2015/2014) ص 44

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية:

الانفاق العسكري:

يحتل موضوع الانفاق العسكري مصروفات الدفاع (Défense expéditeur) و أثاره على التنمية الاقتصادية أهمية و مكانة خاصة في ظروف التنمية الاقتصادية الشاملة في العالم ، و دلك نظرا لاعتبارات عديدة أهمها يرجع إلى الدور الدي أسنده الباحثون الاقتصاديون خلال العقدين الماضيين بشكل خاص للنفقات العسكرية باعتبارها تستحوذ على الموارد الاقتصادية في تمويل المشاريع أكثر إنتاجية (تطوير العنصر المادي و البشري و تطوير المشاريع البنية التحتية زيادة معدل الاستثمار ....) فإن هذه الموارد تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي و بالتالي دفع مسيرة التنمية الاقتصادية[1].

اختلف تحديد مفهوم الانفاق العسكري بين العديد من الباحثين الاقتصادين و المعاهد والوكالات و الهيئات العسكرية المختصة بهذا الموضوع فيرى **صبري عبد الرحمن** أن هدف الدراسة الانفاق العسكري يحدد تعريف هذا المفهوم ، فإدا كان الهدف هو قياس أثر النفقات العسكرية على ميزان المدفوعات فيكون التعريف ضمن إطار ضيق ، في حين يتسع مفهوم هدا التعريف إذا كان هدف الدراسة معرفة أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية ، أما المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن فيعرف النفقات العسكرية "بأنها عبارة عن ميزانيات الدفاع المعلنة" ، أما معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام فقد عرف النفقات العسكرية "بأنها عبارة عن معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجية" ، و يمكن اعتبار التعريف الذي تم وضعه من قبل الصندوق النقد الدولي في التقرير السنوي المتعلق بالدراسة الاوضاع الحكومية المالية ، هو أشمل تعريف و ضع لغاية الآن حيث يعرف النفقات العسكرية "بأنها عبارة عن مجمل النفقات سواء ما يندرج في بند الدفاع أو ما يندرج في بنود أخرى" .

[1] حابس فؤاد يوسف عصفور ، **أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول الاردن ،سوريا ، مصر ، إسرائيل** (رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك ، قسم الاقتصاد ، 1988)

في ظل عدم الاستقرار السياسي تتجه الحكومات إلى زيادة الإنفاق العسكري على التسلح لتأمين حدودها ومواردها وصد المعتدين، ولا شك أن آثار الإنفاق لا تتوقف عند حدوده المباشرة المعروفة بما يسببه من خسائر في الأرواح وتدمير البنية الأساسية للدول، بل إن زيادة الإنفاق على التسلح له آثاره الخطيرة على التنمية ورفاهية الإنسان، إذ أن العلاقة بين التسلح والتنمية علاقة قوية ومطردة بل هي وجهان لعملة واحدة، ويشير إلى ذلك أن الأمم المتحدة قد اعتبرت في دراسة لها أن التسلح أصبح خطرا كبيرا على الامن ومعوقًا للتنمية، باعتبار أن مفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه في الآونة الأخيرة ليشمل العديد من العوامل الاقتصادية والضغوط المترتبة عليها مثل :مشكلات التضخم وسعر العملة وغيرها، ولا شك أن ارتفاع الإنفاق العسكري للدول له آثاره السلبية على التنمية في هذه الدول.

ارتفع الإنفاق العسكري للجزائر بشكل لافت في سنة 2015. فقد أظهرت دراسة لمعهد "ستوكهولم" المتخصص في أبحاث الصراع والتسلح والسلام، أن الجزائر جاءت ضمن 16دولة عربية ممن ارتفع إنفاقها العسكري بنسبة 5,2 بالمائة، فاحتلت المرتبة 6 عربيا و 11 عالميا.

أوردت دراسة المعهد الدولي، أول أمس، معطيات حول الإنفاق العسكري الجزائري ضمن دراسة شملت تقريبا كل دول العالم، نشرت على الموقع الإلكتروني للمعهد، حيث يشير جدول مرفق بالدراسة أن الجزائر تبلغ ميزانية وزارة دفاعها 10,413 مليار دولار، وقد سجلت الميزانية ارتفاعا بدءا من سنة 2006 إلى 2015 بنسبة 210 بالمائة.

ووضع الارتفاع المستمر للإنفاق العسكري لوزارة الدفاع، الجزائر ضمن قائمة لـ15 دولة عبر العالم تعرف، منذ 2006 إلى غاية 2015، صعودا لافتا في مشتريات السلاح، وقد جاءت بلادنا في هذا الترتيب في الدرجة السابعة بعد العراق وغامبيا والكونغو والأرجنتين وغانا وليبيا ،ولاحظت الدراسة أن "الجزائر ضمن الدول التي تعرف انخفاضا كبيرا في مداخيلها بسبب تهاوي أسعار البترول، ومع ذلك لا يزال إنفاقها العسكري مرتفعا، وذلك إلى جانب دول روسيا وأذربيجان والسعودية."

وأبرزت المعطيات أن الجزائر تتموقع في المرتبة 11 عالميا لحجم السلاح المستورد من ممونيها التقليديين، وأولهم روسيا بنسبة 8 بالمائة من 2010 إلى 2014، وهي الفترة التي باعت فيها روسيا سلاحها لنحو 56 دولة في العالم، كان نصيبها الأوفر للهند والصين والجزائر بإجمالي 60 بالمائة من صادراتها الكلية[1].

وركزت الدراسة على مشتريات السلاح الجزائري ما بين 2010 إلى 2014، حيث اقتنت وزارة الدفاع الوطني من إيطاليا حاملة ضخمة لطائرات الهليكوبتر، و48 نظاما معلوماتيا متطورا للدفاع الجوي من روسيا، و50 قذيفة ذاتية الدفع قادمة من جمهورية الصين. وفي مقارنة مع تقرير لـ" معهد السلام

[1] ب خالد ، **إرتفاع الانفاق العسكري للجزائر في 2015** ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، على الموقع الالكتروني ، www.elkhabar.com

البلجيكي"، كشف فيه عن تجاوز فاتورة الجزائر من السلاح القادمة من دول الاتحاد الأوروبي، ما بين سنوات 2009 و2012، ما يزيد عن 2,8 مليار أورو، ما جعلها تتبوأ المرتبة الرابعة بين الدول العربية، مسبوقة بالسعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

تراجع النشاط السياحي

السياحة ظاهرة انسانية نشأت مند خلق الله الارض ومن عليها فهي قديمة قدم الحياة ، فمنذ أزمان بعيدة و الانسان في حركة دائمة بين السفر و التنقل بحثا عن أمنه و استقراره ، وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط انساني بأهمية و اعتبار كبريين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة ، و نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج و أثار اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية و عمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات و الشعوب في عصرنا الحاضر ، الامر الدي استدعى توجبه الاهتمام الى ضرورة تنظيم و ضبط و توجيه و تقديم هده النشاطات للوصول إلى أهداف المنشودة و المرغوب و بشكل سريع و ناضج .

إن تراجع النشاط السياحي في الجزائر أرجعه عدد من أصحاب الوكالات السياحية المهتمة بالسياحة الصحراوية ذلك إلى المشاكل التي تعرفها بعض دول الجوار خاصة؛ فولاية أدرار المتاخمة للحدود المالية تأثرت السياحة فيها خاصة في مواسم اهاليل بما يحدث خلف الحدود ونفس الشيء ينطبق على السياحة في ولاية ايليزي التي تأثرت كثيرا بما يحدث بليبيا المجاورة هذا، بالإضافة إلى تنامي نشاط المجموعات الإرهابية تصدت لها قوات الأمن المشتركة ،كما أثرت أيضا العمليات الإرهابية الأخيرة على الشرط الحدودي مع دولة مالي أين تعطلت وحولت أنظار الغرب إلى نظرة سلبية كما أكدت ذات المصادر انه وحتى السياحة الداخلية من ولايات شمال الوطن أصبحت في تراجع كبير إلى ولايات الجنوب، جراء الاعتداءات بمنطقة المنيعة وكذا انتشار مجموعات إجرامية صارت تهدد سالكي الطرق الطويلة. ويبقى النشاط السياحي بالجنوب الجزائري مرهونا بتحسن الأحوال الأمنية لدول الجوار التي باتت يتسلل من خلالها مجموعات إرهابية داخل التراب الجزائري خاصة الحدود، وهذا واضح للانتشار الكبير لوحدات الجيش الوطني الشعبي مما جعل أو أجّل وبنسب كبيرة النشاط السياحي الذي يعتبر مجالا هاما لامتصاص البطالة وبيع المنتجات التقليدية التي تمتاز بها جل ولايات الجنوب . وتبقي الخطوط الجوية أحسن وسيلة لجلب السواح مع توفير الأمن أكثر لهم مما يدل على تراجع العدد، لان أغلبية الناس وخاصة ولايات الشمال لا تستطيع المجيء لعدة أسباب خاصة نقص الجانب الإعلامي أكثر [1] أما الحرفيون التقليديون فهم أيضا عبروا عن خيبة أملهم بسبب عدم بيع منتجاتهم بسب

[1] 1 بلقاسم بوسريفي ، **تراجع النشاط السياحي بالجنوب** ،على الموقع الالكتروني ، *www.altahrironline.com*

غياب الزوار خاصة لمنطقة أدرار و أولف وكذا غرداية، أين تراجعت المهنة بشكل كبير. للإشارة هذا الوضع العام أدى لغياب الفاعلين في السياحة ميدانيا لأسباب يفسرها كل واحد حسب وجهة نظره...

ظاهرة التهريب:

يتمثل في ظاهرة التهريب والتي تنقسم إلى حالتين :

- **الحالة الأولى** : تتعلق بتهريب الوقود والسلع الجزائرية المدعمَة إلى دول الجوار هذه الظاهرة

التي عرفت منذ الثمانينيات ولكن ازدادت حدَة حاليا بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الجوار، ويتورط في هذه العملية شباب جزائري –حسب تحريات مصالح الأمن– خاصة على مستوى الولايات الحدودية نظرا لعدة أسباب أهمها: ارتفاع نسبة البطالة، ومحاولة تحقيق الرفاهية عن طريق الربح السريع، واستغلال فرصة الربح الأزمة الأمنية أين ركزت الدولة كلَ جهودها لمحاربة الإرهاب على المستوى الداخلي

- **الحالة الثانية:** تتعلق بظاهرة التهريب التي تقودها شبكات دولية تنشط بدول الجوار، ويمكن

تقسيمها إلى فئتين :الفئة الأولى: تدير عمليات تهريب السجائر والمخدرات من دول الجوار إلى داخل التراب الوطني وتنقسم بدورها إلى جهتين.

- الجهة الأولى: تقوم بتهريب الكوكايين والسجائر من دول الساحل الصحراوي إلى الحدود الجنوبية للجزائر عبر مسالك وعرة يدركونها جيدا، بحيث يتم ترويج جزء والباقي يتم تهريبه إلى دول الخليج عبر ليبيا.
- الجهة الثانية: تتولى عملية تهريب المخدرات المغربية إلى الجزائر، لترويج جزء منها والباقي

يتم تهريبه إلى دول الخليج العربي عن طريق ليبيا .الفئة الثانية: تختص بتهريب الأسلحة من دول الساحل وليبيا إلى بقايا الجماعات المسلحة التي لا تزال تنشط ببعض المناطق الجبلية.

الهجرة غير النظامية العابرة للحدود :

تعد الجزائر أحد أكثر الدول المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غير شرعية و التسلل حيث تعتبر من المشكلات التي عانت منها على مر السنين ، خصوصا في رواقها الجنوبي مع كل من مالي و النيجر و ليبيا و ذلك في ظل الأوضاع الدولاتية من الناحية الاقتصادية و الامنية و حتى البيئية منها ، و تتسم

هده المشكلات العابرة للحدود الجزائرية بخصائص تنفرد بها و تميزها عن غيرها من الدول المغاربية الاخرى ، نذكر منها[1] :

أ. تعدد الجنسيات الأجنبية المتسللة الى الدولة حيث أكدت مصادر احصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2013 أزيد من عشرة ألاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة أفريقية ، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسية مالية و تشادية و نجيرية قي مناطق" تيريرين ، غرسو ، وايليني الجبلية " بولاية تمنراست بينما بلغ عددهم مند 2000 حوالي 70 ألف مهاجر غير شرعي ، و ارتفعت النسبة خلال النصف الاول من سنة 2014 بـ 80%.

ب. تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الاجرامية إذا أخدت ظاهرة التسلل عبر الحدود في الوقت الراهن طابع الجريمة المنظمة التي تحركها و تقودها عصابات اجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادات عمليات التسلل من مناطق طرد العمالة الى دول التي تشكل مناطق جدب للمتسللين الباحثين عن فرص العمل و حياة جديدة و هو ما اصطلح على تسميته بظاهرة الهجرة غير نظامية من دولة إلى أخرى .

ج. تصاعد ظاهرة التسلل و الهجرة غير نظامية و ذلك لتدهور الاوضاع الداخلية للدول الهشة و المنهارة و تسلل أفرادها المهاجرين من جهة ، و كذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب و تقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور ، و صولا إلى أوروبا (ايطاليا أو إسبانيا تحديدا) من جهة ثانية ، ليس فقط من طرف المهاجرين الأفارقة و إنما حتى من طرف لاجئين من دول عربية في الجزائر .

المطلب الثالث : الآثار الاجتماعية :

[1] نور الدين دخان ، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية** (دفاتر السياسية و القانون ، العدد الرابع عشر ، جانفي 2016) ص، 172

للإرهاب آثار اجتماعية كبيرة على الإنسان ، وخاصة بعد الظروف الدولية الجديدة وتطور العالم وبلوغه مرحلة العولمة التي تلاشت فيها دور الدولة القومية واختفت منها القيم الأخلاقية السليمة وأصبحت المصالح المادية هي التي تتحكم العلاقات الفردية والجماعية لعبت دوراً مهماً في ترك آثاراً اجتماعية كبيرة ووخيمة التي دفعت إلى زيادة النشاط الإجرامي ودفعت بالعنف والتطرف إلى الظهور والبروز إلى السطح.

لقد تعددت الأنشطة الإرهابية في تحقيق أهدافها، مشكلة بذلك خطرا حقيقيا على أمن الدولة واستقرارها، وعلى مصالحها الحيوية ، ومما زاد في خطورة الظاهرة أن الإرهابي ينطلق في تحقيق أهدافه المتباينة من أفكار تحمل مضامينها الغاية تبرر الوسيلة وهي أفكار هدامة لكل تقدم في المجتمع، تخلف العديد من الآثار السلبية على القطاعات والمؤسسات بمختلف مستوياتها، كالمنشآت القاعدية والمؤسسات الإدارية وغيرها.

وباعتبار الأسرة أحد المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في قيامه وتطوره، لكونها تشكل أولى النظم الاجتماعية التي تضرب بجذورها في حياة المجتمع، فإنها كجماعة وظيفية تحتاج إلى عوامل وظروف تمهد لها القيام بمسؤولياتها دون حدوث أي خلل أو اضطراب.

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر الأحداث والمتغيرات النفسية والاجتماعية على صحة الفرد مثل " كانون"،" سيلي"،" دولف ماير،" هلمز"،" بروان وبولجر "وكانت نتائج أبحاثهم التي أجريت بهدف الكشف على هذه العلاقة تشير إلى أن هذه الأحداث تسهم بدور هام في هذا الصدد سواء كان من حيث التهيؤ أو ترسيبها أي ظهورها على نحو مباشر، ومنه يتبين الدور الذي تؤديه هذه الأحداث والمواقف السلبية التي يتعرض لها الأفراد في إثارة المشقة النفسية لديهم، كما تتمثل في أعراض معينة كأعراض القلق و الاكتئاب والتي تنعكس أساسا على انخفاض كفاءتهم وفاعليتهم [1].

[1] بن درويش زين العابدين ، **علم النفس الاجتماعي ، أسسه و تطبيقاته** (دار الفكر العربي القاهرة ، 1999) ، ص، 232 ، ص ،233

إن الحرمان من الوالدين بفعل الإرهاب له انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية للأبناء خاصة الصغار منهم، فحرمان الأم يؤدي إلى بعض المظاهر السلوكية كالخوف والعدوان وعدم الشعور بالأمن، ويؤدي إلى التأخر في النمو الحركي وإلى الانطواء والقلق وقلة التوافق النفسي والاجتماعي، أما الحرمان من الأب يؤدي إلى اللامبالاة و تبليد المشاعر والأحاسيس وعدم القدرة على التفاعل مع الآخرين، كما يصبح يعانون من آثار سلبية تمتد إلى حياتهم المستقبلية تتمثل في مشاعر عدم الرضا على النفس .

وبالإضافة إلى جرائم غسل الأموال وجرائم الدعارة التي تستخدم فيها الأطفال والنساء بالإضافة إلى جرائم الاتجار بالرقيق من النساء والأطفال، حيث أشارت بعض التقديرات إلى أن حجم غسيل الأموال يصل إلى 5.1 تريليون دولار سنوياً ، أي حوالي 7 % من إجمالي التجارة العالمية .[1]

ومن مؤشرات الإرهاب الدولي أيضا تزايد النشاط الإجرامي على مستوى العالم وخاصة الجرائم الواقعة على الأطفال وخصوصاً في الدول الفقيرة والتي تعاني من أزمات مالية وتفشي البغاء وانتشار ما يعرف ظاهرة أطفال الشوارع حيث يصبح هؤلاء فريسة سهلة لممارسة الجريمة ، حيث ذكرت معلومات صادرة عن الأمم المتحدة بأنه قد تم بيع حوالي عشرين مليون طفل خلال السنوات العشرة الأخيرة .

بالإضافة إلى ذلك تشير التقارير إلى أن بيع المخدرات والمتاجرة بها قد ازداد في الآونة الأخيرة على مستوى العالم ، وتعتبر الدول الصناعية هي اكبر مستهلك للمخدرات وخاصة الولايات المتحدة وكندا ، حيث تشير الأرقام إلى أن أموال المخدرات بلغت عام 2004 ألفان وخمسمائة مليار دولار أي ما يساوي مخزون العالم من الذهب، ولذا يعتبر الدول الصناعية الرأسمالية اكبر الدول معاناة من الجريمة حيث ازدياد معدلات البطالة ووجود فوارق طبقية في المجتمع الواحد وشعور الكثير من الناس بالغبن والظلم ، وفي أطراف أخرى من العالم نجد ان سبب الجريمة المباشرة هو الفقر والحرمان مقارنة مع الأطراف الأخرى الغنية والثرية مما ولد حقداً من الفئة المحرومة تجاه الفئة الغنية الثرية فأنتج ذلك جريمة وزاد من حدتها مما استنزف كثيرا من الطاقات والأموال من اجل تحقيق هذه الظاهرة ، فمثلاً في ولاية كاليفورنيا ينفق على السجون أكثر مما ينفق على التعليم.

عاد موضوع العلاقة بين الإرهاب و المخدرات في الجزائر بشكل أقوى إلى الواجهة مع استمرار التعفن الأمني في ليبيا وباقي دول الجوار في منطقة الساحل جنوب الصحراء، فالعلاقة بين مهربي المخدرات والإرهاب أصبحت أقوى من أي وقت مضى، فيما تشتغل مصالح الأمن الجزائرية على ملف

[1] حمدان رمضان محمد ، **الإرهاب الدولي و تداعيات على الأمن و السلم العالمي دراسة تحليلية منظور اجتماعي** (مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد 11، العدد 1 2011/06/23)، ص، 287

أخر لا يقل خطورة ويتعلق الأمر بتهريب أموال تنظيمات سلفية ليبية بغرض شراء أجهزة ومعدات لصالح حركات متطرفة وتنظيمات إرهابية خطيرة.

أصبح التحالف بين التنظيمات المتطرفة ومافيا المخدرات حقيقة مفزعة وخطيرة تضاعف من التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر ودول المنطقة، فقد ربط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي علاقة قوية مع عصابات المخدرات الكولومبية، وهناك تنسيق وتعاون بين الطرفين حسب ما نشرته أول أمس الأحد الجريدة الاقتصادية أنترناسيونال بزنس[1] تيمز التي تناقلت إحصائيات أعدتها الأمم المتحدة والتي كشفت عن مبالغ مالية ضخمة تلقاها تنظيم عبد الملك دروكدال، فنصيب الفرع المغاربي للقاعدة هو نحو 15 بالمائة من كل غرام من الكوكايين الذي يتم بيعه.

ونقلت الموقع الاليكتروني كل شيء عن الجزائر عن مصادر جزائرية قال أنها على دراية بالملف، قولها أن تجارة وتهريب المخدرات تشكل إلى جانب الفدية المالية التي يتم تحصيلها من الاختطافات، أحدى المصادر الأساسية لتمويل الإرهاب في منطقة الساحل جنوب الصحراء، فالمجموعات الإرهابية تتلقى أموالا من المهربين مقابل حماية وتسهيل عبور قوافل المخدرات نحو سواحل شمال إفريقيا ، وهذا قبل نقلها إلى أوربا من خلال شبكات مافياوية تابعة لتنظيمات تشتغل ضمن الجريمة المنظمة، وهو ما يدعم الموقف الجزائري من القضية حسب ما جاء في صحيفة أنترناسيونال بزنس تيمز[2].

ففضلا عن التعاون الحاصل بين مختلف الفاعلين، تحدثت نفس الصحيفة عن عوامل أخرى تساهم في تكريس هذه العلاقة القائمة بين تجار المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة وقالت الصحيفة استنادا إلى الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات، جرت اتصالات بين قيادات في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وممثلين عن متمردين كولومبيين ينتمون إلى قوات الجيش الثوري الكولومبي (فارك)[3]

---

[1] L'***International Business Times***, également appelé *IBTimes* ou *IBT*, est un journal en ligne économique créé en 2005 par Étienne Uzac et Johnathan Davis et qui comporte sept éditions nationales rédigées en quatre langues (anglais, chinois, japonais et italien)[1]. La publication propose de l'actualité, des dossiers, des analyses et des chroniques relatifs à l'économie et aux affaires[2]. Propriété du groupe IBT Media, également propriétaire du magazine *Newsweek*, sa rédaction – une trentaine de journalistes à plein temps[réf. souhaitée] – est basée dans le *Financial District* de New York (États-Unis). Selon Alexa, en décembre 2014, le site se positionne troisième des journaux économiques en ligne les plus visités[3] ainsi que 408e des sites web les plus consultés aux États-Unis.

[2] محمد الناصر ، **مافيا مخدرات كولومبية تمول الفرع المغاربي للقاعدة** ، على الموقع الالكتروني : 01/12/2014 WWW.SAHAFATY.NET/LE

[3] أكبر وأقدم حركة يسارية متمردة تقاتل الحكومة الكولومبية منذ الستينيات، صنفتها وزارة الخارجية الأمريكية على أنها أخطر مجموعة إرهابية دولية في الشطر الغربي من العالم.وتُعتبر حركة "فارك" تنظيم ثوري يساري سياسي عسكري، يحارب حزب المحافظين الحاكم في كولومبيا منذ تأسيسه عام 1964

وهذا بمنطقة الساحل الصحراوي، في تقول الشرطة الاسبانية أن منطقة الساحل تعتبر الطريق الرئيسي لنقل الكوكايين نحو إسبانيا، مع الإشارة أن بعض القيادات الإرهابية كانوا هم أيضا ينتمون إلى تنظيمات تشتغل في التهريب والاتجار بالمخدرات على غرار المسئول الأول على التنظيم الإرهابي المسمى (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) المسئولة عن العديد من الاعتداءات الإرهابية في الجنوب الجزائري ومنطقة الساحل وكان وراء اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين، وتؤكد الكثير من المصادر أن هذا التنظيم هو من صنع الاستخبارات المغربية لضرب أمن واستقرار الجزائر .

وقدمت الصحيفة الاقتصادية تفاصيل مثيرة عن العلاقة بين الإرهاب ومافيا المخدرات والجريمة المنظمة، وأوضحت أن منتجي المخدرات أصبحوا ينقلون سمومهم عن طريق الطائرات إلى الدول الفقيرة والضعيفة، خاصة غينيا بيساو، السيراليون وموريتانيا، وانطلاقا من هذه الدول تقوم ما فيا المخدرات والإرهاب بنقل المخدرات عبر مسالك تتحكم فيها إلى ليبيا عبر النيجر أو مالي وموريتانيا وصولا إلى الجزائر .

كجناح عسكري للحزب الشيوعي الكولومبي، وكحركة مسلحة تعتمد حرب العصابات كإستراتيجية لتحقيق أهدافها، حيث تشتهر بتنفيذ جرائم الخطف، للحصول على فدية، أو مطالب سياسية. ومن الوسائل التي يستعملها المتمردون السيارات المفخخة وقنابل الغاز المتفجرة والعمليات الانتحارية ، كما تتهم الحركة بالاستفادة من ريع الاتجار بالمخدرات الكولومبية التي تباع غالبا في الولايات المتحدة. وتذهب بعض الإحصاءات إلى أن التنظيم يحصد 300 مليون دولار سنويا من تجارة الكوكايين .رابط الموضوعhttp://www.assakina.com/center/parties/13876.html#ixzz4WlhHy9FN

استنتاج الفصل الثاني:

يتمثل في الإرهاب الذي استقر بدول الجوار الفاشلة بعد أن تم التغلب عليه في الجزائر وأصبح يتعاون عضويا ووظيفيا مع الجريمة المنظمة خاصة فيما يعلق بالاختطاف مقابل دفع الفدية ،وهناك أدلة تثبت تورط الدول الأوروبية في ذلك، لأنه لا يعقل أن تسمح دولة أوروبية لرعاياها بالتواجد في مناطق توصف بالخطيرة ولماذا يتوجه الأوروبيون إلى هذه المناطق التي لا يتوفر فيها الأمن ومعروفة مسبقا أنها تخضع لمنطق الجماعات المسلحة، ومن هنا يظهر التواطؤ الأوروبي لإيجاد حجة يبررون بها تدخلهم في المنطقة مثل التدخل الفرنسي ،ولكن محاربة الإرهاب لا تنتهي بمجرد قتل الإرهابيين بل بالوصول إلى الخلايا النائمة (جماعات الدعم والإسناد) والتي تتمثل في شبكات التجارة بالمخدرات والأسلحة والسجائر والهجرة غير الشرعية فكلها أنشطة يتم عن طريقها تمويل جرائم الإرهاب مصدر تهديد خطير للأمن الوطني وتخلص الدراسة إلى أن التهديدات الإقليمية مفروضة على الجزائر،

الفصل الثالث

تمهيد:

أما فيما يتصل بمبدأ صون السلم الذي يهمنا هنا بصورة ،فهناك بينة صارخة على ان الدولة من اجل تحقيق نظام الاجتماعي الذي تتوخاه ، نهجا لتنظم المجتمع وفق طريقة مرضية و ناجعة في هدوء و سلاسة . الضلال الدي تقع فيه عندما لم نحاول أن نلاحظ هذه الحقيقة الواضحة الدلالة و هي لا يمكن للدولة تحقيق نظامها الاجتماعي و فق اسلوب مجدي وفعال ماعدا في ظل مناخ يسوده الأمن و السلم[1] .

و في ما نعلم المشكلة الجوهرية هنا ، هي أن الشغل الشاغل للدولة يترجم في تأمين الامن و توفير السلام، معنى هدا ، دوام الاستقرار السياسي و الحياة الطبيعية للدولة على الصعيديين الداخلي و الخارجي : على المستوى الخارجي ، تمكن الدولة وفق صورة مطلقة من ممارسة سلطتها السياسية حسب مبدأ المساواة في السيادة بين الدول و اعتماد الدولة مبدأ تسوية الخلفات بطريقة السلمية و التزام الدولة بالتعهدات الدولية و التقيد الدولة بقواعد القانون الدولي بصورة تعبيرية : مراعاة الدولة مبدأ عدم اللجوء إلى تحكيم سلطة القوى .

و من وجهة النظر هذه (ومنها وحدها) ، الدولة لكي تحقق حماية دائمة لسلامة الوطن ، على المستوى الخارجي : يجب أن تكون الدولة صاحبة دبلوماسية فاعلة ، وتمتلك الدولة جيشا وطنيا جيش يفصح على أنه دراعا للوطن ، أما على المستوى الداخلي فيجب على حكومة الدولة أن تمسك بزمام المسؤولية التي تتمحور حول الظروف حياة المجموعة الوطنية و إدارة الاقليم من أجل تحقيق النظام الاجتماعي الدي تعتمده النظام الاجتماعي الدي تتبناه المجموعة الوطنية معني هذا : تتمتع الدولة بكامل القدرة للتحكم في مباشرة اختصاصاتها في مجال الشؤون الداخلية وفق الوجه اللين في دستور الدولة .

وعليه تتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى البناء الاستراتيجي في إطار مكافحة الإرهاب و تجفيف مصادر تمويله ، يتضمن ثلاثة مباحث يتطرق الأول إلى التنسيق الامني على المستوى الخارجي التي تقارب بها الدولة أمنها ، و يتناول المبحث الثاني الاستراتيجية السياسية الامنية للأمن الداخلي ، أما المبحث الثالث فيخصص للإطار القانوني و التشريعي للوقاية من الارهاب و محاربته .

[1] عبد الله بوقفة ، **القانون الدولي المعاصر و القانون الدستوري** (دار الهدى ، الجزائر ،2012) ،ص، 627

المبحث الاول : التنسيق الأمني على المستوى الخارجي :

العقيدة الامنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها ، كما يحدد كدلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هده العقيدة عبارة دعم اطروحات نظرية تتبناها الدول و صناع القرار فيها . كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية إدا و صلت حد النظام الفكري المتجانس و المتناغم الدي يوفر تفسيرات معينة للواقع ، و يترتب على دلك تبني القوة النافدة في المجال الامني لهده التفسيرات و الرؤى .[1]

[1] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائر أوروبا ، الحلف الاطلسي** (الجزائر المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005)، ص ، 41

المطلب الأول : العقيدة الأمنية للجزائر :

تستمد العقيدة الامنية الجزائرية توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و الدبلوماسية ، و أن العقيدة الامنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء و الاعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الامن في الدولة[1]

بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الامنية للجزائر يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ و الجغرافيا و الايديولوجيا كان لها تأثير و اضح على هده العقيدة مند الايام الاولى لاستقلال الجزائر .

o **تاريخيا** : كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الاوروبي من خلال مؤسساته العسكرية و الادارية ، فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة لطمس الشخصية و الهوية الجزائرية ، فقد كان لثورة الجزائرية بشكل عام في رسم المشـهد السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الدي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي فعملية بناء الدولة و بناء عقيدتها الامنية ، و رسم التزاماتها داخليا و خارجيا خضع كثيرا لهدا العامل التاريخي .

o **جغرافيا** : تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا لهدا الامن ، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة توسطها لعدة دول مغاربية ، و كدلك توسطها لكيانين ضخمين الاول في الشمال يمثله الاتحاد الاوروبي و الثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الافريقي إن هدا الموقع أو بعبارة أخرى هده النقطة الاستراتيجية أمنيا جعلت الامن الجزائري ينكشف على عدة جهات ، وعليه فأن عملية صباغة العقيدة الامنية الجزائرية ظلت تأخذ في الاعتبار هدا الانكشاف الامني.

o **ايديولوجيا** : ظل البعد الايديولوجي بثقله أحد أهم المرتكزات العقيدة الامنية للجزائر مند أيام الاولى للاستقلال ، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال ، و الاستعمار مصدرا ذا قيمة لهدا العقيدة الامنية و دلك لعدة عقود .

يمكن القول أن العقيدة الامنية على العموم تمد الفاعلين الامنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الافكار يساعد على تحقيق الاهداف الدولة في مجال أمنها [2]

[1] صالح زياني ، **تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** (مجلة الفكر العدد الخامس) ص ، 292

[2] بوحنية قوى ، **الاستراتيجية الجزائرية إتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي** (مركز الجزيرة للدراسات ،2012)،ص، 02

المطلب الثاني : الشق العسكري :

في الشقّ العسكري لمنظومة الدرع الأمني الصحراوي؛ أدركت القيادة الجزائرية مُبكّرا طبيعة عمليات مواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة في دول الجوار، باعتبارها مواجهة ضد تهديد لا تماثلي يستغل البيئة الطبيعية التي تتميز بتضاريسها الصعبة؛ لذلك فهي بالأساس حرب استعلامات ومعلومات أكثر منها حرب مباشرة مع العدو .

إلى جانب أهمية عنصر الاستعلام والمعلومة الأمنية المسبقة لإجهاض مهددات الأمن الوطني الجزائري؛ فرض هذا النوع الجديد من الحروب اللاتماثلية Guerres Asymétriques على القيادة الجزائرية ضرورة إعادة نشر قواتها العسكرية في الجنوب الاستراتيجي، وذلك بالتنسيق مع باقي الأسلاك الأمنية، كما تم تدعيم هذه القوات بالعنصر البشري واللوجيستيكي اللاّزم للتعامل السريع مع أي اختراق أمني للداخل الجزائري، وفي نفس السياق أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة لعمليات التنسيق العسكري و ألاستخباراتي مع دول الساحل؛ حيث تَدْعَم الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، كما أبدت التزاما بمسار نواقشط الذي تأسس سنة 2013؛ باعتباره آلية جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة، ويجتمع هذا المسار دوريا على مستوى رؤساء مصالح الاستعلامات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل الصحراوي. و تصبّ كل هذه الجهود في إطار تبادل المعلومات والخبرات؛ من أجل الرّفع من وتيرة التعاون الأمني والعسكري لمجابهة التهديدات الأمنية المشتركة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح...الخ.

وهذا ما أكده السيد : المدير العام الفريق عبد الغاني الهامل في كلمة ألقاها بمناسبة الدورة 84 لجمعية العامة لإنتربول يقول طموحنا يتمثل في فتح عهد جديد من التقدم و التقاسم و التعاون بين المؤسسات الامنية من خلال و ضع مسار التبادل التجارب و تشجيع الاشكال الجديدة و المبتكرة للتعاون [1]

أما في مجال التسلح وفق تكنولوجيا عاليا ، توصل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ختام زيارته إلى موسكو، عام 2007 إلى عقد صفقة قيمتها 7.5 مليارات دولار لشراء 28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كيو Su-30MIK و36 مقاتلة من طراز ميغ MIG-29SMT 29 و 16 طائرة تدريب

[1] الجزائر /أنتربول السيد الهامل يعرض التجربة الجزائريةفي مكافحة الارهاب نشر بتاريخ 03/ نوفمبر 2015
Sud Horiezon- quotidien national electronique d information .www.sud horizons.com

من طراز باك 130، بإضافة إلى 300دبابة من طراز تي 90أس T-90S و رادارات و كميات أخرى من العتاد و شملت الصفقة أيضا صواريخ أرض جو من طراز تونغوسكي Almaz-antei S-300 PMU و تجديد 250 دبابة جزائرية من طراز تي 72 و عدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز ميتيس و كورنت ، بالإضافة للقيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع .

Au regard des exigences de la prochaine phase .et consciente du rôle crucial des hélicoptères en matière de soutien des forces terrestres dans la lutte antiterroriste et la sécurisations des frontières le ministère de la défense nationale a acquis récemment le plus grand et le plus lord des hélicoptères de transport militaire dans le monde / MI -26T2 .[1]

[1] Nassim boubertakh. Un atout pour l Armee National Populaire .revue mensuelle .de l armi populaire El DJEICH N 631. Fevrier 2016 Page . 22

تأمين مسار الحدود الجزائرية:

يقصد بالحدود الامنة خط يقر بالاتفاق للحفاظ على امن الدول المتجاورة و يفرض من جانب واحد على دولة الجوار لتبرير توسعها الاقليمي و بالتالي لا ترتكز هده الحدود فكرة الحق و القانون الدولي بل على دعاوي السلام الدي يمكن كل دولة في المنطقة من العيش في امان [1].

تعد مسألة حماية و مراقبة الحدود أمر جد حساس و حيوي للأمن القطري و الاقليمي للدولة الجزائر ، نظرا لتشعب جيوب التهديدات و المخاطر (الارهاب الدولي العابر للحدود ، و كشاكل الهجرة و اللاجئين غير القانونية و المخدرات و تهريب الاسلحة و الجريمة المنظمة ....) إضافة إلى تزايد حدة فشل دول جوار و تبعات انفلات الاوضاع الامنية في كل من ليبيا و مالي خصوصا : كل دلك عقد الطرق و التدابير المتبعة في معالجة قضية أمن الحدود الجزائرية و فق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد و مراقبة و حماية شتى جبهات الحدود داخليا و إقليميا و العمل دوليا على تلطيف و ضبط المشكلات المستعصية [2] ، و من بين الاجراءات المتخذة في مجال حماية الحدود نجد مايلي :

- **المراقبة الدقيقة للحدود** : و دلك بمراقبة الحدود عبر مركز بالغ التطور في الجزائر العاصمة و دلك بمكافحة الارهاب حيث يخضع المركز لسرية القيادة الجيش الوطني الشعبي ، تأتيه معلومات من أجهزة الامن و المخابرات توجد به أدق المعلومات حول نشاط الجماعات الارهابية و خصوصا تهديد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) .
- **استنفار أكثر من 50 ألف عسكري و دركي على الحدود** : و دلك لمواجهة أي خطر على الحدود خصوصا بعد سيطرة جماعات مسلحة من داعش على تسرت الليبية

درس تيقنتورين قبل 03 سنوات : و دلك بمراقبة الحدود على مدار الساعة ، بإضافة إلى خطر(داعش) الدي يوجد بالجزائر نجد جماعات الارهابية بشمال مالي التي تشكل مصدر خطر حقيقي على الجزائر.

[1] عمر سعد الله ، **الحدود الدولية النظرية و التطبيق** (دار هومة للطباعة للنشر و التوزيع – الجزائر 2007) ،ص، 38

[2] نور الدين دخان ،عيدون حامدي ، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية** (دفاتر السياسية و القانون ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،العدد الرابع عشر ، جانفي 2016 ،)، ص، 171

- http://www.elkhabar.com/press/article/100755/#sthash.G9L9xhkl.dpuf

- **التعزيزات الامنية :** و دلك بتعزيز القوات البرية و الجوية نظرا لشاسعة الصحراء الجزائرية لصد الجماعات المسلحة خصوصا على الحدود الجزائرية الليبية [1].
- **تكثيف عمليات الاستطلاعية:** ودلك على الصعيد البري و الجوي لصد أي تقدم للجماعات المسلحة .
- **غلق المعابر الحدودية الجزائية و خصوصا الليبية:** و دلك بقرار جمهوري و اعتبار الحدود البرية الجزائرية الليبية شأن أمني لا يخص المدنيين خصوصا أن الحدود البرية الوحيدة المفتوحة هي الحدود الجزائرية التونسية.
- **وضع خطط التدخل السريع :** ودلك لمواجهة عمليات التسلل من طرف الجيش ، و تعمل و حدات من الجيش و الدرك و باقي الفروع القوات العسكرية لتأمين الحدود الطويلة , فروع القوات العسكرية : قيادة القوات البرية+ قيادة القوات الجوية ثم مديرية أمن الجيش ثم قيادة الدرك الوطني ، سلاح حرس الحدود و دلك لاستنفار كل هده القوات لتأمين الحدود خصوصا بعد الدرس الذي تعلمته الجزائر من عملية (عين أمناس)

- **تعزيز قدرات الجيش للتدخل السريع في الازمات الامنية و الانسانية :** و دلك بتعزيز الجيش الوطني التدخل و نقل قوات كبيرة إلى المناطق التي تتعرض للاعتداء أو تحتاج لتدخل القوات

[1] محمد بن أحمد ، **الحدود الجزائرية تتحول إلى مناطق عسكرية** ، موقع إليكتروني ، www.elkhabarK.com press article 100755 يوم 2016/02/19 على الساعة : 09.30

المسلحة إضافة لمخططات الطوارئ ، التي تسمح بالتدخل السريع و نقل قوات كبيرة لمواقع التهديد الارهابي .

- **امتلاك الجزائر لأسطول من الطائرات النقل الكبيرة و المتوسط :** و التي ساهمت و بشدة في مكافحة الارهاب باعتبار أن الجزائر دولة رائدة في مجال مكافحة الارهاب و لها خبرة الواسعة في هدا المجال .

المطلب الثالث : الشق الدبلوماسي

شهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي استنادا على العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا، كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تنضوي الجزائر تحت 14 صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية و الجهوية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية[1].

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012-2015، حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب اِلتزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات[2].

تقوم منظومة الأمنية في شقها السياسي على المنظور الدبلوماسي الجزائري في معالجة أزمات الدول المستمد من ثوابت الأمة، ومن تعهداتها الدولية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطنية.

ويستند هذا المنظور بدوره على تغليب لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية؛ مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية؛ والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية مبتكرة لتحقيق الأمن بالتنمية. لذلك تتطلب هذه الأخيرة (الحلول التنموية) إطلاق مشاريع إنمائية كبرى، وبرامج واسعة لمكافحة الفقر.

---

[1] جزايرس ، أزمات الساحل و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية على الموقه الاليكتروني https//www.djazairess.com/djazaimews/65427، نشر في الجزائر نيوز يوم : 2013/12/04

[2] بن عائشة محمد الامين ، **تقيم البلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالة** ، في 14 يناير 2015 ، 16:28 www.maspolitiques.com

فالموقف الجزائري، منذ بداية الأزمة الليبية في 17 فبراير 2011 كان ثابتا وواضحا وموضوعيا، والذي يقوم على الحوار السياسي بين الليبيين لحقن الدماء والاحتفاظ بالدولة الليبية ووحدتها، موضحا في السياق ذاته، أن معالم المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية التي ظهرت في أوت 2014 ، تقوم على مبادئ ثابتة واحترام السيادة الليبية ووحدة الدولة وسلامتها وسيادتها وذلك بفتح حوار شامل لكل الفواعل الليبية المؤمنة بليبيا الواحدة الموحدة و النابذة للإرهاب وحسب منطق الحوار والمصالحة الوطنية المنتجة للسلم والاستقرار الدائمين من أجل بناء توافق سياسي يفضي لنهاية الأزمة.

بالنسبة للوضع في مالي، أن الجزائر استطاعت في الجولة الخامسة للحوار المالي، أن تعقد اتفاقين في هذا المجال ويتعلق الاتفاق الأول بوقف الاقتتال والاستفزاز ، أما الاتفاق الثاني فكان في 1 مارس 2015 وهو الاتفاق الشامل، حيث تم الإمضاء عليه بالأحرف الأولى من طرف الحكومة المالية وعدد من الفواعل السياسية العسكرية من الشمال دون تحفظ، مع إرجاء تنسيقية حركة الأزواد للتوقيع إلى حين استشارة قواعدها في مالي[1]،

أن نجاح مبادرة الوساطة الجزائرية تأكد من خلال إعلان مجلس الأمن الدولي عن ترحيبه بهذا الاتفاق واعتباره لبنة في بناء الأمن والسلم والمصالحة الوطنية في مالي، مؤكدا أن الجزائر استطاعت بحنكتها الدبلوماسية أن تقود وفدا مركبا من عديد الدول والفواعل للوساطة وبشكل مكنها من بناء تصور مستقبلي لمالي موحدة ومستقرة [2].

وتبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية وتجفيف منابع تمويلها؛ وفي هذا الشأن تمكّنت دبلوماسية المنظمات الدولية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا من إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.

[1] أمحند برقوق ، **حل الازمة في مالي ،** في 07 مارس 2015 / 01:45 الموقع الالكتروني www.annasronline.com

[2] بن عائشة محمد الامين ، هندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة المالي ، موقع إليكتروني ، في 14 يناير 2015 ، 16:28 www.maspolitiques.com

المبحث الثاني : التنسيق الامني على المستوى الداخلي :

مع وجود "مخاطر" تحيط بالجزائر في كل حدودها تسعى الجزائر جاهدة إلى خلق "وضع أمني استثنائي" رغم الظروف الاقتصادية والمالية "المتذبذبة"، وذلك بدعوة الجميع" إلى التحلي بمستوى عال من اليقظة والوعي، ومرافقة المؤسسات الأمنية والجيش في الحفاظ على هذا الاستقرار.

المطلب الأول : الادوات الاقتصادية لمكافحة الارهاب

تتطور الجريمة و منها الارهاب و تأخذ أشكالا جديدة و مستحدثة و فق نطور بنى المجتمعات و يشكل الارهاب عائق للتنمية البشرية ، و هناك من يرى أن الارهاب نتيجة سلبية للتنمية مفسرا دلك بالتغيير الفوضوي (Disorder change) و بالتنمية المتوازنة (Unbalanced développement) و خاصة للشرائح الهامشية و بالتالي لابد من تصويب مسيرة التنمية و اتجاهاتها لتصب في معالجة المشكلات الاجتماعية المسببة للانحراف و الجريمة و الارهاب مثل الامية و البطالة و الفقر ....الخ .و هناك من يرى أن بعض المشكلات كالفقر تهدد النظام العالمي ، و لا يتوقف أثر الارهاب عند هدا الحد بل أنه يعيق التنمية من خلال طرد رؤوس الاموال المحلية و الاجنبية بسبب غياب الاستقرار الاجتماعي .إن تخطيط سياسات و برامج التنمية البشرية بشكل فعال و سليم لا يعمل كمحصن ضد الارهاب فحسب بل يوفر كلفة مالية كبيرة غاليا ما تنفق مع مجال مكافحة الجريمة و الارهاب ، و يمكن أن يوظف مثل هدا الاتفاق في توسيع خيارات الناس و تعظيمها و رصدها في دعم جهود التنمية البشرية في محاربة الجهل و المرض و الفقر .كما يقيد الارهاب تحقيق الهدف من التنمية البشرية (الانسانية) هو إيجاد بيئة تمطن الناس من التمتع بحياة طويلة و صحية و خلاقة ، ويعيق توسيع الخيارات شخصية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم ثقافية ، و يحول دون تعظيم خيارات الانسان في الميادين سعي الانسان[1].

من البديهي القول ان أن كل المجتمعات تعيش حالة تحد لمواكبة التحولات و التطورات العالمية . و علية فان كل بلد استطاع المواكبة تقدم و كل من تعدر عليه دلك تراجع و تقهقر و تخلف و المواكبة هنا ليست قدرية و انما هي مرتبطة بالمعرفة و التخطيط و التنظيم و الارادة السياسية و تأكيدا لدلك أشار الامين العام للأمم المتحدة في تقريره سنة 2005 أن الدول و مؤسساتها الجماعية يتعين عليها في القرن الحادي و العشرين أن تناصر قضية إتاحة جو من الحرية لتحقيق التحرر من الخوف و التمتع بحرية العيش الكريم . في هدا العالم الدي يتزايد ترابطا ، يتعين ان يتواكب التقدم في مجالات الامن و التنمية و حقوق الانسان ، فلا تنمية بدون أمن و لا أمن بدون تنمية [2]

من أجل التعامل مع الازمات في الدول المجاورة تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية و دلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق المتواجدين على أرضيها عبر جمعهم في فرى و مدن

[1] دياب البداينة ، **العلاقة بين التنمية البشرية و الارهاب في الوطن العربي** (مركز إبن خلدون للدراسات و الابحاث ، الاردن) ، ص ، 02

[2] محسن بن العجمي بن عيسى ، **الامن و التنمية** (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية – الرياض ط ، الاول ، 2011)، ص ، 151

في جنوبها و ترقية معيشتهم و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية و الاجتماعية بالإضافة إلى التنمية الداخلية يمكن إيجاز المقاربة الاقتصادية الجزائرية في الاجراءات الاتية :

– في إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة لنداء الطوارق من خلال تقديم مساعدة هامة لهم و توفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة إلى بلدانهم في اطار من الامن و الكرامة حسب التعبير الرسمي ، و هكذا قامت الجزائر و على نفقتها الخاصة ببناء مراكز عبور في المدن (جانت ، عين قزام ، تين زواتين و تيميمون) و وفترت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء ، تغطية الصحية و بناء مدارس للأطفال)هده المراكز تمت تهيئتها من اجل تجنب الاختلاط بين الطوارق اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين الدين يلحؤون للجريمة المنظمة بجميع انواعها ، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية ، كما قامت الجزائر بإنشاء الطريق العابر للصحراء الدي شكل همزة وصل بين الجزائر و جيرانها في الجنوب . قدرت تكلفة بـ 64 مليار دينار جزائري يسمح باستكمال المحور الاستراتيجي للتنمية الجنوب و تطوره .

– قدمت الجزائر هبة تقدر بـ 10ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني تنموي شامل وواقع الرئيس المالي أمادوتوماني على المرسوم التنفيذي لهدا المشروع تقدم هدا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشارع البنى التحتية و قطاع الصحة و التكوين المهني و توفير المياه الصالحة للشرب ، كما تم الاعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في اطار الخطة الخماسية 2014/2010 .

– اتفاق بين شركة سوناطراك و مالي حول التنقيب عن البترول في حوض توديني و قبول التوارق المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الاسلام السياسي الجزائريين .

المطلب الثاني : الأدوات الاعلامية لمكافحة الإرهاب

يعد الأمن أهم مقومات تقدم و ازدهار الدول، فلا يمكن أن توجد تنمية في أي مجال من المجالات في ظل غياب أو عدم توفر الأمن، حيث يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية فضلاً عن إضفاء الشعور بالطمأنينة العامة الذي ينعكس إيجاباً على الأفراد والجماعات وبالتالي يستطيع الفرد التجديد والابتكار في عمله، ومن ثم ارتفاع مستوى الأداء وذلك يصب في مجمله على الوطن ككل والأمن كشعور وواقع لا يمكن تحقيقه وترسيخه في المجتمع إلا من خلال إعلام فاعل وقادر على الوصول لجميع أفراد المجتمع لتنبيههم بالظواهر السلبية وأساليب مواجهتها، وكيفية التعاون مع الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة واجتثاث جدورها من المجتمع أو على الأقل تهيئة البيئة غير المناسبة لانتشارها، من خلال تقليل العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، فالجريمة كسلوك لا يمكن القضاء عليه في المجتمع لوجود عوامل متضافرة قد يكون المجتمع أحد أسبابها، مما يحتم استخدام وسائل الإعلام لمواجهة هده الظواهر السلبية في ضوء قدرة ومرونة الإعلام على إيصال الحقائق لجميع أفراد المجتمع وتحصينهم من أخطار الجريمة والانحراف.

و الهدف من الاعلام بصفة عامـة ، و الاعلام الامني بصفة خاصة هو تصحيح الافكار و المفاهيم الخاطئة ، و تغيير الاتجاهات السلبية لدي أفراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الاثار السلبية الناجمة من الظواهر و المشكلات الاجتماعية التي تمس أمنهم و سلامتهم و دعوتهم للمساهمة في علاجها ، و لدا فإن هده الدراسة سوف نستعين للكشف عن دور الاعلام الامني في الوقاية من الجريمة من خلال مواجهة الظواهر الاجرامية و تحصين فكر المجتمع ضد الجريمة و مسببتها [1].

كما شكل ظهور و سائل الاتصال الحديثة من صحافة و كالات أنباء ، إذاعة ، أنترنت تلفزيون ، أقمار صناعية .... طفرة كبيرة في الحياة البشرية ، حيث سهلت هده الوسائل عملية الاتصال و التواصل بين الافراد و المجتمعات ، و بين الثقافات و الامم جاعلة من العالم قرية كونية واحدة يتلاشى فيها البعد الزماني و المكاني ، كما لعبت هده الوسائل أدوار هاما في التنمية المجتمعات و ترقيتها من كافة الجوانب (الاجتماعية ، الثقافية ، التربوية .....) نظرا لأدوارها ووظائفها المختلفة و التي منها : عملية التنشئة الاجتماعية[2]

[1] عقيد مطالي ، عبد الله بن سعود ، بن محمد سراني ، **دور الاعلام الامني في الوقاية من الجريمة** (بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية بعنوان ، برنامج الاعلام الامني بين الواقع و التطلعات بمدينة بيروت 11-13-/2011/07) ، ص، 02

[2] شعباني مالك ، **دور التلفزيون في التنشئة الاجتماعية** (مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، العدد السابع ، جانفي 2012)، ص، 214

يؤكد الاعلام الامني دوره و أهميته من خلال العمل على مساعدة العاملين في سلك الامن (مختلف المؤسسات والاجهزة العسكرية والامنية) في القيام بواجبهم ورفع روحهم المعنوية ازاء ما يقومون به من أعمال في سبيل الحفاظ على سلامة و استقرار المجتمع.

يعتبر الاعلام أداة فعالة من أدوات الامن لخلق حلقة من التواصل و الترابط مع المواطنين، حيث تعتبر الوحدة الوطنية من أهم الدعائم الي يرتكز عليها المجتمع و هي القوة التي تجعلنا نواجه الاعداء فانه من السهل جدا ان تكسر عصى واحدة لكن الشيء الاصعب أن تكسر حزمة من العصى لدلك لابد من الالتفاف حول الوطن للتحقيق الوحدة الوطنية و التي هي صمام الامن للجميع . لذلك تعد وظيفة مهمة من وظائف الجهاز الامني بما يحقق من خلق وعيي جماهيري بأنشطته و أدائه لرسالته الامنية و تبصيره من المخاطر و تحذيره منها وكيفية الوقاية منها وايضا نوعية الراي العام وتدعيم العلاقة بين الاجهزة الامنية و الجمهورية (المواطنة) ، بما يكفل من تحقيق التعاون لمواجهة الجريمة و القضاء عليها وحماية الامن الداخلي و الخارجي للدولة.

للأمن أنواع هي : أمن غذائي – أمن بيئي – أمن اقتصادي حيث يساهم في خدمة أمن المجتمع واستقراره يبرز دور الاعلام الامني بكافة الوسائل الاتصالية في إدارة الازمنة ويتجلى في مساهمته تحديدها وتشخيصها اي الازمة ولابد من ذلك توافر مجموعة نت المتخصصين الاعلاميين الامنين الدين يعملون وفق خطة متكاملة لتحديد نحوى و اشكال رسائل الاعلام الموجهة اثناء الازمة و متابعة رسائل الاعلام الاخرى لتحليل رسائلها و تصميم رسائل مواجهة و توضيح اماكن الخلل و القصور و الضعف بغرض اشباع حاجة الجمهور للمعلومات .

المطلب الثالث: تأسيس المؤسسات الاجتماعية

نظرًا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام فبعد استقلال ، وخصوصا اثر التحول الديمقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر، –على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديمقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير و التجنيد و التمثيل و المراقبة [1].

كما أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر .فلم يعد في مقدرة أية دولة، متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية .وعلى هذا، فإن إحداث نقلة كيفية في التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني .

يتضح انطلاقا مما سبق أن عمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة المنشودة ببلادنا تتحدد بالأساس فيما يأتي:

أ – تأهيل، وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

ب –تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها.

ج –وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب تتناسب والتطورات الجارية.

د –الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال.

هـ –وضع تصنيف محدد للمهام والمسئوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات.

و –إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.

[1] عبد النور ناجي ، **دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر** (مجلة الادب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ، عدد 5 سنة 2007) ، ص، 207

ك –توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس وفقا لقربها من ذوي العلاقة من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.

ل –البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقا لخططها واحتياجاتها.

ن – إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع ، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط فيكف لنا أن نعمل على تنمية ، المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية لنا جميعا نساء ورجال[1] .

[1] ناجي عبد النور ، نفس المرجع ، ص، 209

المبحث الثالث : الاطار القانوني و التشريعي للوقاية من الارهاب و محاربته

تحولت المقاربة الجزائرية في مواجهة الارهاب من التعامل الامني الى الحل السياسي ، مع مجيء الرئيس اليمين زروال في عام 1995 ، فتفاقم همجية الارهابية استدعى تفكير استراتيجيا قائما على منظور جديد يجمع بين الابعاد الفكرية ، و الاجتماعية السياسية و القانونية كدعامة أساسية للجانب الامني العملياتي بغرض تفكيك الجماعات الارهابية و الشبكات الداعمة لها و دلك بتقديم مجموعة من التحفيزات لعناصرها للعدول عن الاعمال الاجرامية و التخريبية ، و قد انطلقت الاستراتيجية الجديدة بالحوار الفكري مع قيادة الجماعات الاسلامية الاصولية .

المطلب الأول : الاليات القانونية الجزائرية

بخصوص الاليات القانونية فنبدئها مع نص الامر رقم 95-12[1] المتضمن تدابير الرحمة ، حيث تفطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم : 92-03 التي لم تؤد إلى نتائج ميدانية لدلك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الامن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العلميات الارهابية ، و السماح لهم بالعودة الى القانون و الصواب بموجب الامر رقم : 95-12 ، ولدا تم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضن عدة اجراءات منها الامتناع عن المتابعة الى تخفيض معتبر للعقوبات .

و في دستور سنة 1996 الذي نصت المادة 42[2] منه على حظر انشاء و تأسيس احزاب سياسية على اسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية ، و دلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء

و بدلك حاولت الجزائر التفريق بين العمل السياسي و الارهاب ، و منع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف ، و تعد سياسة المصالحة الوطنية من أهم السياسات الناجحة التي اعتمدتها الجزائر لحل الازمة بدءا من سنة 1999 مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و التي ساهمت بصورة كبيرة في انحصار النشاط الارهابي في الـجزائر و تراجعه كثيرا و عودة الاستقرار و الامن للمجتمع ، ففي سنة 1999 صدر قانون الوئام المدني ، تحت رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني و هدف هدا القانون الى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في اعمال الارهاب و التخريب ، و الذين يعبرون عن ارادتهم في التوقف بكل و عي عن نشاطاتهم الاجرامية بإعطائهم الفرصة للتجسيد هدا الطموح على نهج الادماج المدني في المجتمع ، و على الاشخاص المذكورين أعلاه اشعار السلطات المختصة بمـوقفهم عن كل نشاط ارهابي و الحضور امامها .

و في سنة 2005 جاء الميثاق من اجل السلم و المصالحة الوطنية . و الدي هدف لوضع مجموعة من التدابير و الاليات القانونية لاستعادة الامن و السلم في الجزائر.

---

[1] الامر رقم (95-12) المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق 25 فبراير 1995 يتضمن تدابير الرحمة .

[2] دستور 1996 نص المادة 42 لا يمكن التذرّع بهذا الحق لضرب الحرّيات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشّعب، وكذا الطّابع الدّيمقراطي والجمهوري للدّولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدّستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللّجوء إلى الدّعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبيّنة في الفقرة السّابقة يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها.

ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، إن المشرع الجزائري لم يعرف المصالحة و الوطنية ، إنما تعرض للأهداف التي ستحققها هده المصالحة بدليل نص المادة الاولى من الامر (06-01)[1] المتضمن تنفيد ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، كما تطرق لمضمون المصالحة بموجب هدا الامر ، هده المصالحة ، تختلف عن المصالحة بوجه عام فهي مصالحة خاصة بالجرائم الارهابية بدليل نص المادة (02) من الامر (06-01) . و احتوى الميثاق على خمسة محاور اساسية بالإضافة الى الديباجة .

و تبع ميثاق السلم المصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية ندكر منها :

- المرسوم رقم 93-06 المؤرخ في 28 فيفري 2006 بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.
- المرسوم رقم 94-06 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك احد اقاربها في الارهاب .
- المرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 28 فيفري 2006 ، المتعلق بالصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الامر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم المصالحة الوطنية .
- المرسوم رقم 124-06 المؤرخ في 27-03-2006 المحدد لكيفية اعادة ادماج او تعويض الاشخاص الذين كانوا موضوع اجراءات ادارية للتسريح من العمل بسبب الافعال المتصلة بالمأساة الوطنية

كما عملت الجزائر على قطع طريق تمويل الارهاب حيث تنص المادة 87 مكرر 4 [2]، انه يعاقب بالسجن من خمسة (05) الى عشرة (10) سنوات و بغرامة مالية من 100 الف ألي 500الف دج كل من يشيد بالأفعال ، الارهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية و سيلة كانت أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الارهاب هو من العقوبات الجنائية الاصلية طبقا للمادة 05 من قانون العقوبات .

المطلب الثاني : اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك

وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الامني و منها :

[1] الامر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006 يتضمن تنفيد ميثاق السلم و المصالحة الوطنية

[2] شنيني عقبة ، **الجريمة الارهابية في التشريع الجزائري** (مدكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون جنائي (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، الموسم الجامعي ، 2014/2013)، ص، 28

✓ شهر مارس و أفريل من سنة 2012 و قعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الامن المشترك في المنطقة ، نظرا لما يواجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين و الارهابين ، و في أوت 2013 قررت ليبيا و الجزائر تفعيل لجنة مشتركة لمجال الامني الجانب الرئيسي فيها ، و تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش و الشرطة ، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة اللبية إلى الجزائر لحدور دورات تدريبية

✓ وقعت اللجنة المشتركة لتعاون الامني و اتفاقية الشراكة بين الجزائر و تونس التي انعقدت في 2014/04/07 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات ، نخص بالدكر اتفاقيات التعاون الامني لمكافحة الارهاب إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما و التعاون المالي بين المصرفين المركزيين و تسوية الوضعيات المالية العالقة ، كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز ، و انطلاقا تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين و إنشات خطوط جوية بين مدن الجزائرية و تونسية و أعيد النشاط القطار ،إلى القطار الرابط بين تونس و مدينة عنابة شرقي الجزائر ، لتنشيط السياحة المشتركة ، كما اتفقت الجزائر و تونس في اجتماع جهوي للمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية ، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الامنية الناتجة عن الازمة الليبية ، حيص اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود ، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية على الاستعانة بالسكن و القبائل المحلين لضبط الحدود الملتهبة حيث تم التركيز علة تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى داعش[1] .

✓ في جانفي 2014 توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي غلى الجزائر باتفاق البلدين على انشاء لجنة متابعة ثنائية ، تراقب تنفيد القرارات الضرورية من اجل تسوية سلمية للازمة في مالي .

كما اتفق الجانبان على اعداد و تنفيد اتفاقات حول الامن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري و الامني و مكافحة الارهاب و جميع أشكال التهريب . و قرر البلدان ايضا تنفيد برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال و مناطق الحدودية لكلا البلدين و انجاز برنامج خاص للمساعدات الانسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي و كانت للجزائر و فريق الوساطة الدولية نجاحا في اقناع اطراف الصراع المالي ،الحكومة و الحركات الانفصالية في شمال مالي بالتوقيع في 01 مارس 2014 على اتفاقية سلام الدائم و شامل و انها الاقتال في مناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق و العرب و التي كانت ملاد للجماعات الارهابية بسبب الخلافات و ضعف المراكز ، و ينص الاتفاق

[1] نور الين دخان ، **مسار تامين الحدود اجزائرية ، بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية** (دفاتر السياسية و القانون ، العدد الرابع عشر ، جانفي 2016) ، ص، 178

الدي وقع بالأحرف الاولى بالعاصمة الجزائر على تنفيد سلام الشامل و دائم يضمن حلا نهائيا للازمة السياسية و الامنية التي يشهدها شمال مالي[1].

[1] نور الين دخان ، مرجع سابق ، ص، 179

المطلب الثالث : التعاون الامني الامريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي:

تسعى الدول من خلال التعاون الامني على المستوى القانوني إلى العمل على منع هروب الارهابيين دون عقاب, هذا الهروب الذي من شأنه توفير الاسباب لاستمرار الظاهرة الارهابية وتطورها. فقد يدخل الإرهابيون دول أخرى برفقة رهائن, حيث يطلبون السماح لهم بالخروج من تلك الدولة مقابل تسليم الرهائن و الحصول على فدية, وينقلون إلى دول أخرى يدركون انه لم تتم ملاحقتهم هناك.

بدأ التعاون والتنسيق في الإطار القانوني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية, يظهر وضوح خلال السنوات الأخيرة الماضية, حيث وقعت كل من الجزائر و الولايات المتحدة على اتفاقية المساعدة القانونية في افريل 2010. وسيتم الإشارة إلى أهم النقاط التي ارتكز عليها لتنسيق على المستوى القانوني في إطار محاربة الإرهاب بين البلدين وتطورها التاريخي[1].

✓ التنسيق القانوني الأمريكي الجزائري لتسهيل عمليات ملاحقة الإرهابيين

يجب الاشارة إلى حادثة فرار خلية مختار بن مختار نحو الأراضي المالية و التشادية على إثر ملاحقتهم في قضية اختطاف الرهائن الأوروبيين, حيث برزت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة و دول المنطقة, كدا السلطات الجزائرية التي تسعى إلى القضاء على جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب, التي تهدد أمن واستقرار البلاد. انطلاقا من ما قاله بعض المسؤولين الأمريكيين, فان الجزائر قد سمحت للجنود الأمريكيين بدخول الأراضي الجزائرية لملاحقة الجماعات الإرهابية و إكمال تنفيذ العمليات. إذ تعتبر هذه خطوة مهمة في إطار التعاون القانوني بين البلدين.

✓ التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين

إن تسهيل عمليات تسليم المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية يعد أمرا مهما, يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقة بين الدول, لكون تسليم الإرهابيين يخضع كما سيتم تبيينه إلى اتفاقيات ثنائية عادة, حيث هناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها, هي أنه إذا ألقت دولة القبض على إرهابيين فهي مخولة بتقديمهم للمحاكمة في محاكمها, وهذه النقطة التي من الممكن أن تثير الخلاف, لكون هناك اختلافات بين الأنظمة القانونية الداخلية للدول, والأمر يتعلق بمحاكمة مواطنين من دول أخرى.

أولا- اتفاقيات تسليم الإرهابيين

[1] مريم براهيمي ، **التعاون الامني الامريكي الجزائري على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية** (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات مغاربية ، 2012/2011)،ص، 176

دارت نقاشات دولية مهمة فيما يتعلق بتسليم أو إخضاع الإرهابيين في للملاحقة القضائية. لكن يوضع الإرهابيون للملاحقة القضائية. لكن يوضع الإرهابيون في الغالب ضمن الاتفاقيات الدولية لتسليم المجرمين–يكن التسليم إلى دول معلومة لكل من الأجنبي والمواطن, في حين لا يكون الإبعاد إلا للأجنبي ولدولة قد تكون معلومة أو غير معلومة– حيث لأن هناك عدة صعوبات في هذه النقطة, والتي تنطلق من اعتبار الجريمة الواقعة جريمة إرهابية, أو اعتبار القائم بالجريمة إرهابيا, بالنسبة للقانون الداخلي للدول كذا تداخلها مع الجرائم السياسية, إذ لا يجوز وفقا للعرف الدولي تسليم المجرمين السياسيين.

إن هذه الصعوبة تنطلق من إشكالية وضع مفهوم محدد للإرهاب في ظل تداخله مع مستويات استخدام العنف الأخرى. كذا قضية سيادة الدولة إذا رفضت تسليم الإرهابي المطلوب من طرف دولة أخرى. إلا أن هذه الإشكالية لا تمنع من وجود اتفاقيات دولية مهمة, نصت بوضوح على تسليم الإرهابيين للدول او الجهات المختصة في معاقبتهم, على غرار المادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين بين دول جامعة الدول العربية, والتي استثنت الجرائم التالية من الجرائم السياسية و أجازت فيها التسليم وهي:

- ✓ جرائم الاعتداء على الملوك و رؤساء الدول و زوجاتهم أو أصولهم و فروعهم
- ✓ الاعتداء على أولياء العهد وجرائم القتل العمد

الجرائم الإرهابية بالنسبة للأمم المتحدة فمن خلال المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 116/45, بينت المادة رقم واحد بأن تسليم المجرمين هو مجموعة الإجراءات القانونية التي تهدف إلى قيام الدولة بتسليم شخص متهم إلى دولة أخرى, كي يحاكم بها أو ينفذ فيها الحكم الصادر عليه من محاكمها. ومن أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في هذه النقطة نجد الاتفاقية الجزائرية المصرية سنة 1964[1]

ثانيا– عمليات تسليم متهمين بالقيام بعمليات إرهابية:

برزت إشكالية التنسيق القضائي و القانوني الدولي بالنسبة للجزائر مع أحداث 11 ديسمبر 2007. من خلال التفجيرات التي استهدفت مقر المجلس الدستوري والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في

[1] فريدة شبري ، **تحديد نظام تسليم المجرمين ،** (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،كلية الحقوق ، بودواو ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي لحقوق الانسان ، 2008/2007) ،ص، 34

العاصمة الجزائرية, حيث تم طرح إشكالية أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال وتسليم المطلوبين, لم تستفد منها بالشكل المطلوب. كما أشار بعض المحللين الجزائريين, إلى أن رفض بعض الدول تسليم مطلوبي الجزائر يرتبط بإقرار القانون الجزائري عقوبة الإعدام, رغم أن العقوبة غير مطبقة. ويشير المحامي الجزائري مروان عزي على سبيل المثال, أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض شروط تتعلق بمتابعة محاكمة جزائري جوانتنامو في الجزائر .

سلمت الولايات المتحدة الامريكية الى الجزائر السجناء الجزائريين في جوانتنامو على اثر الامر بغلق هدا الاخير حيث اكدت الجزائر بانهم سيتلقون محاكمات عادلة ، و وعدت بانه لن يكون لهم علاقة بعمليات ارهابية اخرى في المستقبل . حيث تتأكد ان بعض منهم بريئون من التهم التي نسبت اليهم و كان ، وكان السجناء الجزائريون في جوانتنامو قد تم القبض عليهم على إثر اتهامهم بدعم جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في كل من فرنسا ، اسبانيا ايطاليا المانيا و بريطانيا . و تورط بعضهم في محاولة تفجير لوس انجلوس سنة 1999

ثالثا :محاولة ايجاد اطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين .

يبرز التعاون الجزائري الامريكي في هده النقطة بشكل واضح و جلي دلك لكون كل من البلدين قد حاول العمل في اطار تعاوني و دبلوماسي مع الطرف الاوروبي تحديدا لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن لان هده الفدية التي يطلبونها تعتبر من اهم مصادر تمويلهم كما تمثل حافزا لتطوير عمليات الاختطاف و زيادة حجمها لكن ادا علمت الجماعات الارهابية مسبقا انه ما من فدية سيتم الاستفادة 1

منها فان عمليات الاختطاف ستنخفض بالتأكيد كانت هده وجهة نظر كل من الجزائر و الولايات المتحدة كطرفين دوي خبرة في مكافحة الجماعات الارهابية.

اشار دانيال بنجامين منسق مكافحة الارهاب بكتابة الدولة الامريكية بان تنظيم القاعدة اكتشف مصادر مالية جديدة ليس من خلال اغنياء بلدان الخليج و انما من خلال استغلال البلدان الغربية الغنية و حلفائها و صرح نفس المسؤول الامريكي في ماي 2011 بان الحكومات الاوروبية مطالبة بالتخلي عن دفع الفدية و الا ستكون عرضة لعمليات اختطاف اخرى لمواطنيها و تجدر الاشارة الى انه قد التقى وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي في تلك الفترة في واشطن ادا سعى البلدان من خلال التنسيق بينهما و بين باقي الدول الى الوصول لقرار دولي يجرم الفدية للإرهابيين.

[1] مريم براهيمي ، التعاون الامني الامريكي الجزائري على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية مرجع سابق ،ص، 179

خلاصة الفصل الثالث:

سجلت الجزائر خلال سنة 2015 نجاحات هامة ضد فلول الارهاب بعد القضاء على العديد من المجرمين و استرجاع كميات الاسلحة الحربية و تفكيك الشبكات المنظمة حيث كل هدا من فضل الجيش الوطني الشعبي .

أصبحت الجزائر متمرسة في مكافحة الارهاب الدي عانت من ويلاته لسنوات أضحت شريكا أساسيا في هدا المجال حيث تستشيرها العديد من الدول المجاورة و الافريقية و العربية و خاصة القوى الغربية على غرار الو. م. أ وروسيا التي أظهرت ارتياحها من موقف الجزائر من موقف الجزائر إزاء الارهاب و صنفتها من بين الدول المؤثرة في العالم الاسلامي إن مبدأ التنسيق الدولي الدي ما فتئت الجزائر تدعو إليه من أجل مكافحة جماعة الارهاب من خلال تجفيف موارد تمويله و كدا مكافحة الاتجار بـالأسلحة و المخدرات (الجريمة المنظمة) فرض نفسه كضرورة ملحة بعد توالي الماسي التي ضربت عمق الانسانية طوال السنوات الجارية .

خـــاتمة

الخاتمـــــــة

لقد أصبح الإرهاب الدولي اليوم واقعاً ملموساً وشيئاً محسوساً لا يستطيع احد إنكاره والتعاطي عنه أو التغاضي عن نتائجه ، فهو حرب عمياء لم تشهد لها البشرية مثيلاً ، أكلت الأخضر واليابس وحصدت الأرواح البريئة وشتت شمل العائلات الآمنة المطمئنة ودمرت نظم الحياة الاجتماعية وحطمت رتابة الحياة الاقتصادية وعصفت بالأنماط السياسية وأبادت مظاهر الحياة الثقافية فهو كالإخطبوط الذي يملك مائة ذراع بنشر هنا وهناك ويصيب بها من يشاء وفي أي وقت يشاء

و تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال محاربة الإرهاب بكل أشكاله وذلك بالنظر إلى الأزمة التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء بسبب هذه الظاهرة الإجرامية، مما دفعها إلى إصدار ترسانة هامة من القوانين بغية مكافحة الإرهاب، كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتعاون الدولي على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

زيادة على ذلك وبهدف تفعيل التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، فقد تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011، وتم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ استراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

كما عملت الجزائر على وضع استراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذا الأخير قد أكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومن يقف وراءهم وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجستيكية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها.

بينما أجمعت مختلف الدول على سداد المقاربة الجزائرية في معالجة ظاهرة الإرهاب لاسيما فيما يخص عدم التفاوض مع الإرهابيين ولا دفع الفدية، فالجزائر التي ما فتئت تحذر من تفاقم خطر الظاهرة، كانت سباقة لدعوة المجتمع الدولي لتجريم دفع الفدية للإرهابيين من أجل تحرير الرهائن، وحرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه بمخاطر هذا الابتزاز، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تجفيف منابع

التنظيمات الإرهابية والإجرامية، وهو ما تجسد فعلا من خلال القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لاسيما القرار 1904 (2009)، والقرار 2133 (2014) واللذين يجرمان دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

لكن ينبغي الإشارة إلى أن غياب تعريف دقيق لجريمة الإرهاب الدولي ساهم في انتهاك قواعد القانون الدولي واللجوء إلى القوة بهدف محاربة الإرهاب مثلما حصل في أفغانستان والعراق، و عليه ينبغي الآن تكثيف الجهود الدولية من أجل وضع تعريف محدد ودقيق لجريمة الإرهاب مع تمييزها عن حق الشعوب في تقرير المصير، بهدف ضمان احترام قواعد الشرعية الدولية من طرف الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، مع ضرورة الأخذ بالتجربة الجزائرية الرائدة في محاربة تمويل الإرهاب من جهة؛ ودفع المجتمع الدولي نحو وضع الإطار القانوني الدولي لتعريف الإرهاب الدولي من جهة أخرى.

قائمة المراجع

قائمةالمراجع

أولا :المراجع باللغةالعربية.

الكتب :

- [1] جمال عبد الناصر مانع ، الاتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية (دار للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2004)
- [1]عصامعبدالفتاحعبدالسميعمطر،الجريمةالإرهابية(الإسكندرية :دارالجامعةالجديدةللنشر 2005)
- [11]عمر سعد الله ، الحدود الدولية النظرية و التطبيق (دار هومة للطباعة للنشر و التوزيع – الجزائر 2007)
- [11] محمد عصامي ,في عمق الجحيم –معول الإرهب لهدم الجزائر – ترجمة د.مصطفىسطوف ,(الجزائر المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر,2002)
- [1] جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية (دار الخلدونية ،الجزائر، ط،1 ، 2007)
- [1]جهادعودة،النظامالدولي :نظرياتواشكاليات،الجزائر،دارالهدىللنشروالتوزيع، 2005
- [11] دياب البداينة ، العلاقة بين التنمية البشرية و الارهاب في الوطن العربي (مركز إبن خلدون للدراسات و الابحاث ، الاردن)
- [1]شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2011/2001 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات مغاربية)
- [1]صبريفارسالهيثي ، الجغرافيا السياسيةمعتطبيقاتجيوبولتيك(عمان :دارالصفاءللنشروالتوزيع، سنة 2000 ، ط، 1)
- [1]محمدالسماك ، الإرهابوالعنفالسياسي،(الشركةالعالمية،دارالكتابالبناني، 1986)
- [1] محمد فهيم درويش ، الجريمة في عصر العولمة ، (القاهرة ، النشر الذهبي للطباعة ، ط ، 2 ، 2000)
- [1] محمد مقدم ، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ، ملفات تحقيقات إرهابية ، (الجزائر منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، 2002)
- [1]مقدر منيرة ، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص : قانون دولي عام و حقوق الإنسان ، السنة الجامعية ، 2015/2014)
- [11] نور الدين دخان ، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية (دفاتر السياسية و القانون ، العدد الرابع عشر ، جانفي 2016)
- [1] أحمدجلالعزالدين،الإرهابوالعنفالسياسي،(القاهرة، 1986)
- [1]أحمد منيسي ,التحول الديمقاطي في المغرب العربي(مركز الدرراسات السياسية والإستراتيجية,القاهرة,2004)

- [1] ادرسي عطية ، الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة الارهابية وأليات مواجنها (شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات إفريقيا، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية :2011)
- [11]الامر رقم (95-12) المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق 25 فبراير 1995 يتضمن تدابير الرحمة .
- [1] القانون رقم : 89-11 المؤرخ في 02 ذب الحجة عام 1409 ، الموافق 05 يوليو سنة 1989 و المتعلق بالجمعيات دات الطابع السياسي .
- أنس الطالبي ، الإرهاب و أثره على السلم و الأمن العالمي (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرباط ، 2014)
- إيريكهونرباوم،العولمةو الديمقراطية والإرهاب (ترجمة :أكرمحمدان ،ونزهتطيب ،الطبعةالأولى.، بيروت :الدارالعربيةللعلوم ، ناشرون،2009).
- برباش رتيبة ، الأمن و الإرهاب في المغرب العربي ، مقاربة استراتيجية ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيةو العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 03 ، 2012)
- بلخيثر نجية، التهديدات الأمينية في منطقة المغرب العربي (شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)
- بن عيسى قرمزلي ، مكافحة الإرهاب بين المعالجة القانونية و الثقافة المجتمعية (المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ،سنة 2008)
- بوحنية قوى ، الاستراتيجية الجزائرية إتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي (مركز الجزيرة للدراسات ،2012)
- بوزنادة معمر ، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي ، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992)
- توفيق المدني ، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل ، دراسة تاريخية و سياسية ،(دمشق منشورات إتحاد كتاب العرب ، 1996)
- ثامر كامل الخزروجي ، العلاقات السياسة الدولية ، و استراتيجية إدارة الازمات (دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط، 1 ، الاردن ،2009)
- حسان محمد نديم فاضل ، الإرهاب في ضل النظام الدولي الجديد ، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الخرطوم كلية الدراسات العليا شعبة العلوم السياسية ، سنة 2004.
- رءوفعبيد،علمالإجراموالعقاب،(دارالنهضةالعربية، 1971)
- رعد صالح الالوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب(الاردن ، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2006)

- رياضمحمدوش،تطورمفهومالأمنوالدراساتالأمنيةفيمنظوراتالعلاقاتالدولية،منأعمالالملتقىالدولي"الجزائروالأمن في المتوسط"،جامعةقسنطينة،أفريل2008 .
- زهرة بن عروس أمقران وآخرون ,الإسلاموية السياسية المأساة الجزائرية (لبنان ,دار الفرابي 2002)
- سليم بوسكين ،تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010 (مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية و إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، سنة 2015/2014).
- شنيني عقبة ، الجريمة الارهابية في التشريع الجزائري (مدكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون جنائي (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق ، الموسم الجامعي ، 2014/2013)
- صوفي أبو طالب ، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية (دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1988)
- طارق رادف ، الإتحادالأوروبي – من إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمن المشتركة (مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2002)
- عاطفعبدالفتاحعجوة،البطالةفيالعالمالعربيوعلاقتهابالجريمة،(الرياض،المركزالعربيللدراساتالأمنية، والتدريب، 1986)
- عاطف قدادرة ، ندوة محاربة الإرهاب نعرض الإستراتيجية الأمنية لبلدان المنطقة ، الساحل الإفريقي مهدد بالانفجار بسبب الوضع في ليبيا ،(جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 6469 ،بتاريخ 2011/08/09)
- عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، ط،2 ، 2006)
- عبد الفتاح مصطفى الصيفي و آخرون ، الجريمة المنظمة ، التعريف و الأنماط و الاتجاهات (الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية : 1999).
- عبد اللطيف محمود ، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي ، (القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، 2003)
- عبدالنوربنعنتر،البعدالمتوسطيللأمنالجزائري :الجزائر،أوروباوالحلفالأطلسي،الجزائر،المكتبةالعصريةللطباعةالنشر .والتوزيع، 2005
- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ج 4(دار الهدى للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1996)
- فريدة شبري ، تحديد نظام تسليم المجرمين ، (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، كلية الحقوق ، بودواو ، مدكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي لحقوق الانسان ، 2008/2007)
- كريم مزعل شبي ، مفهوم الإرهاب دراسة في القانون الدولي و الداخلي (أهل البيت العدد الثاني ، كلية كربلاء)
- لهراوة سعاد معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي(جامعة قاصدي مرباح ورقلة مدكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي,تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية 2015/2014)

- لونسي علي ، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون).
- مبروكغضبان،المدخللعلاقاتالدولية،الجزائر،شركةباتنيتللمعلوماتوالخدماتالمكتبية، 2005
- **مريم براهيمي ، التعاون الامني الامريكي الجزائري على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : دراسات مغاربية ، 2012/2011)**
- **نور الين دخان ، مسار تامين الحدود اجزائرية ، بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية (دفاتر السياسية و القانون ، العدد الرابع عشر ، جانفي 2016)**
- هداج رضا ، مقاومة الإرهاب في القانون الدولي (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، 2010/2009) جامعة الجزائر (1) كلية الحقوق – بن عكنون.
- وقاف العياشي ، مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون (دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، القبة ، الجزائر ، 2006)
- وئام محمود سليمان ، التوظيف السياسي في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001- 2008 م (جامعة الأزهر – غزة عمادة الدراسات العليا و البحث العلمي كلية الاقتصاد و العلوم الادارية برنامج العلوم السياسية ، 2012)
- ممدوحشوقيمصطفىكامل،الأمنالقوميوالأمنالجماعيالدولي،(القاهرة، 1985)
- أحمد فريجة ، الامن و التهديدات في عالم بعد الحرب الباردة (دفاتر السياسية و القانون ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2016)
- **الامر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006 يتضمن تنفيد ميثاق السلم و المصالحة الوطنية**
- العايب أحسن ، الامن العربي متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى ، 2006/1945(أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2008).
- **بوحنية قوى ، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي ، على الموقع الالكتروني : http/studies.aljazeera.net/reports/2012**
- جونبيليس،ستيفسميث،عولمةالسياسةالعالمية،ترجمةونشرمركزالخليجللأبحاث،الإماراتالعربيةالمتحدة،2004
- [1]**حابس فؤاد يوسف عصفور ، أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول الاردن ،سوريا ، مصر ، إسرائيل (رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك ، قسم الاقتصاد ، 1988)**
- **زناتي محمد السعيد ,أثر مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدول(جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي السنة الجامعية 2014/2013)**

- **عقيد مطالي ، عبد الله بن سعود ، بن محمد سراني ، دور الاعلام الامني في الوقاية من الجريمة (بحث مقدم للمشاركة في الندوة العلمية التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الامنية بعنوان ، برنامج الاعلام الامني بين الواقع و التطلعات بمدينة بيروت 11-13-/2011/07)**
- **محسن بن العجمي بن عيسى ، الامن و التنمية (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية – الرياض ط ، الاول ، 2011)**
- **محمد علي دهاش ، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي (منشورات إتحاد الكتاب ، دمشق ، 2004)**
- حسنين المحمدي بوادي ، حقوق الانسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب (دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2004)
- **السياسية و القانون ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ،العدد الرابع عشر ، جانفي 2016 ،)، ص، 171**
- **عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر أوروبا ، الحلف الاطلسي (الجزائر المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005)**
- **هاري أر. يارغر ، ترجمة راجح محرز علي ، الاستراتيجية و محترفو الامن القومي ، التفكير الاستراتيجي و صياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط ، 1 ، 2011)**

المجلات :

- [1]حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن و السلم العالمي ، دراسة تحليلية من المنظور الاجتماعي (مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مجلد 11، العدد 1)، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الموصل 2011
- **نور الدين دخان ،عيدون حامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية (دفاتر)**
- محمد محي الدين عوض ، الجريمة المنظمة ، (المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب ، المجلد 10 ، العدد 19)
- أحمد أبو الوفا ، ظاهرة الإرهاب على ضوء أحكام القانون الدولي العام (مجلة البحوث و الدراسات العربية ، العدد السابع عشر1990)
- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهدداته ، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر (المجلة العربية للعلوم السياسية)
- الطيب البكوش ، الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان (المجلة العربية لحقوق الانسان ، مجلد 10 ، جوان 2003)
- عبد النور بن عنتر ، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، (مجلة السياسية الدولية ، العدد ، 160 أبريل ، 2005 ،)

- إسماعيل زرقون ، المغرب العربي و الصراع الدولي (مجلة الوحدات للبحوث و الدارسات ، العدد ، 09 ، 2010 ، غرداية)
- إدريس لكريني ، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، (مجلة المستقبل العربي ، العدد 281 ، جويلية 2002)
- إدريس لكريني ، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الإنفرادية (مجلة المستقبل العربي ، العدد 281 ، جويلية 2002)
- **العميد عبد الرزاق معيزة ، الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الارهاب (مجلة الجيش ، العدد 473 ، ديسمبر 2002)**
- **عمرو عبد الكريم سعداوي ,التعددية السياسية في العالم الثالث ,الجزائر نموذجا(مجلة السياسة الدولية,عدد 138 ,أكتوبر1999)**
- **رزوق أحمد ,الإرهاب الإسلاماوي ,السابقة الجزائرية (مجلة الجيش الوطني الشعبي الجزائر,المركز التقني للإتصال والإعلام والتوجيه ,العدد 474 ,جانفي 2003)**
- **محمد سعيد أبو عامود ،الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام و الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد، 113 ، 1993)**
- **محمد الأمين ولد أحمد جدو، أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ، (مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ، 268 ، 2000) .**
- **خير الدين العايب ، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، مجلة الشؤون الاوسط العدد ، 15 ، أفريل 2004**
- **محمد الأطرش ، المشروعات الأوسطي و المتوسطي العرب العربي ، بيرون، مجلة المستقبل العربي ، العدد 210 ، أوت 1996**
- **صالح زياني ، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة (مجلة الفكر العدد الخامس)**
- **شعباني مالك ، دور التلفزيون في التنشئة الاجتماعية (مجلة العلوم الانسانية و الجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، العدد السابع ، جانفي 2012)**
- عبد الله الاشعل ، **مستقبل الحملة الامريكية لمكافحة الارهاب في ضوء الاتجاعات الدراسية الحديثة** (مجلة السياسة الدولية ، العدد 159 ، القاهرة ، 2005)

مراجع فرنسية:

- Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction, published in the USA and Canada, Routledge,2008.
- Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la Sécurité : Définitions, Approches etConcepts de la Sécurité Internationale, paris Editions Montchrestien , 2002.
- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979.

❖ Barry Buzan, “Rethinking Security after the Cold War”, Cooperation and Conflict, Vol.32, Janvier1997.

❖ Bjorn Moller, "The Concept of Security: the pros and cons of expansion and contraction",Paper forJoint Sessions of the PeaceThesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the18th General Conference of the International PeaceResearch Association (I.P.R.A), Finland, 5-9 August,2000.

❖ 1 Nassim boubertakh. Un atout pour l Armee National Populaire .revue mensuelle .de l armi populaire El DJEICH N 631. Fevrier 2016

مواقع الكترونية:

❖ يوسف محمد الصادق ،الإرهاب و الصراع الدولي (منتدى اقرأ الثقافي) ، الموقع الاليكتروني www.iqra.ahlamontada.com،

❖ مندر سليمان ، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاتهعلى الموقع : www.achr.nu/art381.htm يوم 2013/03/16

❖ تاكايوكيياماموراً،" مفهومالأمنفينظريةالعلاقاتالدولية "،ترجمة : عادلزقاغ،http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

❖ خالد إبراهيم المحجوبي ، الأمن ألمغاربي بين الإسلام السياسي ، و الإسلام العسكري، على الموقع الالكتروني : www.ahewae.org/debat/show.art .aspaid. 200651

❖ دنيا الوطن ، الجماعة السلفية الجزائرية ، تغيير اسمها إلى قاعدة الجهاد في المغرب العربي ، على الموقع الالكتروني ، www.alwatanvoice.com/arabic/news/27/01/2007

❖ عمر فرحاني، أثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على أمن المغرب العربي ، على الموقع الاكتروني ، www.bouhania.com.news

❖ أمحمدبرقوق ، العولمة و إشكالية الأمنالإنساني، على الموقع الالكتروني، www.politics-ar.com/index.php/permalink/3060.html

❖ جوزيف ناي ، مكافحة الإرهاب الجديد على الموقع الالكتروني،-www.project syndicte.org/commentaires/comentery-text.prp =1624.lang=m=ser

- ب خالد ، إرتفاع الانفاق العسكري للجزائر في 2015 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، على الموقع الالكتروني ، www.elkhabar.com
- بلقاسم بوسريفي ، تراجع النشاط السياحي بالجنوب ،على الموقع الالكتروني ، www.altahrironline.com
- الجزائر /أنتربولالسيد الهامل يعرض التجربة الجزائريةفي مكافحة الارهاب نشر بتاريخ 03/ نوفمبر 2015
- Sud Horiezon- quotidien national electroniqued information .www.sud horizons.com
- جزايرس ، أزمات الساحل و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية على الموقه الاليكتروني https//www.djazairess.com/djazaimews/65427، نشر في الجزائر نبوز يوم : 2013/12/04
- بن عائشة محمد الامين ، تقيم البلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالة ، في 14 يناير 2015 ، 16:28 www.maspolitiques.com
- محمد بن أحمد ،الحدود الجزائرية تتحول إلى مناطق عسكرية ، موقع إليكتروني ، www.elkhabarK.com press article 100755 يوم 2016/02/19 على الساعة : 09.30
- أمحند برقوق ، حل الازمة في مالي ،في 07 مارس 2015 / 01:45 الموقع الالكتروني www.annasronline.com
- بن عائشة محمد الامين ، هنذسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة المالي ، موقع إليكتروني ، في 14 يناير 2015 ، 16:28 www.maspolitiques.com

الفهرس

الفـــــهرس

مقدمــة..... 01

الفصل الاول : التأصيل المفاهيمي و المقاربات المفسرة للظاهرة الارهابية والأمن في المغرب العربي

تمهيد الفصل..... 08

المبحث الاول : :تعريف الارهاب و أسبابه..... 09

المطلب الاول : إشكالية تعريف الإرهـاب..... 10

المطلب الثاني :التطور التاريخي لتطور الظاهرة الإرهابية..... 20

المطلب الثالث:مسببات و دوافع نشوء الظاهرة الارهابية..... 22

المبحث الثاني :مفهوم الأمن و تطوره في نظريات العلاقات الدولية..... 27

المطلب الاول : التعريفات المختلفة للأمن..... 28

المطلب الثاني:الأمن في نظريات العلاقات الدولية..... 31

المطلب الثالث :أبعاد و مستويات الأمن..... 37

المبحث الثالث :البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي..... 43

المطلب الاول : الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة المغرب العربي..... 44

المطلب الثاني:مفهوم الاقليم و أهم المفاهيم المرتبطة به..... 47

المطلب الثالث:الاطار النظري للأمن الاقليمي و مفهوم الامن الاقليمي المغاربي 50

خلاصة الفصل..... 54

الفصل الثاني: : الارهاب الدولي و تداعياته على الامن و إستقرار الجزائر

تمهيد الفصل..... 56

المبحث الاول : المقاربة التاريخية لفهم الظاهرة الارهابية في الجزائر..... 57

المطلب الاول : : واقع الظاهرة الارهابية في الجزائر..... 58

المطلب الثاني :العوامل المساعدةعلى الانحراف إلى العمل المسلح..... 59

المطلب الثالث : الانتقال من النشاط السياسي إلى العمل المسلح..... 62

المبحث الثاني::مصادرالتهديدات الأمنية..... 64

المطلب الاول :المصادر الداخلية للتهديد..... 64

المطلب الثاني :مصادر التهديد الإقليمي..... 67

المطلب الثالث :المصادر الخارجية للتهديد..... 69

المبحث الثالث: تداعيات الارهاب الدولي على أمن الجزائر..... 74

المطلب الاول :انعكاسات الإرهاب الدولي على السيادة الوطنية..... 74

المطلب الثاني :التداعيات الاقتصادية..... 77

المطلب الثالث : : الاثار الاجتماعية 81

خلاصة الفصل..... 86

الفصل الثالث : السياسات الامنية الجزائرية لمواجهة الارهاب

تمهيد الفصل..... 87
المبحث الاول : التنسيق الامني على المستوى الخارجي الجزائري..... 88
المطلب الاول : العقيدة الأمنية للجزائر 89
المطلب الثاني : الشق العسكري 90
المطلب الثالث: الشق الدبلوماسي..... 95
المبحث الثاني :التنسيق الامني على المستوى الداخلي 97
المطلب الاول :الادوات الاقتصادية لمكافحة الارهاب 98
المطلب الثاني الادوات الاعلامية لمكافحة الارهاب..... 100
المطلب الثالث :تأسيس المؤسسات الاجتماعية 102
المبحث الثالث : الاطار القانوني و التشريعي للوقاية من الارهاب و محاربته..... 104
المطلب الاول :الاليات القانونية الجزائرية..... 105
المطلب الثاني : اتفاقيات التعاون الثنائية في القضايا الامن المشترك..... 106
المطلب الثالث : التعاون الامني الامريكي الجزائري على مستوىالقانوني والقضائي..... 109
خلاصة الفصل..... 112

الخاتمـــة..... 113